المدرسة الوطنية العليا للعلوم السّياسية

قسم علم الاجتماع السّياسي والعلاقات الدّولية

مذكّـــــــــــــــرة لنيل شهـــــــــــــادة الماستـــــــــــــــــر في

العلـــــــــــــوم السّـــــــــــــــياسية

تخصّص: دراسات دبلومـــــــــاسية

البعد الاقتصادي وأثره في تطوّر العلاقات الجزائرية-التّركية

2014-2004

أعضاء لجنة المناقشة:

د.شابي عبير.....مشرفة ومقررة

د.تاحي طارق.....رئيسا

د.العاقل رقيّة.....مصحّحا

إعداد الطالب:

بن نعجة فيصل

إشراف الأستاذة:

شابي عبير

السّنة الجامعية: 2015/2014

شكر

الحمد للّه الواحد الأحد، الفرد الصّمد، فاتح الأغلاق والعقد على ما منّ به من نعم، أمّا بعد:

أتقدّم بالشّكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة **شايي عبير** على سعة صدرها ومساعدتها في إنجاز هذا البحث المتواضع.

كما أتوجّه بالشّكر الجزيل إلى كلّ من ساعدني من قريب أو بعيد بقليل أو كثير لإتمام المذكّرة.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح من قال يوما:

"إنّ الحرّية عبء على الشّعوب التي لم تحضّرها نخبتها لتحمّل مسؤوليات استقلالها"،

آملا أن نكون قد تحمّلنا مسؤوليات استقلالنا اليوم وعلى استعداد لتحمّلها مستقبلا.

إلى روح مفكّر العصر **مالك بن نبي** –رحمه اللّه–

كما أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى الوالدين الكريمين امتنانا وتقديرا.

فيصل بن نعجة

الملخّص:

شهدت العلاقات الجزائرية-التّركية تطوّرا كبيرا في السّنوات الأخيرة انطلاقا من ارتفاع حجم التّبادل التّجاري، ووصولا إلى درجة معتبرة من التّنسيق السّياسي في مسائل حيوية مردّها رغبة الدّولتين في بناء علاقات تعاون وشراكة ندّية قائمة على المصلحة المتبادلة لتحقيق المكاسب المادّية، وترقية سبل العيش لدى الشّعبين الجزائري والتّركي، وذلك من خلال استثمار الإرث المشترك تاريخيا وحضاريا، وكذا بالارتكاز على ما تملكانه من إمكانات اقتصادية تجعل من العلاقات الثنائية ذات أفق واعد يوحي ببناء شراكة متكاملة الأركان تصبّ في المصلحة المشتركة للجزائر وتركيا.

الكلمات المفتاحية : الشّراكة، التّعاون ، المصلحة المشتركة ، السّياسة الخارجية.

Résumé :

Les relations algéro-turques ont connu ces dernières années un grand développement à partir de l'augmentation du rechange commerciale en arrivant à un certain degré de coordination politique,

Cette coordination marquée explique la volonté des deux pays pour des relations de partenariat et de coopération dans tous les domaines afin d'atteindre les ambitions de leurs peuples en s'investissant dans l'héritage culturelle et historique entre les deux pays et en s'appuyant sur leurs capacités économiques qui donne un avenir prospère aux relations bilatérales.

Mots-clés : partenariat, coopération, l'intérêt commun, politique extérieure.

Abstract :

Relations between Algeria and Turkey were developped in last years, certainly in economic aspect in commercial exchange and in all sectors, this developpment express how the two countries invest those commun historical and cultural heritage.

They use their economic capacities for establish a global partnership wich can help algeria, and turkish people for realising relations of cooperation with high level in policy, economy, and social sectors.

Key words : partnership, cooperation, common interest, foreign policy.

الخطّة:

مقـــــــــــــــــــدّمة

الفصل الأول: العلاقات الجزائرية-التّركية: مقاربة معرفية

المبحث الأول: البعد التاريخي والحضاري للعلاقات الجزائرية التركية

المطلب الأوّل: مرحلة الحكم العثماني

المطلب الثاني: مرحلة الفتور مابين 1830 و1962.

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد استقلال الجزائر.

المبحث الثاني: البعد الجيوسياسي للعلاقات الجزائرية التركية

المطلب الأول: الجزائر من المنظور الاستراتيجي التركي.

المطلب الثاني: مكانة الجزائر ضمن قمّة تركيا-إفريقيا.

المبحث الثالث: التّحليل السوسيو اقتصادي للعلاقات الجزائرية التركية.

المطلب الأوّل: استثمار الموروث الثّقافي والاجتماعي في العلاقات الجزائرية-التركية.

المطلب الثاني: المخزون الاستراتيجي من الثّروة الطبيعية كركيزة للعلاقات الجزائرية التركية.

الفصل الثاني: مجالات الشراكة الجزائرية-التركية

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: الإمكانات الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الثاني: تأثير الفساد على مناخ الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثاني: الاقتصاديات التركية الواعدة ومجالات الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: قطاعات الشّراكة الاقتصادية بين الجزائر وتركيا.

المطلب الثاني: أهمّية السوق الجزائرية في إطار الشراكة بين البلدين.

المبحث الثالث: واقع الشراكة الاقتصادية بين الجزائر وتركيا

المطلب الأول: عراقيل تطوّر الشراكة الجزائرية التّركية.

المطلب الثاني: سبل تطوير الشّراكة الجزائرية–التركية .

الفصل الثالث: أثر النّهضة الإقتصادية التّركية على تطوّر العلاقات مع الجزائر.

المبحث الأول: ديناميكية التطوّر في العلاقات الجزائرية التّركية في الفترة 2014/2004

المطلب الأول: دور حكومة حزب العدالة والتنمية في التقارب التّركي–الجزائري.

المطلب الثاني: استعادة الاستقرار السّياسي في الجزائر ودوره في تعزيز التّقارب التّركي–الجزائري.

المبحث الثاني: مظاهر التّقارب السّياسي بين البلدين.

المطلب الأول: الموقف من قضيّة فلسطين وقضايا تصفية الاستعمار كنموذج للتقارب.

المطلب الثاني: إختلاف الرؤي حول الحركات العربية الرّاهنة.

المبحث الثالث: رؤية استشرافية للعلاقات الجزائرية التّركية.

المطلب الأول: سيناريو تطوّر العلاقات الجزائرية–التّركية

المطلب الثاني: سيناريو تراجع العلاقات بين الجزائر وتركيا.

الخاتمـــــــة

مقدّمة

مقـــــــــــــــــــــــــــــــــــــدّمـــــــــة:

أدّت التغيّرات التي شهدها العالم بعد نهاية الثّنائية القطبية ودخول العالم مرحلة جديدة ميّزها سيطرة قطب واحد على إدارة العلاقات الدّولية إلى بروز قوى دولية وقوى إقليمية تسعى لملأ الفراغ الحاصل في مناطق متعدّدة من العالم، خاصّة مع اختلال ميزان القوى وبروز ما يعرف بالقوّة المرنة القائمة أساسا على النّفوذ الاقتصادي بغية تحقيق المصلحة دون اللّجوء إلى المظهر القهري للقوّة المتمثّل في الآلة العسكرية.

بدأت الدّول التي كانت ضمن المعسكر الغربي بعد تفكّك الاتّحاد السّوفياتي والقضاء نهائيا على الخطر الشّيوعي مرحلة جديدة في تاريخها حاولت من خلالها فكّ الارتباط والتّبعية للولايات المتّحدة الأمريكية ببناء اقتصاديات متماسكة وصلبة استنادا إلى القدرات الذاتية والثروات التي تحوز عليها من أجل التمدّد في المناطق التي شهدت فراغا استراتيجيا لاسيما في إفريقيا وبعض مناطق آسيا، فكانت القوى ذات الامتداد الحضاري من أهمّ الدّول التي اتّخذت هذا السّبيل وعلى رأسها تركيا التي دخلت مرحلة التوسّع بطرق وآليات اقتصادية منذ التّسعينات، بيد أنّ وصول حزب العدالة والتّنمية إلى الحكم عام 2002 ساهم في انتقالها إلى مرحلة جديدة لبناء مجال حيوي يضمن المصلحة التّركية، فاتّجهت نحو إفريقيا لتحقيق غرضها بالارتكاز على الجزائر باعتبارها بوّابة للتمدّد في القارة الإفريقية.

أدّى وصول حزب العدالة والتّنمية إلى السّلطة مطلع الألفية الجديدة إلى دعم الانفتاح التّركي على الدّول التي كانت تحت الحكم التّركي في فترة الخلافة العثمانية فكانت بذلك الجزائر ضمن أولى الدّول التي سعت تركيا إلى توطيد علاقاتها معها، وكان المدخل الاقتصادي عنصرا فعّالا في توجيه العلاقات بين البلدين صوب مسار يميّزه ارتفاع حجم التّبادل التّجاري بينهما بفعل تقدّم الاقتصاد التّركي واحتلاله مراتب متقدّمة ضمن أقوى

اقتصاديات العالم، مع ارتفاع نسبة التّنسيق في مسائل سياسية متعدّدة في مرحلة جديدة تكتسي أهمّية بالغة بالنّسبة لتركيا والجزائر معا على الصّعيد الاستراتيجي مستقبلا.

أهمّية الدّراسة:

يكتسي الموضوع أهمّية بالغة مستمدّة من ازدياد تناول أبعاد العلاقات بين الجزائر وتركيا إعلاميا، وتزايد الزّيارات المتبادلة بين المسؤولين الأتراك والجزائريين وإبرام مجموعة من الاتّفاقيات في مجالات متعدّدة ضمن مسار التّعاون بينهما، إضافة إلى عقد ملتقيات لأكاديميين وأساتذة جامعات حول الموضوع، وإقامة ندوات مشتركة بين المتعاملين الاقتصاديين في الدّولتين حول قضايا حسّاسة تخصّ جوهر العلاقات بينهما.

يرتبط الموضوع بشكل مباشر بمصلحة الدّولة الجزائرية اقتصاديا وسياسيا، فهو يحاول فهم وتفسير خلفيات وأبعاد العلاقات بين الجزائر وتركيا وواقعها وسبل تطويرها في الاتّجاه الذي يخدم المصلحة الوطنية مع استشراف آفاقها ومستقبلها بمراعاة إمكانية تدهورها وتراجع الدّور الذي يلعبه أحد الطّرفين واحتمالات حدوث ذلك مع تبيين العلاقة بين البعد السّياسي والاقتصادي والتأثير الذي يميّز هذه العلاقة من أجل وضع تصوّر شامل لواقع العلاقات الجزائرية–التّركية.

أهداف الدّراسة:

تهدف الدّراسة إلى ما يلي:

- الإحاطة بمعطيات العلاقات بين الجزائر وتركيا ودراسة خلفياتها وعوامل تطوّرها.
- تبيين العلاقة بين البعدين الاقتصادي والسّياسي في العلاقات بين البلدين وأولوية أحدهما على الآخر.

- تقديم تفسير متكامل وتصوّر شامل حول الموضوع ممّا يمكّننا من استشراف آفاق ومستقبل العلاقات الثنائية بين الطّرفين.
- إثراء الموضوع علميا بإضافة دراسة جديدة.

أسباب اختيار الموضوع:

<u>الأسباب الذاتية:</u>

- معرفة تأثير النّهضة الاقتصادية في تركيا على سياستها الخارجية تجاه إفريقيا والجزائر خصوصا.
- ارتباط الموضوع بشكل مباشر بالجزائر مع ما له من تأثيرات على واقعها اقتصاديا وسياسيا.
- محاولة فهم كيفية الاستفادة من التجربة التّركية مع إمكانية ذلك من عدمه.
- الاهتمام بتجربة الحكم ذو المرجعية الدّينية باعتباره أنجح النّماذج من بين باقي التجارب في المنطقتين العربية والإسلامية.
- اندراج الموضوع ضمن تخصّص الدراسات الدّبلوماسية في شقّها الاقتصادي.

<u>الأسباب الموضوعية:</u>

- نقص الدراسات التي تتناول الموضوع رغم أهمّيته وعلاقته المباشرة بالجزائر ما دفعنا إلى محاولة إزالة الغموض والضّبابية عنه.
- عمق العلاقات بين الجزائر وتركيا تاريخيا وثقافيا بفعل فترة الحكم العثماني وما خلّفته من تأثيرات على الثّقافة الوطنية، وعلاقة الماضي العثماني بواقع العلاقات الثنائية في الفترة الحالية.

- تقدّم تركيا في ترتيب الشّركاء الاقتصاديين للجزائر ومنافستها للشّركاء التّقليديين وتزايد تأثير مظاهر الثقافة التركية في المجتمع الجزائري مع غزو المنتجات التّركية للأسواق الجزائرية.
- تزايد النّفوذ التّركي في المنطقة العربية وعلاقتها بالحراك العربي وتأثير ذلك في علاقاتها مع الجزائر.

حدود الدّراسة:

<u>الإطار المكاني</u>:تهتمّ الدراسة بجميع المعطيات المرتبطة بالجزائر وتركيا.

<u>الإطار الزماني</u>:تشمل الدّراسة الفترة الممتدّة بين عام 2004 الذي يتزامن مع بداية مرحلة جديدة في الجزائر مع استعادة الاستقرار والدخول في مرحلة المصالحة الوطنية وإمساك حزب العدالة والتنمية بمقاليد السّلطة قبل سنتين من ذلك إلى غاية 2014.

الإشكالية:

يعتبر العامل الاقتصادي ركيزة أساسية تبنى على أساسها العلاقات الدّولية بحسبانه عنصرا مؤثّرا يحدّد اتّجاهات المصالح الدّولية، حيث كان على مرّ التّاريخ واحدا من أهمّ محدّدات السّياسة الخارجية للدّول ومحرّكا للدّبلوماسية الاقتصادية بل وجوهر العلاقات الدّولية في العصر الحديث، فهو العامل الذي تتبني عليه العلاقات بين الجزائر وتركيا في السّنوات الأخيرة وتتمّ على أساسه صياغة وتوجيه السّياسة الخارجية في البلدين ممّا يقود إلى تطوّر العلاقات الثنائية في اتّجاه الانتقال من التعاون الاقتصادي إلى الشّراكة الاقتصادية ذات التأثير السّياسي.

انطلاقا من ذلك ستكون دراسة تأثير البعد الاقتصادي في العلاقات بين البلدين على أساس طرح سؤال الإشكالية التالي:

كيف ساهم العامل الاقتصادي في تطوّر العلاقات بين الجزائر وتركيا في المرحلة الممتدّة بين 2004 و 2014؟

ويتفرّع عن هذا السّؤال التّساؤلات التالية:

- هل أثّر الموروث الحضاري العثماني في الجزائر على مسار العلاقات بين البلدين؟
- ما هي مكانة الجزائر في استراتيجية حكومة العدالة والتّنمية تجاه دول المنطقة العربية وشمال إفريقيا؟
- ما هي أهمّ قطاعات التّعاون بين الجزائر وتركيا؟
- كيف ساهم الاستقرار السّياسي والأمني في الجزائر في التقارب مع تركيا اقتصاديا وسياسيا؟

الفرضيات:

- التّعاون الاقتصادي المتنامي بين الجزائر وتركيا أدّى إلى تطوّر العلاقات السّياسية بين البلدين.
- الموقع الجيوسياسي للجزائر عامل محدّد في الإستراتيجية التّركية تجاه دول إفريقيا والمنطقة العربية.
- تقوم العلاقات بين البلدين على قاعدة غير تكافئية قوامها اعتبار الجزائر سوقا للسلعة التركية.
- تحدّد المصلحة الاقتصادية للجزائر وتركيا مسار العلاقات بينهما حتّى مع اختلاف المواقف حول الحراك العربي.

منهجية البحث:

تمّ الاعتماد في الدّراسة على منهج السّرد التّاريخي عند التطرّق لأبعاد العلاقات بين الجزائر وتركيا تاريخيا وحضاريا في فترة وجود الجزائر تحت الحكم العثماني، واستخدام المنهج الوصفي عند تناول معطيات تتعلّق بالمبادلات التجارية ومظاهر العلاقات السياسية بين البلدين، إضافة إلى استخدام المنهج التحليلي لتفسير وتحليل أبعاد العلاقات الثنائية بشتّى مظاهرها مع الاستعانة بالمنهج الإحصائي في حالة تقديم مؤشرات وإحصائيات اقتصادية لفهم دلالاتها من أجل ترتيبها وتحليلها بما يخدم الدراسة.

الدّراسات السّابقة:

رغم الأهمّية العلمية للموضوع إلاّ أنّ الدّراسات التي تناولته والتي تمّ الاطّلاع عليها تعتبر نادرة وقليلة جدّا، حيث تمّ الاطّلاع على دراسة واحدة تهتمّ بالعلاقات الاقتصادية بين الجزائر وتركيا هي:

- مذكّرة ماستر للطّالب خالدي عبد الرّحمان بعنوان:**إستراتيجية التّعاون الاقتصادي التّركي-العربي 2012/2002؛دراسة حالة الجزائر**، قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014/2013.

الإطار النّظري:

تمّ الاعتماد في الدراسة على استخدام المقاربة الواقعية القائمة على مفهوم البراغماتية من أجل تفسير العلاقات الاقتصادية القائمة على المصلحة بين البلدين، إضافة إلى استعمال نظرية الدّور بهدف فهم خلفيات وأهداف السّياسة الخارجية التركية كقوّة إقليمية تسعى لبسط النّفوذ في مناطق مختلفة من العالم، مع اللّجوء إلى استخدام الاقتراب القانوني عند التطرّق للتّشريعات والقوانين المتعلّقة بالاستثمار الأجنبي ومكافحة الفساد بما يخدم موضوع الدراسة ويسهّل فهم مختلف أبعادها وجوانبها.

صعوبات الدّراسة:

- ندرة المراجع والدراسات حول الموضوع.
- صعوبة الحصول على المعلومات التي تتعلّق بموضوع الدّراسة لاسيما المعطيات الإحصائية.
- ضيق الوقت المخصّص للبحث في الموضوع.
- انعدام الموارد المادّية والإمكانات التي تسهّل العمل على الموضوع.

هندسة الدراسة:

تمّ تقسيم الدّراسة إلى ثلاثة فصول، الأوّل بمثابة مقاربة معرفية للعلاقات بين الجزائر وتركيا حيث ينقسم الفصل الأوّل بدوره إلى ثلاث مباحث يختصّ الأوّل بالبعد التاريخي والحضاري للعلاقات الجزائرية–التّركية بداية من العصر العثماني وانتهاء بالمرحلة الحالية، ويتمحور المبحث الثاني حول البعد الجيوسياسي في العلاقات بين البلدين بناء على مكانة الجزائر ضمن الرّؤية التّركية استراتيجيا، أمّا المبحث الثالث فيختصّ بالتّحليل الاقتصادي والاجتماعي للعلاقات الثنائية من خلال استثمارها لبناء الواقع السياسي الجديد.

الفصل الثاني يتمحور حول مجالات التّعاون الاقتصادي بين الجزائر وتركيا، من خلال التطرّق إلى واقع الاقتصاد الجزائري في المبحث الأوّل، ثمّ دراسة واقع الاستثمار التّركي في الجزائر وعلاقة الاقتصاديات التّركية الواعدة بالسّوق الجزائرية، إضافة إلى واقع الشّراكة الجزائرية–التّركية من خلال العراقيل التي تعترضها وسبل تطويرها ضمن المبحث الثالث.

يتمحور الفصل الثالث حول أثر النّهضة الاقتصادية في تركيا على تطوّر العلاقات السّياسية مع الجزائر، بداية بدراسة ديناميكية التطوّر في العلاقات أثناء الفترة الممتدّة

بين 2004 و2014 في المبحث الأوّل ثمّ أثر التّعاون الاقتصادي على التّقارب السّياسي بينهما في المبحث الثاني، وانتهاء بوضع تصوّر يستشرف العلاقات التّركية–الجزائرية وآفاقها مستقبلا.

الفصل الأوّل:

العلاقات الجزائرية-التّركية:

مقاربة معرفية

تقتضي دراسة العلاقات الجزائرية–التّركية تقديم توصيف دقيق لكلّ أبعادها وخلفياتها انطلاقا من مقاربة معرفية تهدف إلى طرح وتفسير ما يربط بين الدّولتين بحكم التاريخ المشترك بينهما، وقد ارتأينا في هذا الفصل الرّجوع إلى التاريخ من أجل وضع تصوّر عام عن مرحلة الحكم العثماني في الجزائر وتأثيراتها على البنية المجتمعية من خلال المبحث الأوّل الذي نتناول فيه مراحل الحكم العثماني للجزائر انطلاقا من تقسيمها زمنيا إلى ثلاث مراحل، ثمّ ننتقل إلى الموقع الجيوسياسي للجزائر ومكانته في السّياسة الخارجية لتركيا تجاه القارة الإفريقية والجزائر في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث تمّ تقديم تحليل اجتماعي واقتصادي يقوم على وضع الموروث الثقافي والاجتماعي تحت طائلة النّقد والدراسة لفهم التصوّرين الجزائري والتّركي للعلاقات الثنائية، وانتهاء بتسليط الضّوء على مكانة الثّروات والمخزون الاستراتيجي للجزائر من النّفط والغاز وكذا جغرافيتها في سلّم أولويات صنّاع السّياسة الخارجية التّركية.

المبحث الأول: البعد التاريخي والحضاري للعلاقات الجزائرية–التركية

بما أنّ التّاريخ يعرّف بأنّه تسجيل ووصف وتحليل الأحداث التي جرت في الماضي؛ على أسس علمية محايدة للوصول إلى حقائق وقواعد تساعد على فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل فإنّ العودة إلى مراحل الحكم العثماني للجزائر تشكّل ضرورة ملحّة تساعد في التعمّق في فحواها، وتسهّل فهم طبيعة العلاقات بين الجزائر وتركيا الحديثة بناء على ما وضعه الماضي من قواعد وتقاليد تتجلّى في الممارسات حتّى وإن غابت عن الخطاب السّياسي.

المطلب الأوّل: مرحلة الحكم العثماني

يعتبر البحث في تاريخ العلاقات العربية التّركية عموما موضوعا شائكا يخضع لعديد الاعتبارات القومية والسّياسية والثقافية، بيد أنّ الثّابت أنّ تاريخ العالم الإسلامي لا يمكن أن يُدرس بمعزل عن تاريخ الدّولة العثمانية، والجزائر تحديدا تقتضي دراسة تاريخها ولوج مرحلة الحكم العثماني فيها منذ 1516 م، فأثناء هذه الفترة كانت الجزائر في مواجهات مستمرّة مع البرتغال وإسبانيا وباقي الدّول الأوروبية التي سعت للتّوسّع واحتلال بلدان إفريقيا انطلاقا من شمالها؛ فكانت الحملات المتتالية على وهران دليل هذه الرّغبة، ما حذا بسكّان الجزائر إلى الاستنجاد بالأخوين عروج وخير الدين بربروس للتخلص من الخطر الاسباني المحدق بهم لأنّهم على علم بعدم قدرتهم على مواجهة الجيوش المسيحية، وذلك بسبب ضعفهم وصراعاتهم الداخلية .

وعندما نجح عروج في القضاء على شيخ مدينة الجزائر سالم التومي ونصّب نفسه حاكما عليها، حرّض الإسبان أنصارهم للتخلص من عرّوج وأتباعه، وشنّوا بدورهم حملة عليهم عام 1516م باءت بالفشل، وحملة أخرى في 1518 نجحت في

القضاء عليه، كما وجّهوا حملة جديدة على مدينة الجزائر سنة 1519 للقضاء على خير الدين ورفاقه باءت هي الأخرى بالفشل.[1]

قام أهل الجزائر على إثرها بتحريض من خير الدّين بطلب الحماية من السلطان العثماني في مقابل الانضواء تحت لواء الدولة العثمانية وهو ما لقي القبول عنده، وقام بمساعدة الجزائر بألفي جندي وبمثلها من المتطوّعين وتعيين خير الدين بايلربايا على الجزائر وذلك أواخر 1519م، اتخذ خير الدين مدينة الجزائر عاصمة له، وفي عهده وعهد خلفائه أصبحت مركزا منيعا، تحطّمت أمامه كل الهجومات الإسبانية وغيرها، حتى أطلق عليها المدينة التي لا تقهر، أو المدينة المحروسة، ودار الجهاد، ودار السّلطان ولم تنجح سوى الحملة الفرنسية في سنة 1830م في احتلالها.

عهود الحكم العثماني للجزائر:

استمرّ الحكم العثماني للجزائر من عام 1519م الى غاية الاحتلال الفرنسي عام 1830م. حيث أجمع المؤرخون على تقسيم هذه الفترة الطويلة من الحكم إلى أربعة عهود وهي كالتالي:

أ- عهد البايلربايات 1519م-1587م:

بدأ حكام مدينة الجزائر يطلق عليهم هذا اللقب ابتداء من 1519م، وهو التاريخ الذي دخلت فيه مدينة الجزائر تحت راية الحكم العثماني بصفة رسمية، وكان أوّل من حمل هذا اللقب هو "خير الدين" استنادا إلى الفرمان الذي أصدره السلطان العثماني "سليم الأول"، أن يكون التعيين رسميا من طرف السلطان.
كما لمعت في هذه الفترة عدة شخصيات نذكر منها: "صالح رايس" الذي قام باسترجاع

[1] الهلالي الميلي، مبارك بن محمّد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3 ، الجزائر، مكتبة النّهضة الجزائرية، دون تاريخ نشر، ص 46.

وتحرير بجاية ووضع حدّا لأطماع الإسبان، وطردهم منها بصفة نهائية سنة 1555م . ولقد تولّى هذا المنصب (منصب بايلرباي) ثمانية عشر شخصا من الأتراك أولهم خير الدين (1519م–1534م) وآخرهم حسن فنزيانو (1583م–1587م)، وتميّزت هذه المرحلة من الحكم بكون من شغل هذا المنصب هم من طائفة رياس البحر الذين كان أغلبهم من رفاق خير الدين[1].

ب– عهد الباشاوات 1587م–1659م:

في سنة 1587 تم إلغاء نظام البايلربايات، واستبدله بنظام الباشاوات وهذا التغيير تمّ من قبل السلطان العثماني "مراد الثاني"، حيث أصدر فارمان إلغاء نظام البايلربايات واستبداله بهذا النظام، فأخذ الباب العالي بإرسال الباشاوات لحكم مدينة الجزائر ابتداء من 1587م، وكان هؤلاء الحكّام يديرون شؤون الدولة بمعاونة اللجنة الاستشارية مؤلفة من: وكيل الخراج، الخزناجي، خوجة الخيل والآغا، وفي هذه المرحلة كان الباشاوات يعيّنون لثلاث سنوات.

أول باشا عيّن طبقا لهذا التنظيم الجديد هو "دالي أحمد باشا" (1587–1589م) وتداول على هذا المنصب أربعة وثلاثون حاكما منهم من شغل المنصب لمرّتين مثل "حسين الشيخ" (1613م–1616م)، وكان آخرهم الباشا "إبراهيم" (1656م–1659م).

جـــ–عهد الآغاوات 1659م–1671م:

انتقل النظام من الباشاوات إلى الآغاوات، وكان هذا عام 1659م، فكان الآغاوات ينتخبون من الفرق الانكشارية لمدة شهرين قمريين لهذا كانوا يعرفون بـــ

[1] الهلالي الميلي، مرجع سابق، ص 125.

"آغا القمرّيين" ولكي لا يستأثر الآغا بالسّلطة فقد تقرر أن يستعين الحاكم بالديوان العالي.

تميز هذا العصر بمحاولة انفصال الجزائر عن الدولة العثمانية ، إضافة إلى أنّ النظام لم يدم طويلا، فالآغا يتولى الحكم كما أشرنا سابقا لمدة شهرين ثم يعزل، لذا تشبث الآغوات بهذا المنصب ورفضوا التنازل عنه مما أدّى إلى عزلهم بطريقة غير طبيعية كالقتل وأول من تولى هذا المنصب هو "خليل أغا" (1659–1660م) وجاء بعده ثلاثة أغوات كان آخرهم "علي آغا" (1665م–1671م).

د- عهد الدايات 1671م–1830م:

نتيجة الأوضاع التي شهدها عهد الآغوات من النّزاعات الشخصية والمؤامرات والانقلابات ضد بعضهم البعض والاغتيال حتى أنّ كثيرا من ولاة هذا العهد عُزلوا أو قُتلوا أو أُبعدوا بعد شهرين أو أقل من تعيينهم في مناصبهم، وأدت هذه الحالة إلى ظهور طبقة الرياس واختفاء نظام الآغوات وظهور عهد الدّايات 1671م، والذي دام طويلا واندمج فيه الجنود الانكشارية بطائفة الرّياس واختفى الصراع بينهما، وتمكن بعض الدايات من الاستقرار في الحكم مدة طويلة خاصة في القرن الثامن عشر، وكانت هناك بعض التنظيمات تحدّ من سلطة الداي في أوائل هذا العصر، ولكن في العصور المتأخرة حكموا حكما مطلقا وأصبح للدّاي الحرية المطلقة في الحكم والإدارة والتفاوض مع الدّول الأجنبية وعقد المعاهدات السلمية والتجارية، ويعلن الحرب والسلم ويستقبل الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، ومنه يعدّ عهد الدايات بداية لعهد الاستقلال الكامل للدولة الجزائرية عن الدولة العثمانية ولم تبق إلاّ بعض الشكليات، وأوّل من تولى هذا المنصب هو الدّاي الحاج باشا (1671م–1682م) وجاء يعده أربعة

وعشرون دايا كان آخرهم الدّاي حسين باشا (1818م–1830م) والتي كانت فترة حكمه أطول الفترات في عهد الدايات.

إنّ مرحلة الحكم العثماني في الجزائر تشكّل محطة مهمّة في تاريخ العلاقات بين الجزائر وتركيا حيث أنتجت رباطا حضاريا وثقافيا وتاريخيا سيكون له أثر عميق في العلاقات بين الدّولتين وهو ما يتجلّى في مراحل أخرى من تاريخ الدّولتين تمتدّ إلى الفترة الحالية، كما يشار إلى أنّ فترة الحكم العثماني بالجزائر بكلّ ما شهدته من تطوّر وأحداث مهمّة صنعت الهوية التّاريخية للدّولة بيّنت أيضا وجود التّناقض واللاّ انسجام أثناء ديناميكية التطوّر خاصّة بين التيّارات الوطنية في تل الفترة وتلك الرّاغبة في الاندماج الكلّي مع الأتراك.[1]

المطلب الثاني: مرحلة الفتور مابين 1830 و1962.

أدّى احتلال الجزائر عام 1830 بعد أن فقد الأسطول البحري قوّته على إثر معركة نافارين عام 1927إلى جانب القوّات العثمانية إلى بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين الدّولة العثمانية وإيّالة الجزائر سابقا، إذ انتهت مرحلة حكم الدّاي حسين بعد تسليم مفاتيح مدينة الجزائر لقائد الحملة الفرنسية دي بورمون في 05 جويلية 1830، فأصبحت الجزائر منذ ذلك الحين دولة تحت الاحتلال الفرنسي، وانصرف العثمانيون لترتيب شؤونهم الخاصّة في وقت بقيت الجزائر وحدها في مواجهة أعظم قوّة استعمارية في تلك الفترة.

كانت مرحلة الاحتلال الفرنسي للجزائر بمثابة القطيعة بين الجزائر والدّولة العثمانية، فعمدت هذه الأخيرة إلى إعادة البناء العسكري والاقتصادي لاسيما في مرحلة حكم عبد الحميد الثّاني (1876–1909م) الذي يعتبر عصره عصر التّنظيمات

[1] . الهلالي الميلي، مرجع سابق، ص 146.

المتنوّعة حيث سعت تركيا العثمانية إبّان فترة حكمه إلى إعادة البناء الاقتصادي فقامت الدّولة بزيادة النفقات على المدارس والحاجات المحلّية الأخرى، كما أنشت مؤسّسات جديدة تمّ تمويلها من إيرادات الضّرائب في الأقاليم العثمانية[1].

امتدّت السّياسات الإصلاحية الدّاخلية في تركيا العثمانية على مدى النّصف الثّاني من القرن الثامن عشر وحتّى بدايات القرن التّاسع عشر، فكان ضروريا على الإمبراطورية العثمانية إعادة النّظر في سياساتها داخل حدود الّدولة وأيضا في الأقاليم التي تقع تحت سيطرتها، بعد خسارة إيّالة الجزائر عام 1830 ثمّ حرب القرم 1856، وهي المرحلة التي شهدت تدهور الوضع المالي للدّولة مع ارتفاع الدّيون على عاتقها وتفكّك النّظام المالي وخروج الأقاليم عن سيطرتها، فكانت بذلك تركيا العثمانية تعيش عهدا جديدا من تاريخها، تميّز بالتخبّط والمشاكل الاقتصادية والسّياسية المتزايدة.

تعتبر السّياسات المالية المنتهجة من طرف السّلطان عبد الحميد الثّاني أهمّ مؤشّرات انحطاط الدّولة العثمانية، وأنموذجا واضحا على مدى تأثّرها بفقدان الأقاليم التّابعة لها وعلى رأسها إيّالة الجزائر، حيث أدّى ضعف الموارد المالية إلى انتهاج سياسة الاقتراض من الدّول الأجنبية من أجل إنقاذ الاقتصاد العثماني فكان عليها استقطاب المستثمرين الأجانب لمواكبة سياسات التّحديث التي شرع عبد الحميد الثاني في تطبيقها غير أنّ هذا المسعى قابلته عراقيل سياسية عديدة تجلّت في الاعتراض الذي أبدته طائفة من أفراد الطّبقات المؤثّرة في الحكم العثماني مستندين إلى الاختلاف الكبير بين العثمانيين والأجانب بحكم العوارض الإيديولوجية وأحكام التطوّر التّاريخي والنّزعة الوطنية والقومية، حيث كان استشعار قرب انهيار الإمبراطورية حافزا لهؤلاء من أجل فرض ضرائب عالية على المستثمرين من أجل حماية الاقتصاد

[2] الجميل،سيّار، العرب والأتراك الإنبعاث والتّحديث من العثمنة إلى العلمنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص76.

العثماني تفاديا للسّقوط السّريع للدّولة وتفكّكها في فترة ازداد فيها النّفوذ الغربي و البريطاني خصوصا في منطقة الشّرق الأوسط.

رغم كلّ العراقيل والمعارضة التي قوبلت بها السياسات الاقتصادية التّحديثية لعبد الحميد الثاني إلا أنّه استمرّ في الاستعانة بالرّساميل الأجنبية التي تغلغلت في مفاصل الاقتصادات العثمانية ليس فقط في عمومياتها بل بلغت حدّ الاستثمار في البنية التّحتية للدّولة وهو ما شكّل منعطفا حقيقيا في تاريخ الدّولة والمجتمع معا[1]، الأمر الذي سيعجّل بانهيار الدّولة العثمانية فيما بعد بفعل المظاهر التّقليدية للنّظام العثماني وطغيان الرّأسمال الأجنبي المتدفّق من العالم التّصنيعي الذي غزت فوائض أمواله أرجاء الإمبراطورية الهشّة حينذاك المنغمسة في مشروعات إصلاحية تجاوزها الزّمن في فترة تميّزت بالتطوّر السّريع في الصّناعات خاصّة العسكرية منها.

أخذت الدّولة العثمانية الممزّقة حسب تعبير صامويل هانتغتون في كتابه صراع لحضارات في الانكماش شيئا فشيئا حتّى مشاركتها في الحرب العالمية الأولى (1914–1919)، وهي الحرب التي اتّضحت فيها طريق الانهيار العثماني بجلاء، فكانت نهايتها ببروز مصطفى كمال أتاتورك القائد العسكري الذي أصبح بطلا قوميا بعد إفشاله محاولة الإنزال البريطاني في الدردنيل أواخر عام 1914 ومنذ ذلك الحين بدأت النّزعة القومية في التّبلور حتّى تعزّزت بعد تعيين أتاتورك قائدا عامّا للجيوش العثمانية بعد انسحاب تركيا العثمانية من الحرب على إثر توقيع معاهدة موندرونس في 30 أكتوبر 1918، واستطاع بتدرّجه في المناصب من إذكاء النّزعة القومية في القادة الأتراك مستغلاّ سخط الشّعب على النّظام العثماني بعد احتلال مدينة إزمير من طرف اليونان المدعومين من الحلفاء، فبدأ معركة التحرير الوطني وأنهاها بسحب السّلطة

[1] الجميل، مرجع سابق، ص 82.

من يدي الحاكم العثماني وتحويل العاصمة من اسطنبول إلى أنقرة، فكانت اتّفاقية لوزان الموقّعة مع الحلفاء في 24 جوان 1923 التي كفلت ضمانات السّيادة التركية على الأراضي التي تضمّها تركيا اليوم بمثابة الشّرعية النّهائية للنّظام الجديد العلماني الذي أسّسه مصطفى كمال أتاتورك القائم على مبادئ ستّة شكّلت صورة تركيا الحديثة فيما بعد وهي: النّظام الجمهوري، علمانية الدّولة، الوطنية المتجسّدة بقومية الشّعب التّركي كأمّة واحدة، ديمقراطية التّمثيل الشّعبي بحسب المفهوم الأوروبي، نظام الحرّية والمراقبة في اقتصاد الدّولة، والثّورية والتّطوير في التّقانة للقضاء على الجهل والتخلّف[1]، هذه المبادئ جاء دستور 1924 ليرسّخها ويكرّس فترة جديدة بعدها في حياة تركيا الحديثة العلمانية غير أنّ نصّه احتفظ بعبارتي الأحكام الشّرعية والإسلام دين الدّولة إلى غاية تعديله عام 1928 وتحذف العبارتان نهائيا ليتخلّص النّظام الجديد نهائيا من أيّ التزام أمام الهيئات الدّينية مجسّدا بذلك النّموذج العلماني الأوروبي بكلّ تفاصيله.[2]

أثناء تلك الفترة انشغلت الجزائر بمقاومة الاحتلال الفرنسي على مختلف المراحل بداية بمواجهات سيدي فرج مع بداية الإنزال الفرنسي في الجزائر ثمّ مقاومة أحمد باي في قسنطينة عام 1936 ثمّ الثّورات والمقاومات الشّعبية المختلفة، وفي أثناء هذه الفترة لم يبق للعلاقات بين الطّرفين أيّ مسوّغ بانغماسهما في مشاكلهما الدّاخلية، مع غياب تأثير الجزائر نهائيا طيلة ما يقارب القرن والثّلث على السّاحة الدّولية، فقد بدأت مرحلة جديدة من الكفاح التحرّري في الجزائر بعد فشل الثّورات الشّعبية ومحاولة بناء الدّولة الجزائرية الحديثة من طرف الأمير عبد القادر، فجاءت الحرب العالمية الأولى لتجعل من الشّعب الجزائري وقودا لها حيث استعانت فرنسا بالشّباب الجزائري

[1] جلّول، محمد زاهد، التّجربة النّهضوية التّركية، كيف قاد حزب العدالة والتّنمية تركيا إلى التقدّم؟، بيروت، مركز نماء للبحوث والدّراسات، 2013، ص 143.

[2] النعيمي، أحمد نوري ، النّظام السّياسي في تركيا، عمان، دار زهران للنّشر والتوزيع، 2011، ص 195.

للدّفاع عنها من خلال قوانين التّجنيد الإجباري واستمرّ الاحتلال في أبشع صوره إلى حين بداية نمط جديد من الكفاح، حيث تمّ تأسيس أوّل حزب سياسي عام 1919 من طرف الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر تحت اسم حركة الإخاء والمساواة، تلاه تأسيس نجم شمال إفريقيا من طرف مصالي الحاج عام 1926 ثمّ حزب الشّعب الجزائري الذي أصبح حركة الانتصار للحرّيات الدّيمقراطية فيما بعد إضافة إلى تيّارات أخرى شكّلت مسار الحركة الوطنية، غير أنّ الأحداث عصفت بها كلّها فانتهت الجزائر إلى ثورة التّحرير.

تجدر الإشارة إلى أنّ الاستطراد في ذكر بعض المحطّات التاريخية في حياة الدّولة العثمانية ثمّ تركيا العلمانية وكذا بعض المحطّات في تاريخ الجزائر في الفترة الممتدّة بين 1830 و1962 تهدف إلى إبراز الفتور الذي أصبح قطيعة واضحة في العلاقات بين الجزائر وتركيا التي نحن بصدد دراسة جذورها لفهم مختلف أبعادها من أجل الإحاطة بموضوع العلاقات السّياسية ذات الخلفية الاقتصادية في المرحلة الأخيرة من بداية الألفية الجديدة، فالعلاقات بين البلدين شهدت حالة من المدّ والجزر على مرّ التّاريخ استنادا إلى تجاذبات التّاريخ وتسارع الأحداث في القرن التّاسع عشر بانشغال كلّ طرف بصيانة حدوده وتحرير الأقاليم المحتلّة، كما كان حال الجزائر مع الاستعمار الفرنسي والحروب التي خاضتها الدّولة العثمانية من أجل استعادة السّيطرة على المناطق التي تعرّضت للهجوم اليوناني والبريطاني.

إذن، كانت هذه المرحلة أشدّ المراحل التّاريخية قطيعة بين الجزائر وتركيا، ويمكن اعتبارها ضرورة وحتمية تاريخية أكثر منها خيارا سياسيا للبلدين لأنّها خضعت لعوامل خارج تحكّم الدّولتين الضعيفتين نسبيا.

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد استقلال الجزائر.

بعد أن نالت الجزائر استقلالها في 05 جويلية 1962 قامت في إطار تبادل البعثات الدّبلوماسية مع مختلف دول العالم بإعادة بناء علاقات جديدة كدولة مستقلّة مع دولة تركيا، ففتحت سفارتها بعد فترة قليلة من ذلك، وكذلك قامت تركيا بإيفاد بعثة دبلوماسية دائمة إلى الجزائر في ذات الفترة، ومنذ ذلك التّاريخ سعت الدّولتان إلى تعزيز علاقات التّعاون بينهما في كلّ الميادين بما يخدم المصلحة المشتركة لهما.

شهدت العلاقات الدّبلوماسية بين الدّولتين حالة من الرّتابة والرّكود طيلة عقود تلت استقلال الجزائر لأسباب عديدة، منها ما تعلّق بطبيعة النّظام الدّولي في تلك الفترة المتميّز بثنائية قطبية، ومنها ما يتعلّق بالخيارات الاستراتيجية لكلّ دولة؛ فالجزائر منذ استقلالها تبنّت سياسة خارجية قوامها عدم التدخّل في الشّؤون الدّاخلية للدّول وحل المشاكل بطرق سلمية، ولم تتّخذ موقعا إلى جانب أيّ من الكتلتين في تلك الفترة فحتّى وإن كانت قريبة من الاتّحاد السّوفياتي لاسيما في مجال التّعاون العسكري إلاّ أنّها حافظت على علاقات طبيعية مع الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكية، فكان نطاق نشاط الدّبلوماسية الجزائرية ضمن منظّمة دول عدم الانحياز ومناداتها بنظام دولي جديد في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة عام 1974 ميزة أساسية ميّزتها عن تركيا التي كانت منذ البداية في صفّ القوى الغربية، حيث تعتبر عضوا مؤسّسا لحلف دول شمال الأطلسي عام 1952، وكذا المجمّع الاقتصادي الأوروبي عام 1963، وحلف بغداد في 1955، كما شاركت في حرب كوريا إلى جانب الولايات المتّحدة الأمريكية بين عامي 1950 و1953 بصفتها حليفا لها[1]، غير أنّ العلاقات ظلّت طبيعية بصفة عامّة طيلة تلك الفترة.

[1] Gilles, Dorronsoro ,Que veut la Turquie ?Ambitions et stratégies internationales ,Paris,Editions Autremet,2009 ,p 68.

تميّزت مرحلة الستّينات والسّبعينات ببرود العلاقات بين البلدين، فتركيا انعزلت عن محيطها العربي في تلك الفترة كونها أوّل دولة تنتمي للعالم الإسلامي تحمل ميراثا تاريخيا مشتركا مع العرب تعلن اعترافها بإسرائيل عام 1948، كما رفضت قرار الرّئيس المصري بتأميم قناة السّويس في1956، وعارضت الوحدة بين مصر وسوريا في 1958؛ كلّ هذه المواقف جعلت منها دولة تتوجّس منها الأنظمة العربية وترتاب من سياساتها، بيد أنّ أهمّ موقف يخصّ الجزائر كان تصويتها ضدّ استقلالها عام 1962[1] وهي المحطّة التي تختزنها الذاكرة الجماعية باعتبارها وصمة عار في تاريخ تركيا الحديثة لا تزال تحرج القادة الأتراك إلى اليوم.

أدّى انحياز تركيا إلى المعسكر الغربي وإسرائيل إلى ضعف علاقاتها السّياسية مع الجزائر التي كانت تحت حكم نظام قومي في تلك الفترة منحاز إلى القضايا العربية على رأسها القضيّة الفلسطينية ولا يعترف بإسرائيل وخاض الحروب العربية–الإسرائيلية عامي 1967 و1973 بقوّات عسكرية معتبرة، وهما الحربان اللذان ساهما في تغيّر الموقف التّركي تدريجيا نحو القضايا العربية باتّخاذها موقفا رافضا لضمّ أيّ جزء من الأراضي الفلسطينية بعد نكسة 1967 وإغلاق المكتب السّياسي لإسرائيل ثمّ مطالبتها بتطبيق القرار 242 والقرار 338 بعد حرب أكتوبر 1973 [2]وهو ما يعتبره المؤرّخون العرب منعطفا جديدا في التّاريخ بين تركيا والدّول العربية.

إنّ الظّروف التي مرّت بها الجزائر في الفترة الممتدّة بين 1962 و1989 التي تميّزت في بدايتها بمحاولة بناء الدّولة الحديثة، واعتماد سياسات اقتصادية اشتراكية تختلف كلّيا عن الرأسمالية التّركية، وطبيعة الأنظمة السّياسية الحاكمة في البلدين،

[1] الجميل سيّار ومجموعة وآخرون، الحوار العربي–التّركي بين الماضي والحاضر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص341.

[2] سيّار الجميل، مرجع سابق، ص341.

والحرب الباردة شكّلت عقبة أمام تطوّر العلاقات بينهما إلى غاية تفكّك المنظومة الاشتراكية عام 1990 وانتهاج الجزائر سياسات اقتصادية جديدة بعد انهيار أسعار النّفط قبل أربع سنوات من ذلك التاريخ ميّزها الانفتاح الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السّوق، وفتح المجال أمام التعدّدية السّياسية حينذاك، وفي المقابل بدأت تركيا البحث عن شركاء جدد خارج الكتلة الغربية في محاولة للعب دور إقليمي مؤثّر في الشرق الأوسط وإفريقيا [1] ، بعد زيادة تأثير الأحزاب السّياسية ذات التوجّه الإسلامي على السّياسة الخارجية التّركية مثل حزب الرّفاه بقيادة نجم الدّين أربكان عام 1997 بدأت تركيا في توطيد علاقاتها مع الدّول العربية في وقت عانت الجزائر من الإرهاب والعزلة الخارجية حيث لم تسمح الأوضاع السّياسية والأمنية بتحقيق مستوى عال من العلاقات مع الطّرف التّركي في تلك الفترة حتّى بداية الألفية الجديدة مع عودة الاستقرار في الجزائر ووصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجّه الإسلامي إلى السّلطة حيث أخذت العلاقات بينهما منحى تصاعديا جسّدته الزّيارات المتكرّرة لمسؤولي البلدين و زيادة سريعة في المبادلات التّجارية وتقارب المواقف بخصوص قضايا عديدة إقليميا ودوليا.

[1] Gilles Dorronsoro , opcit,p62

المبحث الثاني: البعد الجيوسياسي للعلاقات الجزائرية–التركية

يشير مفهوم الجيوسياسة إلى الروابط والعلاقات السببية بين السّلطة السياسية والحيز الجغرافي في شروط محدّدة، وغالبًا ما ينظر إليه على أنه مجموعة من معايير الفكر الاستراتيجي والصفات المحدّدة على أساس الأهمية النّسبية للقوّة البريّة والقوّة البحرية للدّولة، كما يستمدّ البعد الجيوسياسي أهمّيته من رغبة الدّولة في استغلال ما تحوزه من مميّزات جغرافية في استراتيجياتها السّياسية، وهو ما يعتبر عنصرا مهمّا في موضوع العلاقات بين الجزائر وتركيا كما سيتمّ بسطه في المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: الجزائر من المنظور الاستراتيجي–التركي

يقول فرناند بروديل أنّ الخرائط هي التي تروي القصّة الحقيقية للحضارات[1]، وبما أنّ الجغرافيا في الذّهنية الاستراتيجية هي حقيقة واضحة ومحدّدا مهمّا لدور الدّولة استراتيجيا، ومكانتها إقليميا وعالميا فإنّ وجود الجزائر في نطاق جغرافي مميّز باعتبارها تطلّ على البحر الأبيض المتوسّط الذي يعبّر عن نقطة التقاء ثلاث قارّات، واحتلالها موقعا محوريا في شمال إفريقيا مدعوما بموروث تاريخي وثقافي مهمّ، وثروة باطنية ذات مخزون استراتيجي من النّفط والمعادن، كلّ هذا يجعل منها دولة مؤثّرة في العلاقات الدّولية على المستويين الجهوي والقارّي، وهو بالضّبط ما يدرسه الاستراتيجيون الأتراك في إطار الشّراكة مع الجزائر للاستفادة من جغرافيتها ووضعها في التوجّه الجديد للسياسة الخارجية التّركية التي تسعى لإستعاد الأمجاد العثمانية في المنطقة العربية الإسلامية وكذا التمدّد باتّجاه العمق الإفريقي، وهو ما يعبّر عنه بوضوح أحمد داود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" حيث يرتّب أولويات

[1] Brudel, Fernand,a history of civilisations,Translated by RICHARD MAYNE,Pars, Les Editions Arthaud1987,.p24

الاستراتيجية التّركية وفق معيار جيوسياسي بالتّركيز على المساحات ذات التأثير الجيوسياسي الهامّ حسب الآتي:

1–المناطق البرّية القريبة: البلقان والشّرق الأوسط والقوقاز.

2–الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود، شرق المتوسط، الخليج، بحر قزوين.

3–المناطق القارّية القريبة: أوروبا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، وسط وشرق آسيا.[1]

معرفة الاستراتيجية التركية التي قوامها إخراج تركيا من بلد طرف عضو في محاور وعداوات إلى بلد مركز على مسافة واحدة من الجميع ، وفي الوقت نفسه إلى بلد ذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية يمكّننا من فهم السياسات التركية تجاه الجزائر، وقد وردت ملامح هذه الإستراتيجية في كتاب أحمد داوود أوغلو" العمق الإستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" والذي نشر في 2001 حيث قال بأن : "السياسة الخارجية التركية لم تكن متوازنة نتيجة تركيزها المفرط على أوروبا والولايات المتحدة، وتجاهل مصالحها مع الدول الأخرى خاصة في الشرق الأوسط ، وهو يزعم بأنه ولمدة 80 عاما الأولى بعد تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923، تجاهلت تركيا معظم البلدان التي كانت تشكل سابقا مقاطعات من الإمبراطورية العثمانية في المشرق والمغرب العربيين، وأنها تحتاج إلى الإضطلاع بدور أكبر في هذه الدول".[2]

[1] أوغلوا، أحمد داود ، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدّولية، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص134.

[2] Hakan,Yavus ,secularisum and Muslim Democracv in Turkey, New York,Cambridge University Press,2009,P82–99 .

بإلقاء نظرة بسيطة على الخريطة السّياسية لقارّة إفريقيا في جزئها الشّمالي يمكن فهم أسباب تركيز تركيا في سياستها الخارجية تجاه إفريقيا على الجزائر، فالنّفوذ في القارّة الافريقية يتطلّب المرور عبر الأحزمة الجيوسياسية التي تعني المناطق الجغرافية ذات التأثير السّياسي الكبير، لذا فإنّ موقع الجزائر الجغرافي وما تتوفّر عليه من خصائص يجعل منها المنطقة الرّئيسية في المنظور الاستراتيجي التّركي الذي يسمح بإيجاد بوّابة عربية للنّفوذ إقليميا في منطقة المغرب العربي من خلال الانتشار الأفقي و التمدّد إلى الأسفل إذا ما اعتبرنا الخريطة السّياسية المساحة المرجوّة للنّفوذ.

عند الجمع بين العاملين التّاريخي والجغرافي يضاف إليهما العامل الاقتصادي بالتّركيز على الثّروات الباطنية يصبح مفهوما سبب توجّه تركيا إلى الجزائر لاسيما في ظلّ الفراغ الذي شهدته المنطقة بعد تفكّك الاتّحاد السّوفياتي وتركّز مناطق الصّراع في الشّرق الأوسط خاصّة الصّراعات المسلّحة، وهي الفترة ذاتها التي بدأت تركيا خلالها إعادة البناء الاقتصادي ووضع أسس النّهضة الاقتصادية الحقيقية وهذا ما أدّى إلى إعادة صياغة السّياسة الخارجية التّركية طبقا للواقع السّياسي الجديد ما حذا بالكتّاب والمفكّرين إلى القول بأنّ تركيا باشرت سعيها لإعادة لعب دور تركيا العثمانية.

تركّز تركيا في التّعامل مع الجزائر على تناول الخصائص الدّاخلية والارتباطية المتبادلة في إطار نظري جيوسياسي جديد على أساس من المقاييس الاقتصادية والثّقافية والسّياسية، فتركيا التي وصفها صامويل هانتغتون بكونها دولة ممزّقة تريد أن تثبت أنّها دولة تجيد التّعامل مع مناطق الفراغ الجيوسياسي وتستثمر ماضيها الحضاري استراتيجيا، وتستخدم قدراتها المتنامية لاسيما في المجال الاقتصادي من أجل العودة للعب دورها المؤثّر في المناطق التي خضعت يوما ما للسّيطرة العثمانية، والدارس لتاريخ السّياسة الخارجية التّركية منذ الحرب العالمية الثانية إلى غاية تفكّك الاتّحاد السّوفياتي يلاحظ انكفاءها على ذاتها باعتبارها قوّة إقليمية أقلّ تأثيرا تخضع للمقاييس

الاستراتيجية الدّولية التي جسّدها نظام القطبية الثّنائية ممّا جعلها تحافظ على التّوازن بين هذه المقاييس والأزمات الإقليمية التي لامستها بشكل مباشر في تلك الفترة، حيث اهتمّت بالمشكلات الإقليمية التّقليدية التي تشكّل عقدة استراتيجية لتركيا خاصّة القضيّة القبرصية، وتلك التي تتماشى طبيعيا مع تاريخ تركيا مثل مشكلة الأكراد في الجنوب وفي شمال العراق وعلى الحدود السّورية وكذا الضّرورات الاستراتيجية في المنطقة على خطوط التّماس مع جوارها الإقليمي مثل الأقلّيات التّركية في تراقيا الغربية وبلغاريا.

تركّز تركيا في سياستها الخارجية على الانفتاح على قارّة إفريقيا بناء على نفس المسار الذي انتهجته الدّولة العثمانية أثناء مختلف مراحل تطوّرها وامتدادها في القارّة الإفريقية، حيث سعت الدّولة العثمانية للاستفادة من تأثير وفعالية السّيطرة على البحر الأبيض المتوسّط وهو بالضّبط ما تسعى إليه تركيا في الوقت الحالي مع نفي عامل السّيطرة والإبقاء على محاولة اكتساب مكانة في شمال إفريقيا تمكّن تركيا من التّعاون والتأثير على دول شمال إفريقيا وعلى رأسها الجزائر بغية الاستفادة من الامتياز الجغرافي الذي تتمتّع به المنطقة خاصّة وأنّ البحر المتوسّط يشكّل منطقة مهمّة وممرّا مؤثّرا للتّجارة العالمية.

يُرجع داود أوغلو غياب التأثير التّركي في إفريقيا إلى غفلة الأتراك على إفريقيا أثناء الحرب الباردة بسبب تمركز تركيا في صفّ الكتلة الغربية وانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي ممّا أفقدها علاقات كان يمكن أن تكون مثمرة مع الدّول الإفريقية، فقد عانت من غياب أصوات الدّول الإفريقية المنضوية تحت لواء حركة عدم الانحياز في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة ممّا جعلها في موقف انعزالي بالنّسبة للقارّة، وهو ما يعتبره نقطة ضعف لا يمكن تبريرها بالنّسبة لتركيا كقوّة إقليمية تمتلك مقوّمات تاريخية

وجغرافية هامّة[1]، وعلى هذا الأساس تسعى تركيا لإيجاد منطقة نفوذ في إفريقيا مثلها مثل الصّين واليابان وباقي القوى ذات النّفوذ الكلاسيكي في إفريقيا مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكية.

يعود تركيز تركيا في إستراتيجيتها الجديدة على صعيد سياستها الخارجية النشطة على الجزائر إلى كونها المنطقة الأكثر استقلالية في شمال إفريقيا قياسا إلى باقي الدّول الإفريقية ذات الأهمّية الإستراتيجية المعتبرة التي تنتمي تقليديا إلى جغرافية العمق الاستراتيجي لفرنسا كما هو الحال مع المغرب ومالي وغيرها من دول الساحل، أو تلك التي تنتمي إلى المناخ البريطاني من الدّول المنضمّة للكومنولث وعلى رأسها نيجيريا، وحتّى ليبيا لا تراهن عليها تركيا كثيرا نظرا إلى كونها منطقة تجاذبات لقوى عالمية عديدة كإيطاليا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكية، كما أنّ طبيعة السّياسة الخارجية الجزائرية الملتزمة التي لم تتورّط في معاداة القوى الإقليمية، والمكانة التي تحوزها الجزائر بثقلها التّاريخي والجيوسياسي ووضعها الاقتصادي المريح مقارنة بباقي دول شمال إفريقيا واستقرارها النّسبي كلّها عوامل جعلت منها الدّولة الأساسية من المنظور الاستراتيجي التّركي التي تنطلق منها عملية إعادة الانتشار في إفريقيا في القرن الواحد والعشرين، خاصّة وأنّ مدّ جسر استراتيجي بين شرق المتوسّط والشّرق الأوسط ولعب دور مؤثّر في المحيط المتوسّطي يقتضي وجود عمق استراتيجي في شمال إفريقيا، شرط أن يبدأ تكوينه بمدّ جسر قويّ مع دولة يمكنها لعب دور القيادة في المنطقة وهي الصّفة التي تنفرد بها الجزائر ومصر فقط، مع استبعاد الدّور المصري بسبب الرّكود السّياسي فيها قبل 2011 ثمّ اللاّاستقرار وغياب الأمن بعد تلك المرحلة خاصّة وأنّ وضعية الاقتصاد المصري المرتبط بالمساعدات الغربية على خلفية اتّفاقية

[1] أوغلو، أحمد داود، مرجع سابق، ص234.

كامب ديفيد لم تكن يوما في حالة جيّدة، ممّا أعطى الجزائر مكانة فريدة سمحت بتعبيد الطّريق أمام علاقات يتزايد صعودها سنويا بين البلدين.

المطلب الثاني: مكانة الجزائر ضمن قمّة تركيا–إفريقيا.

تمثّل القارّة الإفريقية بالنّسبة للقوى العالمية والإقليمية منطقة خصبة للنّفوذ لما تملكه من مميّزات وثروات، فهي أغني القارّات وشعوبها أفقر الشّعوب وبلدانها أكثر البلدان تعرّضا للاستعمار، تزخر إفريقيا بثروات طبيعية وطاقوية في الشّمال، وفي الوسط غنيّة بالمعادن والمنتوجات الزّراعية، وفي جنوبها بالمعادن الثّمينة كالذّهب والألماس، إضافة إلى المسطّحات المائية والممرّات المهمّة في حركة التّجارة العالمية، لذا تعتبر منطقة تنافس بين القوى الاستعمارية الكلاسيكية كفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتّحدة وأيضا القوى الصّاعدة على غرار الصّين وروسيا.

لم تفوّت تركيا من خلال استراتيجيتها الجديدة الفرصة للعب دور مؤثّر في القارة الإفريقية لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتّنمية إلى السّلطة عام 2002، حيث اتّجهت صوب إفريقيا من خلال التّركيز على عامل إنساني أخلاقي عكس باقي المتنافسين على إفريقيا حيث يتمّ استخدام القوّة المسلّحة، ودعم الأنظمة التسلّطية، وتدبير الانقلابات العسكرية وصناعة الأزمات البينية، والضّغط الاقتصادي، حيث لجأت تركيا إلى سياسة مرنة تهدف لنيل موطئ قدم في مختلف أقاليم القارّة انطلاقا من الواجهة المطلّة على البحر الأحمر والتي تعتبر منطقة نفوذ طبيعي للولايات المتّحدة الأمريكية وفرنسا، إذ كانت البداية بإعادة الانتشار في إفريقيا عن طريق توسيع الممثّليات الدّبلوماسية في القارّة حيث وصلت حدود 39 سفارة تركية في عواصم إفريقيا تقابلها 32 سفارة للدّول الإفريقية في أنقرة نهاية العام 2014.

بدأت تركيا سياسة الانفتاح على إفريقيا بناء على البعدين الثّقافي والإنساني، حيث كانت سنة 2005 البداية الفعلية للعلاقات الجدّية بين تركيا ودول إفريقيا وهي السّنة التي أطلق عليها وزير الخارجية التّركي مولود تشاووش أوغلو تسمية "عام إفريقيا في تركيا[1]، والتي أثمرت مقعد عضو ملاحظ لتركيا داخل الاتّحاد الإفريقي، ومنذ ذلك الحين تحتلّ تركيا المرتبة الثالثة بعد الولايات المتّحدة الأمريكية وبريطانيا في مجال المساعدات الإنسانية المقدّمة لإفريقيا والمرتبة الأولى من حيث نسبة المساعدات التّنموية بالمقارنة مع ناتجها المحلّي الإجمالي، كما تهدف لاستضافة أوّل قمّة عالمية للعمل الإنساني عام 2016، تلتها القمّة الأولى للتّعاون بين تركيا–إفريقيا مابين 18 و21 أوت 2008 في إسطنبول والتي عرفت مشاركة وزراء ورؤساء حكومات ورؤساء 49 دولة إفريقية، كما جاءت زيارة الوزير الأوّل الأسبق والرّئيس الحالي طيّب رجب أردوغان في 19 نوفمبر 2013 لتكون إعلانا لانطلاق مسار جديد للعلاقات بين تركيا و دول القارّة الإفريقية، حيث صرّح يومها من العاصمة مقديشو بأنّ إفريقيا ملك للإفريقيين وبأنّ تركيا لم تأت من أجل الذّهب، وفي هذا الخطاب عاد أردوغان ليستشهد بالتّاريخ الذي يبرّئ تركيا من تهمة الاستعمار لأنّ بعض دول إفريقيا استعانت بالدّولة العثمانية من أجل مساعدتها في التصدّي للاستعمار الغربي.

مسار التّعاون التّركي الإفريقي توسّع بعد ترؤّس تركيا مناصفة مع مصر المؤتمر العالمي للمانحين لإعادة إعمار "دارفور" في مارس 2010 حيث أعلنت عن تقديم مساعدات إنسانية تتراوح بين 65 و70 مليون دولار في مجالات الصحّة والزّراعة والتّربية، ثم انخرطت تركيا في السّعي لإنجاح مسار السّلام في جيبوتي

[1] مولود تشاووش أوغلو، مقال منشور في الموقع الرّسمي لوزارة الخارجية التّركية، تاريخ الاطلاع 12 جانفي2015:
www.mfa.gov.tr

والصّومال في ماي من نفس السّنة[1]، إذ احتضنت وشاركت تركيا في أربع مؤتمرات وقمم خاصّة بإفريقيا بين 2010 و2012.

تجسّد العلاقات بين تركيا والجزائر فكرة التّعاون التّركي–الإفريقي انطلاقا من شمال القارّة، حيث حظيت الجزائر باهتمام متزايد في أجندة زيارات كبار المسؤولين الأتراك قبل عقد قمّة تركيا–إفريقيا في مالابو عاصمة دولة الغابون، فكانت زيارة طيّب رجب أردوغان بعد أشهر من انتخابه رئيسا خلفا لعبد الله غول إلى الجزائر بتاريخ 19 نوفمبر 2014 حيث رافقه ما يقارب 200 رجل أعمال تركي، كما قام بتدشين أكبر مصنع لصناعة الحديد والصّلب بوهران والذي يتميّز بقدرة إنتاج تصل 1250000 طن سنويا، وألقى خطابا مباشرا حينذاك يكشف بوضوح اعتماد تركيا على الجزائر واعتبارها قاعدة للتوسّع في القارّة الإفريقية إذ جاء فيه: " نحن نريد إعطاء بعد إفريقي للعلاقات بيننا...تركيا والجزائر تملكان اقتصاديات مستقرّة وقويّة بإمكانها الانطلاق نحو الأمام والتطوّر، إذن نحن مجبرون على مرافقة المؤسّسات الجزائرية من أجل التغلغل في الأسواق الإفريقية"[2].

بالعودة إلى بداية الانفتاح التّركي على إفريقيا عام 2005 نلاحظ تضاعف نسبة المبادلات التّجارية البينية ثلاث مرّات حيث قفزت من تسع ملايير دولار إلى 23 مليار دولار عام 2012 حسب الإحصائيات التي يقدّمها الموقع الرّسمي لوزارة الشّؤون الخارجية التّركية، هذا التطوّر السّريع في العلاقات بين الطّرفين عزّزته مساهمة تركيا في تنمية الموارد البشرية والتّعاون في الميادين العلمية حيث تمنح سنويا حوالي

[1] من موقع وزارة الخارجية التّركية: تاريخ الاطّلاع 28 فبراير 2015:
www.mfa.gov.tr.

[2] Nassima benarab ,une dimension africaine pour la cooperation algero–turque ;la revue Econews,19 nov2014.

600 منحة دراسية للطّلبة الأفارقة للدّراسة في تركيا، تستفيد الجزائر من نسبة معتبرة من هذه المنح في السّنوات الأخيرة باعتبارها منطقة الانطلاق نحو إفريقيا.

كشفت أشغال القمّة الأخيرة تركيا–إفريقيا بمالابو في 21 نوفمبر 2014 فحوى الاستراتيجيات التّركية بالقارّة حيث حملت عنوان نموذج الشّراكة الجديدة للتّنمية المستدامة وتعزيز الإندماج في إفريقيا، وحضرها ممثّلون عن 45 دولة إفريقية إضافة إلى مندوبين عن الاتّحاد الإفريقي والمنّظمات الاقتصادية الإقليمية والجهوية، ففي إطار هذه القمة تمّ الاتّفاق على رفع نسبة المبادلات التّجارية بين الطّرفين والاستثمارات التّركية في إفريقيا، إذ تكشف الأرقام التي تقدّمها وزارة الاقتصاد التّركي عن توجيه 9.5 بالمئة من الصادرات التّركية نحو إفريقيا في مقابل استيراد 3.5 بالمئة من حاجيات تركيا من إفريقيا وهي معظمها مواد أوّلية، كما انتهت القمّة بعقد اتّفاقيات تهدف إلى وضع مخطّط تعاون فعّال بين الطّرفين في الفترة الممتدّة بين 2014 و2018 في مختلف القطاعات، وهي القناعة التي عبّر عنها وزير الخارجية التّركي مولود تشاووش اوغلوا بقوله: "نعمل على تعزيز الرّوابط الاقتصادية، السّياسية، والاجتماعية بين تركيا وبلدان إفريقيا...تحسين مستوى الشراكة بيننا يؤكّد رغبتنا المشتركة في التقدّم واستكشاف كلّ السّبل لبلوغ المستوى المنشود"[1].

من خلال ملاحظة مستوى العلاقات الجزائرية–التّركية والزّيارات الدّورية للوزير الأوّل التّركي إلى الجزائر، إضافة إلى الاتّفاقيات وبروتوكولات الاتّفاق الموقّعة بين البلدين والتي وصلت 400 اتّفاقية وبروتوكول اتّفاق ومذكّرة تفاهم في الزّيارة الأخيرة لأردوغان في نوفمبر 2014 نخلص إلى النّتائج الآتية:

[1] Luc MICHEl,La revue Alter info ;27 nov2014.

- تحاول تركيا الاستفادة من الدّور الجزائري في المنطقة الإفريقية سياسيا واقتصاديا لتحقيق النّفوذ المرجوّ انطلاقا من اعتبار الجزائر بوّابة للعمق الاستراتيجي في إفريقيا.
- تستغلّ تركيا الوضع الاقتصادي المريح للجزائر من أجل الاستفادة من برامج الاستثمار في قطاعات مختلفة خاصّة وأنّ الجزائر تعتبر ثاني أكبر سوق في شمال إفريقيا بعد مصر وهو ما يشجّع الشّراكة بين الطّرفين.
- شكّلت الأزمة الاقتصادية التي مسّت الاتّحاد الأوروبي منذ 2008 فرصة مناسبة لتركيا من أجل توسيع ميادين تعاونها مع الجزائر في ظلّ رغبة الجزائر في تنويع الاقتصاد الوطني وتنويع الشّركاء الأجانب.
- تركّز تركيا على الخلفيات التاريخية والثّقافية في علاقاتها مع الجزائر من أجل التّغلغل في المنطقة المغاربية لوضع قاعدة صلبة للانفتاح على إفريقيا.
- يعود اختيار تركيا للجزائر من أجل الانطلاق نحو إفريقيا إلى خصوصية الجزائر وثبات سياستها الخارجية التي تحتفظ بعلاقات ودّية مع جلّ الدّول الإفريقية ممّا يمنحها أفضلية التأثير في محيطها الجهوي والقارّي.
- تحاول الجزائر الاستثمار في النّهضة الاقتصادية التّركية ورغبتها في الانفتاح على إفريقيا للاستفادة من التطوّر الحاصل في مختلف الميادين العلمية والتّكنولوجية لدى الجانب التّركي.

المبحث الثالث: التّحليل السوسيو اقتصادي للعلاقات الجزائرية–التركية

يتناول هذا المبحث تفاصيل صورة كلّ من تركيا والجزائر لدى شعبي البلدين بالارتكاز على مخلّفات الماضي، إضافة إلى التأثيرات ذات العلاقة مع المصلحة الاقتصادية، وكيفية استثمار نقاط التلاقي بين الثقافتين العربية–الأمازيغية كمكوّن هوياتي للمجتمع الجزائري مع الثّقافة التّركية ودور ذلك في التّقارب بين البلدين.

المطلب الأول: استثمار الموروث الثّقافي والاجتماعي في العلاقات الجزائرية–التّركية.

يقودنا البحث في الأبعاد الثّقافية والاجتماعية إلى الغوص في عدّة مفاهيم أساسية تسمح بفهم طبيعة الرّوابط بين مجتمعات البلدين، ومدى تأثير هذه الرّوابط ذات النّتاج التّاريخي على الواقع، ذلك أنّ التطرّق إلى الموروث السّوسيوثقافي يجعل من دراسة قضايا الهويّة ومضامينها، والتّقاليد الاجتماعية والتّرابط المجتمعي، وصورة الآخر لدى الأنا وحدات التّحليل الرّئيسية، لذا كانت مسألة الإرث الثّقافي العثماني في الجزائر والتأثير العربي–الأمازيغي في الثّقافة التّركية وإن لم يكن ظاهرا للعيان مسألة أساسية في المخيال الشّعبي من جهة، ونقطة أساسية تتبلور على إثرها آراء النّخب المتقّفة والسّياسية في البلدين، فتأتي السّياسات التي تضبط العلاقات بينهما وفق هذا المنظور.

تمثّل الهويّة بالنّسبة إلى حاملها رمز التنوّع الاجتماعي الذي يتّصف به ضمن آليات التعدّد، فالمعتقدات التي تشترك فيها المجتمعات قد تجعل النّاس تنأى عن هويتها الثّقافية المحلّية، لكي تغدو التّجارب كلّها ضمن سياق واحد نحو نقطة

التّرابط، فالهوية هي الميزة الثّقافية[1]، فإذا اعتبرنا أنّ الذّاكرتين الجزائرية والتّركية لا تحملان أيّ وصاية فكرية تجاه الأخرى بحسبان الاستقلالية الدّائمة التي تمتّعت بها الجزائر في فترة الحكم العثماني عن الدّولة المركزية حيث حافظت على عنصر "الوطنية" المحلّية ولم تندمج كلّيا مثل باقي الأقطار العربية مع العنصر العثماني فإنّ التّأثير العثماني على البناء الاجتماعي كان كبيرا يجسّده امتداد أنساب بعض العائلات الجزائرية إلى العرق التّركي إذ لا تزال تفتخر بهذا النّسب إلى وقتنا الحاضر، إضافة إلى موروث لغوي ثري يوضّحه وجود 634 كلمة ذات أصل تركي يتداولها اللّسان الجزائري منها 72 كلمة في الميدان العسكري[2]، وهو ما يرسم صورة مختلفة عن فترة الحكم العثماني في المغرب العربي عموما والجزائر على وجه الخصوص مقارنة بباقي البلدان العربية التي تعتبر كثير من نخبها الوجود العثماني زمنا مظلما تسبّب في تخلّف الأقطار العربية من أجل اللّحاق بركب الحضارة، وعليه فإنّ الفضاء التّاريخي المشترك بين المجتمع الجزائري والتّركي إبّان الفترة العثمانية شكّل مدخلا مهمّا للعلاقات المعاصرة بين البلدين خاصّة وأنّ الخطاب السّياسي الذي يتبنّاه الجانب التّركي كثيرا ما يعتمد على هذه الرّكيزة بهدف التّرويج لأطروحاته الإيديولوجية والسّياسية في البلدان التي كانت تحت السّيطرة العثمانية والجزائر تأتي ضمن هذه البلدان المستهدفة بهذا الخطاب وبشكل يكاد يكون مستمرّا.

عند مطالعة صورة الأتراك في المخيال الشّعبي الجزائري نجدها صورة إيجابية في عديد النّواحي، يأتي الدّين في مقدّمة اللّبنات التي تشكّل هذه الصّورة وهو العنصر الأهمّ فيها نظرا إلى أنّ روح الجماهير عامّة تنجذب إلى كلّ ما هو مقدّس

[1] سيّار الجميل ومجموعة مؤلّفين، مرجع سابق، ص 321.

[2] وليام سبنسر، الجزائر في عهد "رياس" البحر، تر: عبد القادر زبادية، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007، ص135.

لاسيما إن كان عنصرا جامعا بين مختلف مكوّنات المجتمع، لذا كان الإسلام نواة التصوّر الذي تحمله أطياف المجتمع الجزائري نحو تركيا، وإن كانت العلمانية كنظام سياسي واجتماعي واقتصادي تصنع في عديد الأحيان نقاط الاختلاف حول أحقّية تركيا بالمكانة التي تحتلّها في ذاكرة المجتمع الجزائري، كما أنّ موقف النّخب الجزائرية القريب من الموقف الشّعبي من خلال اعتبار فترة الحكم العثماني فتحا ساهم في الحفاظ على الهويّة الإسلامية للجزائر وليس احتلالا كما يصوّره جانب ضيّق من هذه النّخب ساهم في تعزيز مكانة تركيا كدولة وكشعب في الذاكرة الجماعية والتصوّر العام للمجتمع الجزائري.

أمّا من الجانب التّركي فإنّ التطرّق إلى الموروث الثّقافي المشترك يشكّل عقبة أساسية تصعّب إمكانية فصل التصوّر التّركي تجاه الجزائر عن تصوّر شامل يحمله الأتراك للمجتمعات العربية على اختلاف مشاربها بعد ثورة العرب على الدّولة العثمانية بمساعدة الإنكليز من دون معرفة الأسباب التي دعت العرب إلى الإعلان والتّعبير عن معاناتهم السّياسية قبل نشوب الثّورة العربية لأكثر من ستّ سنوات[1]، غير أنّ دراسة متأنّية لتاريخ الجزائر في تلك الفترة على حدة تسمح بملاحظة الخطأ الذي وقعت فيه النّخب التّركية في تصوّرها الذي رسمته بطريقة شاملة بخصوص العالم العربي إذ لم تتم مراعاة الاختلافات الجوهرية والخصوصيات المميّزة لكلّ بلد في هذا السّياق، وحتّى مع هذا التصوّر الذي دام لعقود طويلة يمكن اعتبار الإرث المشترك بين الجزائر وتركيا إيجابيا من المنظور التّركي خاصّة في السّنوات الأخيرة بعد تغيّر البنى السّياسية والاجتماعية في تركيا وبروز تيّارات فكرية وسياسية تتّجه نحو التّقارب والتّعاون لاسيما في الشّق الاقتصادي مع الجزائر.

[1] الجميّل وآخرون، مرجع سابق، ص 332.

يعدّ الدّين الإسلامي أهمّ عنصر في الموروث الثّقافي المشترك، تسعى تركيا لاستخدامه بإيجابية من أجل تعزيز موقعها لدى مختلف التّيّارات ولاسيما الإسلامية منها داخل الجزائر وفي باقي دول العالم الإسلامي، فالخطاب التّركي الموجّه لهذه الدّول يتشكّل عادة من عنصرين أساسيين هما العنصر الدّيني والعنصر الاقتصادي، يتمثّل الأوّل في سعي تركيا لتعميق نفوذها داخل منظّمة المؤتمر الإسلامي التي ترأسها الدّكتور التّركي إكمال الدين إحسان أوغلو بين 2005 و2014 إذا أخذنا سعي تركيا لتعميق وجودها ضمن جغرافية العالم الإسلامي على صعيدها الرّسمي، أمّا الجانب غير الرّسمي فيمثّله تيّار الدّاعية فتح الله كولن الذي ساهم في إنشاء آلاف المدارس في مختلف الدّول، وهو ما يعتبره الباحث الفرنسي جيل دورونسورو دبلوماسية غير رسمية ينتهجها الأتراك ضمن إطار عام للسّياسة الخارجية الجديدة التي تبنّتها تركيا مع نهاية الحرب الباردة[1].

المطلب الثاني: المخزون الاستراتيجي من الثّروة الطبيعية كركيزة للعلاقات الجزائرية–التّركية.

يعتبر المخزون الاستراتيجي من الثروات الطبيعية والمعدنية بشتّى أنواعها عاملا مهمّا ترتكز عليه تركيا في بناء علاقاتها مع الجزائر في شقّها الاقتصادي، فتوجّه تركيا إلى السّوق الجزائرية وانتهاج خيار الشّراكة الاقتصادية الفعّالة ينبني على مجموعة من المعطيات التي رجّحت كفّة الجزائر لتصبح شريكا مهمّا لها في الفترة الممتدّة ما بين 2004 إلى 2014 لاسيما بعد توقيع اتّفاقية الصّداقة بين البلدين عام 2006.

[1] Gilles Dorronsoro, ibid,p110.

يعدّ توجّه تركيا نحو المنطقة العربية وإفريقيا في إطار سياستها الخارجية الجديدة المبنية على تصفير المشكلات مع دول الجوار، وتوطيد العلاقات ذات البعد الاقتصادي مع شركاء خارج دول الاتّحاد الأوروبي خيارا ذا أهمّية بالغة تستدعي دراسة أسباب تركيزها على الجزائر في سعيها لإعادة الانتشار وتوسيع نفوذها في المنطقة العربية والقارّة الإفريقية، خاصّة إذا علمنا أنّ تقلّبات سوق النّفط والأوضاع غير المستقرّة بالنّسبة للشّركاء الأساسيين لتركيا مثل إيران المحاصرة اقتصاديا بسبب برنامجها النّووي وروسيا التي يعاني اقتصادها ركودا متزايدا بعد قرارها ضمّ شبه جزيرة القرم والمشاكل الأمنية على خلفية أزمة أوكرانيا، إضافة إلى الأزمات المتعدّدة في منطقة الشّرق الأوسط ؛ في العراق أحد مصادر النّفط التي يتزوّد بها الاقتصاد التّركي والصّراعات السّياسية المؤثّرة على حركية التّجارة في المنطقة، وعوامل أخرى ساهمت في تركيز تركيا جهودها من أجل ربط علاقات اقتصادية قويّة مع الجزائر.

إذا علمنا أنّ أساس الاقتصاد الجزائري يقوم على الرّيع من خلال تصدير المحروقات وأنّ السّوق التّركية في مجال النّفط تعتبر فرصة مناسبة لتنويع الشّركاء الأجانب في هذا القطاع يمكننا تفسير التّركيز التّركي على قطاع الطّاقة في الجزائر والذي يعدّ حافزا مهمّا للأتراك من أجل ضمان مورّد دائم بالنّفط ومشتقّاته في شمال إفريقيا، في منطقة تشهد أزمات متعدّدة وتنافسا دوليا محموما على ثرواتها، وفي محيط إقليمي تميّزه أوضاع أمنية متقلّبة في ليبيا أحد أهمّ مصدّري النّفط في المنطقة العربية وشمال إفريقيا، وفي نيجيريا أحد أكبر المصدّرين أيضا، لذا كان الامتياز الذي يطبع الشّراكة مع الجزائر في هذا القطاع هو وجود حالة من الاستقرار النّسبي من النّاحية السّياسية مقارنة بباقي دول المنطقة، وكذا الاستقرار المسجّل في معدّلات

الإنتاج من النّفط حيث تلتزم الجزائر بإنتاج 1.5 مليون برميل يوميا كما هو محدّد من طرف مجموعة الدّول المصدّرة للنّفط (الأوبك).

يدعم هذا الخيار مجموعة من المؤشّرات الاقتصادية التي تجعل من مناخ الاستثمار في الجزائر بيئة خصبة للشّراكة بينها وبين تركيا حيث تتوّفر على ثروات طبيعية هامّة فهي:

- ✓ تحتل المركز الثامن عشر (18) في إنتاج البترول عالميا.
- ✓ المركز الثاني عشر (12) في تصدير البترول عالميا.
- ✓ المرتبة 15 في مجال الإحتياطات العالمية البترولية المؤكدة.
- ✓ خامس (5) منتج للغاز عالميا.
- ✓ ثالث (3) مصدر للغاز عالميا.
- ✓ المرتبة السابعة (7) عالميا في مجال الموارد المؤكدة من الغاز الطّبيعي.
- ✓ رابع (4) مموّن للإتحاد الأوربي بالطّاقة و الغاز.
- ✓ رابع (4) قوّة اقتصادية في العالم العربي حسب المنظمة العربية لضمان الاستثمارات.
- ✓ تحوز على ثاني (2)أكبر احتياطي رسمي للصّرف بعد العربية السعودية.
- ✓ ثالث(3) أكبر مخزون من احتياطات الذهب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد المملكة العربية السعودية ولبنان.
- ✓ الأقل مديونية من بين 20 بلدا في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا[1].

[1] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، (تاريخ الاطّلاع 22مارس 2015):
www.andi.dz

أمّا في مجال الطّاقات المتجدّدة فتستحوذ الجزائر على مساحة شاسعة تسمح لها بإمكانية استغلال الطاقة النّاجمة عن الرّياح، والطّاقة الشّمسية، حيث تشكّل هذه الطاقة بديلا مهمّا للطاقات التّقليدية إذ تعادل مدّة سطوع أشعة الشمس 3000 ساعة سنويا، ما يسمح باستخراج ما يكفي من الطّاقة للاستعمال المحلّي وتوريد كمّيات معتبرة للخارج.

كما تحتوي الجزائر على ثروات منجمية معتبرة، فهي تستحوذ على أكبر احتياطي من الحديد في العالم في غار جبيلات، كما تحوز على ثروات منجمية أخرى على غرار: الفوسفات، الزنك، الحديد، الذهب، اليورانيوم، التنغستين، الكاولين والسيليكون ... الخ.

إنّ الإحتياطات التقنية من الغاز الصخري في الجزائر قدرت ب 19800 مليار م^3، حسب قسم الطاقة الأمريكي، وهكذا دفعت الجزائر إلى المرتبة الثالثة عالميا من خلال احتياطاتها للغاز الصخري، تسبقها الصين بـــــــــ 31220 مليار م^{3}والأرجنتين بـــ 22500 مليار م^3.

من خلال مراعاة هذه الأرقام والمؤشّرات الاقتصادية يمكن فهم جوهر العلاقات الاقتصادية بين البلدين والتي ستؤثّر بدورها على العلاقات السّياسية، فوجود علاقات حيوية في الميدان الاقتصادي يسمح لكلّ طرف بالضّغط على الآخر من أجل تنفيذ سياسات تتواءم ومصالحه تجاه قضيّة ما انطلاقا من أنّ الدّول أضحت تركّز في سياساتها على الجغرافيا الاقتصادية كوجه آخر للتّعامل السّياسي بالموازاة مع الجغرافيا السّياسية، ويترجم هذا الطّرح تراجع التّنافس العسكري المسلّح الذي يمثّل مرجعية الجغرافيا السّياسية لمصلحة التّنافس الاقتصادي الذي يستهدف تحقيق مصلحة الدّولة في المناطق الجيوسياسية المعنية.

يشار إلى أنّ علاقات الجزائر بشركائها منذ الاستقلال وإلى وقتنا الحاضر تميّزت بكونها ترتكز على أسس غير اقتصادية إلاّ بنسب ضئيلة، حيث ارتبط الاقتصاد الوطني في السّنوات الأولى للاستقلال بتبعيته للاقتصاد الفرنسي بسبب عوامل تاريخية وسياسية، ثمّ أدّت التّأميمات التي قامت بها الجزائر بداية بتأميم العملة والمناجم ثمّ تأميم المحروقات وانتهاج نظام رأسمالية الدّولة القريب من النّظام الاشتراكي إلى تأثير العاملين الإيديولوجي والسّياسي على العلاقات مع دول الكتلة الشّرقية والمنطقة العربية، حيث لم يكن الاقتصاد محدّدا مهمّا للسّياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها مع الأجانب لأسباب متعدّدة منها السّياسي والاقتصادي؛بالنّظر إلى طبيعة النّظام العالمي في تلك الفترة في ظلّ الثّنائية القطبية وكذا طبيعة الاقتصاد الوطني الرّيعي الذي لا يمكّن الدّولة من تحقيق مشاريع استثمارية جادّة داخل الوطن أو خارجه، وهو ما ستتمّ دراسته لاحقا بتفصيل أكبر.

خـــــــلاصة الفصل الأول:

ركّزت تركيا على المدخل التاريخي والماضي العثماني لإيجاد بيئة مناسبة تسهّل تغلغلها في المجتمع الجزائري ومنه الانتقال إلى مرحلة الاستثمار الجدّي اقتصاديا وثقافيا، مستندة في ذلك إلى ما تحوز عليه الثقافة الوطنية من تمجيد للمرحلة العثمانية وانطلاقا من عراقة التقاليد التّركية، كما كان لحسابات الجغرافيا السّياسية بحكم موقع الجزائر الحساس في شمال القارة الإفريقية وإطلالتها على البحر المتوسط الذي يجمع بين قارات العالم الثلاث؛ إفريقيا، أوروبا، وآسيا دور كبير في توجيه دفّة العلاقات الثنائية بين البلدين.

تعتمد الجزائر في علاقاتها مع تركيا على مقاربة تقوم على الاستثمار في تطوّر تركيا اقتصاديا وتقنيا مستغلّة في ذلك الرّغبة التّركية في استعادة المجد العثماني من خلال بناء علاقات سياسية ذات بعد اقتصادي وثقافي بدرجة أولى وفق تصوّر يعتمد على تنويع الشّركاء والاستثمار في عوامل الترابط الثقافية والدينية مع تركيا.

الفصل الثّاني:

مجالات الشراكة الجزائرية-التركية

يكتسي التّعاون الاقتصادي أهمّية بالغة في العلاقات البينية التي تربط الجزائر وتركيا، إذ أدّى تطوّر الاقتصاديات التّركية في السّنوات الأخيرة ونموّ الاقتصاد الوطني منذ بداية الألفية مع ارتفاع أسعار النّفط إلى تنامي المبادلات التّجارية بين الجزائر وتركيا، وهو ما سنتطرّق إليه في المبحث الأوّل من هذا الفصل من خلال تسليط الضّوء على واقع الاقتصاد الوطني بسلبياته وإيجابياته، ثمّ إجمال وحصر القطاعات التي تقوم عليها الشراكة وأهمّية السّوق الجزائرية بالنّسبة للطّرف التّركي، وأخيرا تقييم الشّراكة بين الجزائر وتركيا من خلال إحصاء أهمّ العراقيل التي تعترض طريقها مع اقتراح الحلول الممكنة لتنميتها وتطويرها.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

تتطلّب إقامة علاقات اقتصادية قويّة بين دولتين أو أكثر وجود قاعدة اقتصادية صلبة ترتكز عليها البلاد من أجل علاقات ندّية متكافئة تسمح بتحقيق المصلحة المشتركة، وهو ما سيتمّ التطرّق إليه في المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: الإمكانات الاقتصادية الجزائرية.

تقوم الاقتصاديات الوطنية في كلّ الدّول على قطاعات مهمّة تساهم بنسب كبيرة في تحقيق الاكتفاء الذّاتي من الحاجيات الأساسية لمواطني الدّولة، وتفتح الطّريق أمام تحقيق نموّ اقتصادي ديناميكي يسمح بتوسيع مشاريع الاستثمار في الخارج، وجلب الاستثمارات الأجنبية للدّولة ويتمّ ذلك من خلال انتهاج سياسات اقتصادية ناجعة وتنويع قطاعاتها لتجاوز العجز المحتمل في قطاع معيّن ما يضمن صلابة البنية الاقتصادية ويجعلها في منأى عن اضطرابات السّوق الدّولية ولو نسبيا؛بحكم التّرابط بين السّوق المحلّية وبقيّة الأسواق الخارجية كنتيجة للعولمة الاقتصادية منذ نهاية الحرب الباردة ودخول العالم في قطبية أحادية ذات نظام رأسمالي متحرّر يتّجه شيئا فشيئا نحو تكريس اللّيبرالية المطلقة وحرّية التّجارة وحركة رؤوس الأموال.

تعتبر الزّراعة القاعدة الرّئيسية لأيّ اقتصاد، إذ تعطي الدّول المتطوّرة أو التي تسعى للّحاق بها مثل القوى الصّاعدة الأولوية لهذا القطاع بغية تحقيق الاستقلالية المطلوبة وتحقيق الاكتفاء الذّاتي في مجال الغذاء، ممّا يحرّرها من الضّغوط التي يمكن أن تعترض طريقها لأسباب تتعلّق بسياساتها غير المتناسبة مع باقي المنافسين، كما أنّ الصّناعة والخدمات يعتبران الرّكيزة الثانية التي تقوم عليها الاقتصاديات القويّة لاسيما وأنّ التكنولوجيا الحديثة تسبّبت في تسارع مسارات التطوّر في الدّول النّامية ممّا وضع الدّول الصّاعدة أو تلك التي لا تزال في طور النموّ أمام تحدّي استيراد التّكنولوجيا وهي العقبة

التي يصعب تجاوزها باعتبار الاحتكار التّكنولوجي أضحى وسيلة ضغط أخرى وبديلا عن الضّغط العسكري في عالم اليوم.

إنّ دراسة واقع الاقتصاد الوطني تتطلّب الوقوف على مجموعة من الحقائق والمؤشّرات الدّالة على حال اقتصاد الجزائر في السّنوات الأخيرة، حيث يتميّز باعتماده المطلق على صادرات المحروقات التي تشكّل النّسبة الأكبر في حجم الإيرادات المحلّية، إذ تحتلّ المحروقات المرتبة الأولى في نسبة الصّادرات الجزائرية إلى الخارج بما يعادل 95.54 بالمئة في سنة 2014، ومع هذا عرف الاقتصاد الوطني تحسّنا ملحوظا من حيث الوضعية المالية التي تعزّزت بسبب ارتفاع سعر النّفط في الأسواق العالمية ما حذا بالدّولة إلى تسديد ديونها الخارجية مسبقا التي انخفضت من 30 مليار دولار عام 2001 إلى 3.9 مليار دولار عام 2012[1]، كما قامت الدّولة بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات لأنّ مداخيل الخزينة العمومية مرتبطة بالنّفط الذي تتميّز أسعاره بتقلّبات كبيرة في السّوق حيث انتقل من 28.52 دولارا للبرميل عام 2000 إلى 112.9 دولارا للبرميل عام 2011 ثمّ انخفض بشكل متسارع منذ صيف 2014 ليبلغ أدنى مستوياته في فيفري 2015 حين بلغ عتبة 47 دولارا للبرميل، ويسجّل متوسّطا قدره 54 دولار للبرميل في الثلاثي الأوّل من سنة 2015 مقابل أكثر من 105 دولار للبرميل في نفس الفترة من العام الذي سبقه.

تشير الأرقام والإحصائيات الرّسمية التي يقدّمها الدّيوان الوطني للإحصاء إلى ارتفاع معدّل النّمو من 2 بالمئة عام 2001 إلى 3.3 بالمئة عام 2011، كما أنّ نصيب الفرد من الدّخل الوطني ارتفع من 5427,8 دولار في عام 2011 إلى 5449,6 دولار في عام 2012، و قد حُدّد الأجر القاعدي بـــ 180 أورو إلى 540 أورو بالنّسبة للقطاع العام وما بين 180 أورو و 700 أورو بالنّسبة للقطاع الخاص في حين بلغ

[1] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،تاريخ الاطلاع 18 مارس 2015:
www.andi.dz

معدل النمو خارج مجال المحروقات 7٪ في عام 2012 مقابل 6، ٪ قبل سنة من ذلك، أيضا سجّل احتياطي الصّرف تطوّرا ملحوظا منذ 2001 حيث انتقل من 18 مليار دولار إلى 194.01 مليار دولار في مارس 2014، أمّا النّاتج الدّاخلي الخام فشهد كذلك ارتفاعا محسوسا من الخام من 199,3 مليار دولار في سنة 2011 إلى أكثر من 204 مليار دولار عام 2012.[1]

الجدول (1): يمثّل تطوّر احتياطي الصّرف الجزائري في الفترة الممتدّة من ديسمبر 2012 إلى ديسمبر 2014.

الفتـــــــــــــرة	القـــــيمة (مليار دولار)
ديســـــــــــمبر 2012	182.22
جـــــــــــــوان 2013	189.75
سبـــــــــــتمبر 2013	191.86
ديســـــــــــمبر 2013	194.01
مـــــــــــارس 2014	194.96
جـــــــــــــــوان 2014	193.26
سبتمبـــــــــــــر 2014	185.27
ديـــــــــــسمبر 2014	178.93

المصدر: من إعداد الطّالب بناء على معطيات مستقاة من التّقارير الدّورية لبنك الجزائر.

[1] موقع الديوان الوطني للإحصاء،تاريخ الاطلاع 22 مارس 2015: www.ons.dz

تعتبر هذه المؤشّرات الاقتصادية حافزا للمستثمرين الأجانب من أجل اتّخاذ قرار الاستثمار في الجزائر خاصّة إذا علمنا أنّ الصّناعة الاستخراجية تشكّل نسبة 62 بالمئة من النّاتج المحلّي الإجمالي وهو ما يبرّر نشاط المستثمرين الأجانب في هذا القطاع لا سيما في مشاريع التّنقيب واستخراج النّفط، وتساهم الخدمات بنسبة 30 بالمئة والزّراعة بنسبة 8 بالمئة في النّاتج المحلّي الإجمالي[1].

تحاول الدّولة في سعيها لتنويع الاقتصاد الوطني انتهاج سياسات تنموية وداعمة للإقتصاد الوطني في قطاع الزّراعة حيث قرّرت اتّباع سياسة التجديد الزّراعي و التّجديد الرّيفي وتقوية القدرات البشرية وتقديم الدعم التقني للمنتجين كاستراتيجية زراعية جديدة عن طريق منح قروض من دون فوائد وقروض ميسّرة ومشاريع الدّعم الفلاحي بهدف النّهوض بالقطاع الفلاحي، وهي المشاريع التي لم تغيّر الوضع عن سابقه حيث فشلت في تحقيق الاكتفاء الذّاتي من الحاجيات الغذائية بل على العكس ارتفعت فاتورة الاستيراد من 55.03 مليار دولار عام 2013 إلى 58.33 مليار دولار عام 2014 تشكّل الأغذية ما نسبته 18.87 بالمئة منها أي ما يعادل 11005 مليون دولار حيث ارتفعت بنسبة 14.87 بالمئة عن سنة 2013.[2]

[1] موقع الديوان الوطني للإحصاء،تاريخ الاطلاع 22 مارس 2015: www.ons.dz

[2] التّقرير السّنوي للجمارك الجزائرية لعام 2014.

الشكل 1: يمثّل قيم ونسب المنتوجات المستوردة في سنتي 2013 و2014.

Valeurs en millions USD

Groupes de Produits	Année 2013		Année 2014		Evolution (%)
	Valeurs	Struc %	Valeurs	Struc %	
BIENS ALIMENTAIRES	9 580	17,41	11 005	18,87	14,87
BIENS DESTINES A L'OUTIL DE PRODUCTION	17 536	31,87	17 475	29,96	-0,35
BIENS D'EQUIPEMENTS	16 702	30,35	19 563	33,54	17,13
BIENS DE CONSOMMATION NON ALIMENTAIRES	11 210	20,37	10 287	17,63	-8,23
TOTAL	**55 028**	**100 %**	**58 330**	**100 %**	**6,00**

المصدر: التّقرير السّنوي للجمارك الجزائرية لعام 2014.

أمّا في مجال الصادرات يعاني الاقتصاد الوطني من ضعف المنتوجات المصدّرة خارج قطاع المحروقات، حيث شهدت انخفاضا ما بين 2000 و2013 من 2.73 بالمئة إلى 1.71 عام 2013[1]، وهي النّسب التي تنفي وجود سعي حقيقي لتنويع اقتصاد الوطني في هذه الفترة حيث لم تحقّق الجزائر أيّ استقلالية خارج قطاع المحروقات ممّا أصبح يهدّد استقرار الاقتصاد الوطني الموصوف بالهشاشة أصلا في ظلّ الانخفاض المستمرّ في أسعار النّفط والتوقّعات ببقاء السعار منخفضة في غضون سنة 2015.

[1] مجيدي، فاطمة الزهراء،أثر الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري،مذكّرة ماستر،الجزائر،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2012/2011،ص 53.

الجدول 2: يمثّل تطوّر قيمة الصّادرات الجزائرية خلال الفترة مابين 2000و 2014.

الوحدة: مليار دولار

السّنوات	صادرات المحروقات		الصّادرات خارج المحروقات		الصّادرات الإجمالية	
	القيمة	النّسبة المئوية	القيمة	النّسبة المئوية	القيمة	النّسبة المئوية
2000	21,06	97,27	0,59	2,73	21,65	100
2001	18,53	97,07	0,56	2,93	19,09	100
2002	18,11	96,79	0,60	3,21	18,70	100
2003	23,99	98,08	0,47	1,92	24,46	100
2004	31,55	97,92	0,67	2,08	32,22	100
2005	45,59	98,40	0,74	1,60	46,33	100
2006	53,61	97,94	1,13	2,06	54,74	100
2007	59,61	98,38	0,98	1,62	60,59	100
2008	77,19	98,22	1,40	1,78	78,59	100
2009	44,41	98,30	0,77	1,70	45,18	100
2010	56,12	98,30	0,97	1,70	57,09	100
2011	71,66	98,31	1,23	1,69	72,89	100
2012	70,58	98,38	1,15	1,60	71,74	100
2013	63,33	98,29	1,10	1,71	64,43	100
2014	60,14	95,54	2,81	4,46	62,95	100

المصدر: من إعداد الطّالب بناء على تقارير الجمارك الجزائرية وبنك الجزائر للسّنوات من 2000إلى 2014.

الجدير بالذّكر أنّ الحكومة الجزائرية عمدت إلى إطلاق مجموعة من البرامج التّنموية من أجل تطوير الاقتصاد الوطني، نذكر من بينها:

1/برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001: خصّصت له الدّولة 525 مليار دينار جزائري، يهدف أساسا إلى تأهيل ورفع مستوى المنشآت القاعدية في المناطق التي تأثّرت بشكل خاص بالعشرية السّوداء ومخلّفات الإرهاب والأزمة الأمنية.

2/البرنامج التّكميلي لدعم النّموّ الاقتصادي: خصّصت له الدّولة مبلغ 200 مليار دولار لإعادة التّوازن الإقليمي خاصّة لمنطقة الجنوب والهضاب العليا من خلال تطوير شبكة الطّرق والسّكك الحديدية، وتحديثها والتّخفيف من المشاكل في مجالات الموارد المائية والسّكن والصّحة والتّعليم وتوفير الخدمات.

3/برنامج توطيد النّمو الاقتصادي 2014/2014: خصّصا له الدّولة مبلغ 286 مليار دولار في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها[1].

المطلب الثاني: تأثير الفساد على مناخ الاستثمار في الجزائر.

يشكّل الفساد بشتّى أنواعه إحدى القضايا الرئّيسية التي تلقى اهتماما واسعا في أوساط المختصّين، وتؤثّر بشكل كبير على واقع الاستثمارات الاقتصادية في الجزائر، لأنّ استفحال ظاهرة الفساد لاسيما الاقتصادي ساهم في تشكيل صورة قاتمة عن واقع الاقتصاد الوطني لدى المستثمرين الأجانب ممّا أدّى إلى عرقلة المشاريع الاستثمارية بما يضعف

[1] خالدي،عبد الرحمان، إستراتيجية التعاون الاقتصادي التّركي–العربي 2014/2002: دراسة حالة تركيا–الجزائر، مذكّرة لنيل شهادة الماستر تخصّص شؤون اقتصادية ودولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

موقف الجزائر كدولة في مواجهة الشّركات الأجنبية والمؤسّسات الاقتصادية الدّولية والشّركاء الأجانب بصفة عامّة.

يعرّف الفساد بكونه ظاهرة اقتصادية اجتماعية قديمة، تفاقمت حدّتها بشكل متسارع نتيجة التغيّرات التي مسّت النّظام العالمي الجديد، حتّى أصبح له بعدا دوليا وتحدّيا يشغل اهتمامات الدّول السّاعية لتطوير منظوماتها الاقتصادية بغية تحقيق النموّ الاقتصادي المرجو، وإن كان من المسلّم به أنّ الفساد كظاهرة متفشّ في جميع دول العالم إلاّ أنّه في دول العالم الثالث يعتبر أكثر حدّة وأشدّ تأثيرا في عرقلة تطوّرها، ولأنّ الجزائر من بين هذه الدول التي مسّتها ظاهرة الفساد بكلّ أبعاده سياسيا واقتصاديا وإداريا وأثّرت بذلك على مناخ الاستثمار داخل الدّول وشوّه صورتها على المستوى الخارجي كان لزاما التطرّق لأبعاد الفساد في الجزائر، وتأثيراته على الاستثمارات الأجنبية التي لا يمكن استثناء الشّراكة الجزائرية موضوع دراستنا منها ومن مآلاتها ما يسمح بفهم أطر هذه الشّراكة في الشقّ المتعلّق بالاستثمار وعراقيلها وما يمكن أن تنجرّ عنه من مشاكل بين المؤسّسات الوطنية والتّركية جرّاءها، وما قد تؤدّي إليه مستقبلا.

مفهوم الفساد وآثاره:

يتضمّن مفهوم الفساد معاني عديدة عديدة، ويتركّز غالبا في القطاع الحكومي ويتّخذ أشكالا عدّة كالرّشوة، المحاباة، المحسوبية، واستغلال النّفوذ...، وبالتالي هو موجود في أيّ تنظيم يملك فيه الشّخص قوّة مسيطرة ونفوذا وقوّة احتكار على سلعة أو خدمة أو تمرير قرار، وتعرّفه منظّمة شفافية دولية بأنّه سوء استخدام السّلطة من أجل تحقيق مكاسب خاصّة، أما البنك الدّولي فيعرّف الفساد بأنّه إساءة استعمال الوظيفة العامّة للكسب

الخاص، وتتمثّل صوره في الرّشوة، الابتزاز، استغلال النّفوذ، المحاباة وكلّ الأنشطة المنافية لأهداف الوظيفة العامة[1].

يتميّز الفساد بكونه ظاهرة تصنعها علاقات مختلفة بين شبكات متعدّدة تسعى جميعها للحفاظ على مصالحها الخاصة من خلال توفير الأجواء المناسبة لنشاطها، فأعمال الفساد تتّصف بالسّرية ومشاركة أكثر من شخص تحكمهم مصلحة خاصّة مشتركة باستعمال التّمويه والتّحايل والخديعة وخرق القانون وانتهاك الأخلاق والقيم وتقاليد الشفافية والنّزاهة، ويساعد في تفشّي الفساد ضعف القوانين والتّشريعات مع وجود الثّغرات القانونية التي تستغلّها شبكات الفساد، ويكون أكثر خطورة لما تكون شبكات الفساد مرتبطة بصنّاع القرار في الدّولة وعائلاتهم؛إذ يصبح التعدّي على القانون والمال العام والممتلكات العمومية تقليدا طبيعيا، حيث تعتبر الأنظمة المغلقة والأوليغارشية والدّكتاتوريات أكثر الأنظمة التي تولّد داخلها ظاهرة الفساد وتتوسّع في وجود حماة للمفسدين داخل دواليب السّلطة السّياسية.

أثبتت الدراسات الميدانية أن للفساد انطباعًا سيئًا على: وضعية الفقر، مستوى الأسعار، نجاعة الاستثمارات، الإنفاق الحكومي، توزيع الدخل، نوعية الخدمات، وضعية الموارد البشرية والفكرية، التحصيل الجامعي، إعانات التنمية، تكاليف الإنتاج وأعباء الاستغلال، وحسب دراسة ميدانية، فإن تخفيض الفساد بنسبة 30% يسمح بالرفع من معدل الاستثمار بـــ 4%، ويؤثر الفساد في النمو عبر تأثيره في كل من الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص، ففي حال الاستثمار الحكومي، يبرز الانعكاس على المبلغ النهائي، وعلى نوعية الاستثمار، وفيما يخص المبلغ النهائي للاستثمار، فإن الحصول على

[1] عكّة، عبد الغني،الفساد وآثاره على الاقتصاد الوطني، حوليات جامعة الجزائر، الجزء الثاني، العدد 19، ديسمبر 2010، ص84.

الصفقات العامة من عروض الحكومة عن طريق العمولات، يزيد من تكاليف الاستثمار في قطاعات مثل البناء والأشغال العامة، إذا ما احتسبت مبالغ العمولات في محاسبات الشركات بصورة أو بأخرى، وفيما يخص نوعية الاستثمار، فإن منح الصفقات لشركات ليست بالضرورة متحكّمة في إدارة الإنتاج أو في أخلاقيات الاستثمار، بل قادرة فقط على شراء ذمم المسئولين، غالبًا ما يؤدي إلى الغش في المنتوج، كما يؤثر الفساد في تحويل الاستثمار عن مجالات معينة إلى مجالات أخرى، لها القدرة على إنتاج الريع، مما يؤثر سلبًا في عملية تخصيص الموارد، ويعيق عملية التنمية.

أما في مجال الاستثمار الخاص، فتكفي الإشارة إلى ما جاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية، شملت دولتي سنغافورة والمكسيك: يؤثر الفساد في هذين البلدين على الاستثمارات الأجنبية، بما يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضريبة بـــ50% على دخل الشركات، وتفسير ذلك يقارب حال الاستثمار الحكومي إذ تعتبر ممارسات الفساد في القطاع الخاص تكاليف إضافية.

تنجم عن استفحال الفساد آثار اقتصادية جمّة على جميع الأصعدة والمستويات، حيث يترك آثار اقتصادية وأخلاقية، فيربك مستوى الأسعار، وانتشار الفقر، وتدمير الخدمات العامّة، وأسوأها إبعاد المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الدّول التي تصنّف ضمن الدّول التي تشهد تفشّيا للفساد وهو ما ينعكس سلبا على مسار النّمو فيها.

واقع الفساد في الجزائر:

رغم أنّ دراسة ظاهرة الفساد في الجزائر تشهد اهتماما متزايدا من طرف الهيئات المختصّة والمنظّمات الدّولية التي تصنّف الجزائر في مصافّ الدّول الأكثر فساد في العالم إلاّ أنّ الفساد كظاهرة اقتصادية لم ينل الحظ الأكبر من الدّراسة والتحليل الكافيين لتحديد أسبابه والمسؤولين عنه، ومن ثمّ مكافحته.

احتلّت الجزائر مرتبة غير مشرّفة ضمن "مؤشّر الفساد للدّول المصدّرة"المتعلّق بـــــ125 دولة أخضعت للدّراسة والمراقبة، وكان هذا المؤشّر قد صدرفي 2006/10/04 وسبقه المؤشّر الأوّل الذي احتلّت فيه الجزائر المراتب الأولى في نسب الفساد والرّشوة[1]، في وقت يبيّن تقرير منظّمة شفافية دولية حول مؤشّرات الفساد الصادر عام 2013 أنّ 41 في المئة من الجزائريين يقدّم الواحد منهم رشوة لواحدة على الأقل من ثماني قطاعات عمومية، كما يبيّن أنّ القطاع الخاصّ يعتبر أكثر القطاعات التي تشهد حالات فساد حيث منحته المنظّمة نقطة 4.1 من 5 نقاط تعتبر أعلى السلّم الذي تعتمده المنظّمة من حالات الفساد والقطاع العمومي في المرتبة الثانية بعلامة 3.8 من 5 نقاط أمّال قطاع العدالة فسجّل مستوى جدّ عال في تفشّي الفساد حيث منحته منظمة شفافية دولية نقطة 4.1، وهي نسبة عالية جدا، في المقابل تسجّل تركيا مستويات أقلّ في التّصنيف الذي احتواه نفس التقرير حيث لا تتجاوز 3.4 من 5 في القطاع الخاصّ و 3.2 في القطاع العمومي و3.1 في قطاع العدالة[2].

أدّى تفشّي الفساد في القطاع الاقتصادي إلى نشأة السّوق الموازية التي ما انفكّت تسيطر على سوق العملة بصفة خاصّة في الجزائر إذ يقدّر حجم السّيولة النّقدية المتداولة خارج القنوات الرّسمية 3700 مليار دولار بينما تقدّر الأموال المتداولة في البنوك والقنوات الرّسمية 2324 مليار دينار حسب ما أعلن عنه الوزير الأوّل في خطاب رسمي بتاريخ 31 مارس 2015.

في إطار الإجراءات المتّخذة لمكافحة الفساد قام رئيس الجمهورية بإصدار القانون رقم 06-01 المتعلّق بالوقاية من الفساد ومكافحته المؤرّخ في 20 فبراير 2006ضمّ 73

[1] عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحوّل نحو اقتصاد السّوق وتفشّي الفساد (دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 46، 2009، ص 96.

[2] تقرير منظمة شفافية دولية لسنة 2013 بعنوان: " global corruption barometer".

مادّة نصّ على إجراءات لمكافحة الفساد في القطاعين العمومي والخاص وإنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب المادّة 17 المتضمّنة في الباب الثالث من القانون التي تنصّ على: "تنشأ هيئة وطنية مكلّفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، قصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد"[1]، غير أنّ إنشاء هذه الهيئة تأخّر إلى سنة 2010 ولم ينطلق عملها الفعلي إلاّ بعد أداء أعضائها لليمين القانوني بتاريخ 04 يناير 2011 بالمجلس القضائي للجزائر، كما أنّ دور الهيئة الاستشاري بسبب انعدام صلاحيات المتابعة القضائية لدى أعضائها وتبعيتها لمؤسّسة الرّئاسة قلّص من فعالية نشاطها حيث لم تقدّم ما هو مطلوب منها طيلة الفترة التي تلت تشكيلها.

لقد أثّرت ظاهرة الفساد المستشري في كلّ القطاعات الاقتصادية إضافة إلى قانون الاستثمار لاسيما قاعدة 51/49 إلى تنفير المستثمرين الأجانب بفعل تشوّه صورة الدّولة لديهم انطلاقا من تصنيفات المنظّمات المتخصّصة وتقارير الإعلام المحلّي والأجنبي وكذا القضايا التي تفجّرها العدالة الجزائرية والأجنبية حول صفقات مشبوهة يبرمها المتعاملون الاقتصاديون والمسؤولون في الشّركات الوطنية ومراكز صنع القرار ممّا يجعل من إقناع المؤسّسات الأجنبية باستثمار رؤوس أموالها في الجزائر غرضا صعب المنال خاصّة إذا علمنا ما تسبّبه العراقيل البيروقراطية في هذا الشأن أيضا.

[1] القانون رقم 06–01 المؤخ في 21 محرّم 1427 هجرية الموافق 20 فبراير 2006 المتعلّق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

المبحث الثاني: الاقتصاديات التركية الواعدة ومجالات الاستثمار في الجزائر.

عرفت الاقتصاديات التّركية تطوّرا ملحوظا في العقدين الأخيرين، حتّى أخذت الرّيادة إقليميا وقارّيا فأضحت تنافس اقتصاديات الدّول المتقدّمة في أوربا وأمريكا الشّمالية، وهو ما أثّر على مسار الشراكة بينها وبين الجزائر من خلال أهمّ القطاعات التي ترتكز عليها وأهمّية السّوق الجزائرية بالنّسبة للشّريك التّركي.

المطلب الأول: قطاعات الشّراكة الاقتصادية بين الجزائر وتركيا.

قبل التطرّق إلى دراسة القطاعات الرئّيسة التي تشكّل أسس العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وتركيا، إضافة إلى مستواها وتقييمها، ينبغي التعرّض بالشّرح لمفهوم الشراكة الاقتصادية وخصائصها من أجل توضيح المفاهيم المتّصلة بها وبنتائجها.

مفهوم الشراكة الاقتصادية:

هي عقد أو اتفاق بين شريكين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية)، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنّية،من شروطها:

- التقارب والتعاون المشترك، أي لا بد من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة ، تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة.
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين.

- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.
- اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة... إلخ.
- لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.
- التقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون) والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين.
- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون.
- ومن هذا المنطق تختلف في أسسها عن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على الانفراد بالإنتاج والملكية الكاملة لرأس المال، بالرغم من أن الشراكة هي وجه من أوجه الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

إنّ دراسة الشراكة بين الجزائر وتركيا في مجملها تحيلنا إلى التّدقيق في أنواع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ لا تشكّل في الواقع شراكة حقيقية بين شريكين

متكافئين إذا قسناها بمستوى الاقتصاد الوطني الجزائري، الذي يعاني من تبعية مفرطة لقطاع المحروقات ويشكّل الاستيراد كعملية تجارية أهمّ مرتكزاته.

بناء على البرامج الاقتصادية والسّياسات الإصلاحية التي تبنّتها الجزائر بعد عام 1988 المتمثّلة في برنامج التّثبيت والتّكييف الهيكلي المدعّمة من قبل البنك العالمي وصندوق النّقد الدّولي والتي تهدف إلى استعادة التّوازن المالي الدّاخلي والخارجي والحدّ من التضخّم، جاء السّعي لتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي كأولوية[1]، ومنه سعت الجزائر إلى تنويع الشّركاء الاقتصاديين الأجانب فكانت تركيا إحدى أهمّ شركاء الجزائر منذ مطلع الألفية حيث تعتبر سابع مورّد للسّلع إلى الجزائر منذ عشر سنوات، وتشهد حركة التّجارة بين البلدين خاصة مستوى متزايدا.

يحتلّ قطاعا الطّاقة والأشغال العمومية صدارة القطاعات التي تقوم عليها الشراكة بين الجزائر وتركيا، فالسّوق التّركية تعتبر سوقا مهمّة للنّفط الجزائري المصدّر إلى الخارج؛ إذ تصدّر الجزائر ما قيمته 2,9 مليار دولار من السلع إلى تركيا أي ما يعادل 58 بالمئة من قيمة المبادلات بين الطّرفين المقدّرة بحولي 5 مليار دولار لعام 2014، تحتلّ فيها المحروقات ومشتقات النفط نسبة عالية تفوق 90 بالمئة في حين تستورد الجزائر ما يعادل 2,1 مليار دولار[2] ، أي ما يعادل 42 بالمئة من قيمة المبادلات بين البلدين.

كما يشكّل قطاع الأشغال العمومية ثاني أكبر قطاع للشراكة بين الجزائر وتركيا، إذ تساهم عديد الشركات التركية في إنجاز المنشآت الصناعية والطرقات والسكنات وترافق الشركات الجزائرية في إنجاز مشاريع ضخمة في هذا القطاع، حيث تمّ توقيع

[1] كربالي، بغداد، نظرة عامّة على التحوّلات الاقتصادية في الجزائر، مجلّة العلوم الإنسانية، جامعة محمّد خيضر، العدد 8، 2005.

[2] مقابلة مع السيد حسن أصلان الملحق التجاري بالسفارة التّركية في الجزائر بمكتبه، بتاريخ 15 أفريل 2015.

اتّفاق في جوان 2013 بين الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار التابعة لوزارة التّجارة وشركة "توزيالي لصناعة الحديد والصّلب الجزائر" التّركية وهي شركة خاضعة للقانون الجزائري أنشئت عام 2007 على إنجاز أكبر مصنع للحديد والصّلب في إفريقيا بمدينة وهران والذي تقدّر طاقة إنتاجه بـــــ700 ألف طن سنويا منها 350 ألف طن من أسلاك الحديد تقابلها 350 ألف طن من الصفائح المعدنية، بلغت تكلفة هذا المشروع 13 مليون أورو[1].

الشكل 2: يمثل الزبائن العشرة الأوائل للصادرات الجزائرية.

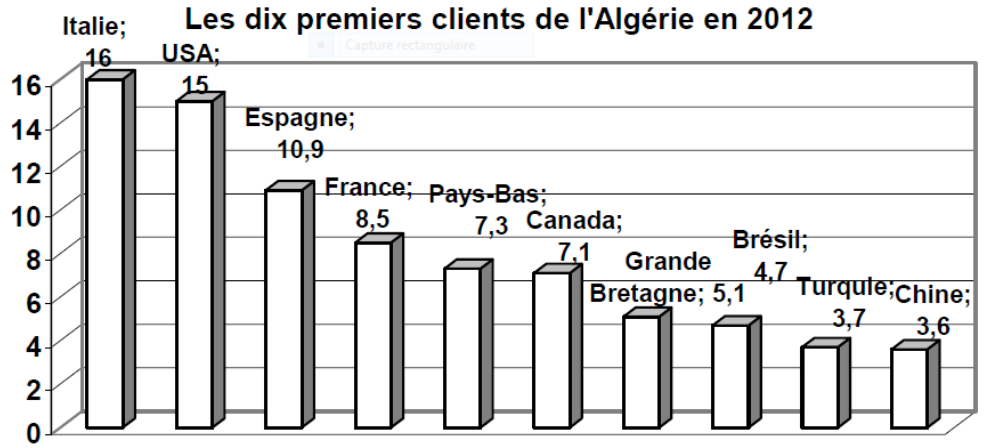

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

يبيّن الشكل أنّ تركيا تعتبر تاسع زبون للمنتوجات الجزائرية حيث تستحوذ على نسبة 3,7 بالمئة من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى الخارج لعام 2012 والتي في معظمها مشتقات نفط، إذ تتقدّم حتى على الصين التي تعتبر شريكا استراتيجيا للجزائر، في وقت تتفوّق عليها فقط دول الاتّحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل،

[1] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ، تاريخ الاطلاع: 12 مارس 2015:
www.andi.dz

وهو ما يبرر أهمّية سوق النفط التركية كوجهة مفضّلة للمنتوج الجزائري الذي ينافس منتوج دول منطقة الشرق الوسط الرّائدة في مجال تصدير البترول والغاز مثل المملكة العربية السعودية وقطر اللتان تملكان أفضلية القرب الجغرافي مقارنة بالجزائر البعيدة جغرافيا عن تركيا.

الجدول3: يوضّح تطوّر قيمة الصادرات الجزائرية إلى تركيا بين 2004 و2012.

السنة	قيمة الصادرات (مليون دينار)	النّسبة المئوية من إجمالي الصادرات إلى الخارج
2004	98926,2	4,2
2005	128320,8	3,8
2006	135833	3,4
2007	143117,6	3,7
2008	189375,6	3,7
2009	148345,8	4,4
2010	210738,8	4,7
2011	236661,8	4,4
2012	207707,8	3,7

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقرير السنوي الصادر عن الديوان الوطني للإحصاء سنة 2012.

انطلاقا من تحليل الجدول نلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية نحو تركيا طيلة ثمان سنوات ما بين 2004 و2012 حيث انتقلت من 98926,2 مليون دينار عام 2004 إلى 207707,8 مليون دينار عام 2012 حيث تشكّل نسبة 3,7 بالمئة من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى الخارج، كما شهدت سنة 2011 ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات بما يعادل 236661,8 مليون دينار ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط الذي يحوز على النسبة الأعلى من صادرات الجزائر في السوق الدولية في تلك الفترة حيث تجاوز سقف 110 دولار للبرميل.

الجدول4: يمثّل قيمة الصادرات الجزائرية إلى تركيا خارج قطاع المحروقات بين 2004 و2011.

السنة	القيمة (مليون دينار)	الرتبة
2004	1571	8
2005	4997	5
2006	8025	4
2007	4862	7
2008	3673	9
2009	4803	5
2010	2577	9
2011	2698	12

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات مستقاة من تقارير الجمارك الجزائرية والديوان الوطني للإحصاء.

تحتلّ تركيا موقعا مهمّا في قائمة زبائن الجزائر بالنّسبة للمتوجات المصدّرة خارج قطاع المحروقات، حيث صنّفت في المرتبة الثامنة عام 2004 بما يعادل 1571 مليون دينار قيمة المنتوجات الجزائرية المصدّرة نحو تركيا، ثم انتقلت إلى المرتبة الرابعة عام 2006 بما يعادل 8025 مليون دينار، ثمّ تقهقرت إلى المرتبة الثانية عشرة ضمن أهمّ زبائن الجزائر عام 2011، ويعود هذا التراجع في قيمة الصادرات الجزائرية إلى تركيا إلى تراجعها خارج قطاع المحروقات في ذات الفترة التي سجّلت فيها الصادرات الجزائرية تبعية كبيرة للمحروقات بلغت 98.2 بالمئة خلال 2011.

حسب الأرقام المقدّمة من الملحقية التجارية للسفارة التركية في الجزائر فإنّ 200 شركة تركية موجودة في الجزائر، من بينها 50 شركة تملك مشاريع استثمارية في الجزائر، وما يقارب 100 شركة مختصّة في الاستيراد والتّصدير من وإلى تركيا والباقي شركات تنشط في مجالات أخرى، تستثمر الشركات التركية ما يعادل 2 مليار دولار في الجزائر أغلبها في قطاع السكن والأشغال العمومية والصناعات الغذائية ومنتجات التنظيف مثل شركات "بيسكويتري" و"تاكستيل" ، كما تسعى هذه الشركات إلى مضاعفة هذا الرقم ليبلغ 4 مليار دولار في الخمس سنوات القادمة.

بعد توقيع اتفاقية الصداقة بين الدولتين عام 2006 توسّعت قطاعات الشراكة بين الجزائر وتركيا حيث استحوذ قطاع الثقافة والتعليم العالي على مكانة معتبرة في إطار العلاقات بين البلدين من خلال الاتفاق الموقع بين وزارتي التعليم العالي بفتح قسم لتعليم اللغة التركية للطلبة الجزائريين منذ عام 2012، إضافة إلى مشاركة الشركات التركية في ترميم جامع كتشاوة من أجل الحفاظ على الطابع العمراني الموروث عن الفترة العثمانية

للمسجد، وكذا مشاركة ضمان المشاركة التركية في التظاهرات الثقافية التي تقام في الجزائر في السنوات الأخيرة مثل مهرجان فلم وهران في جوان 2015 ومهرجان الرقص الشعبي في تيزي وزو نهاية عام 2014.

هذه التظاهرات وإن بدت في ظاهرها ثقافية وفكرية إلاّ أنّها تعتبر بوّابة لتعميق العلاقات بين البلدين والبحث عن فرص التغلغل التركي في المجتمع الجزائري وتهيئة المجال أمام المستثمرين الأتراك لإقناع الجانب الجزائري باستغلال التوافق الثقافي بين تركيا والجزائر لتطوير الاستثمار بينهما كما أكّده السيّد حسن أصلان الملحق التجاري بالسفارة التركية في الجزائر[1].

المطلب الثاني: أهمّية السوق الجزائرية في إطار الشّراكة بين البلدين.

ترتبط أهمّية السّوق الجزائرية في إطار التّعاون والشّراكة مع تركيا بعنصرين أساسيين يحدّدان مستواها ومميّزاتها، هما الاستهلاك وغياب التّنافسية.

مفهوم الاستهلاك[2]:

الاستهلاك هو الهدف من النشاط الاقتصادي، وهو أيضًا المحرّك وذلك بتأثيره الديناميكي على الإنتاج، وكما هو معروف فإن العائلات تستعمل دخلها لإشباع حاجاتها من السلع و الخدمات، غير أن عملية الاستهلاك ليست مقتصرًة فقط على العائلات و لكن كل الأعوان الاقتصاديين يقومون بها و إنما الاختلاف هو في الهدف و نوع الاستهلاك المباشر، ويعرف الاستهلاك بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يُستعمل لاقتناء السلع و الخدمات من أجل تلبية أو إشباع حاجات معينة.

[1] مقابلة مع السيد حسن أصلان، الملحق التجاري بالسفارة التركية في الجزار في مكتبه، بتاريخ 2015/04/15.

[2] بحث صادر عن الديوان الوطني للتّعليم عن بعد، تاريخ الاطّلاع 2015/03/15 www.onefd.edu.dz

أنواعـــــــــه:

أ-الاستهلاك النهائي و الاستهلاك الوسيط: يقصد بالاستهلاك النهائي قيام العائلات والإدارات بالاستعمال المباشر والنهائي للسلع و الخدمات، ويعتبر هذا النوع من الاستهلاك غير منتج أمّا الاستهلاك الوسيط فيقصد به استعمال المؤسسات للمواد المنتجات والخدمات في إنتاج سلع خدمات أخرى وهو استهلاك منتج.

ب-الاستهلاك الفوري و الاستهلاك التدريجي: الاستهلاك الفوري هو الاستعمال النهائي أو الوسيط للسلع و الخدمات مرة واحدة، بينما الاستهلاك التدريجي هو الاستعمال المتكرر للسّلع الخدمات عدة مرات؛أي إفناء السلع والخدمات بصورة تدريجية ليست فورية .

من خلال مطالعة أنواع المنتجات المستوردة من تركيا والموجودة في السّوق الجزائرية يتّضح لنا أنّ نوع الاستهلاك نهائي في الجزائر، حيث يتمّ استيراد المنتجات الصّناعية والغذائية الموجّهة للاستهلاك المباشر، فالجزائر التي تحوز على أكثر من 39 مليون نسمة، يرتكز اقتصادها على الواردات دون وجود اقتصاد منتج لانعدام الاستهلاك الوسيط على الأقلّ، فقد تمّ عام 2012 استيراد ما قيمته56038 مليون دينار من المنتجات الموجّهة للاستهلاك المباشر، دون أن يكون من بينها جزء بسيطا قابلا للاستهلاك الوسيط.

الجدول 5: يوضّح أهمّ المنتجات المستوردة من تركيا عام 2012.

نوع المنتج	الوزن (بالطّن)	القيمة (مليون دينار)
السيّارات السّياحية ولواحقها	28876	18552
مواد البناء والأشغال العمومية	31083	6742
أنابيب الغاز	132757	11006
سيّارات نقل المسافرين والبضائع	7595	5114
أجهزة التبريد	12794	3256

الأجهزة الإلكترونية	4396	3091
أجهزة التّركيب	18522	8274

المصدر: من إعداد الطّالب بناء على تقرير الديوان الوطني للإحصاء لسنوات2002-2012.

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه يمكننا استخلاص النتائج الآتية:

- يشكّل استيراد السيّارات بمختلف أنواعها أكثر المنتجات التّركية الموجودة في السّوق الجزائرية بما في ذلك لواحقها من قطع غيار وأجهزة، ولا يعني هذا أنّ السّيارات التركية وحدها التي غزت السّوق الوطنية بل هي بوّابة لغزو المنتوج الأوروبي المصنّع في تركيا لسوق السيّارات في الجزائر.
- تبقى الأجهزة الإلكترونية وأجهزة التّبريد المستوردة من تركيا تعبّر عن عجز المؤسّسات الوطنية المختصّة في نفس المجال عن تغطية الطّلب المحلّي على هذه الوسائل، ممّا يشكّل تهديدا للمنتجات المحلّية التي تتميّز بالقلّة وعدم القدرة على منافسة المنتج التّركي الذي يجمع بين انخفاض قيمته المادّية نسبيا وجودته.
- قطاع الأشغال العمومية إضافة إلى كونه مجالا للاستثمار التّركي يبقى عاجزا عن التطوّر الضّروري لارتباطه بالمنتج المستورد دون أن يكون للجزائر شراكة حقيقية مع المؤسّسات التّركية المنتجة لهذا النّوع من الوسائل من أجل نقل التّقنية للجزائريين لتحقيق النموّ المرجو من الشّراكة.

من جهة أخرى يستقطب سوق العمل في الجزائر ما بين 8000 و 9000 عاملا تركيا، موزّعين على مختلف القطاعات الاقتصادية خاصّة البناء والأشغال العمومية، إضافة إلى وجود 200 شركة تركية تنشط في ميادين الصّناعات الغذائية والأشغال العمومية وما يفوق 600 تاجر حيث تساهم هذه الحركية الاقتصادية في استقطاب ما بين

22000 و23000 عامل وموظّف جزائري يشتغلون بشكل مباشر وغير مباشر مع المتعاملين الأتراك[1].

مفهوم التّنافسية:

هي قدرة المنشأة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجي). تعرّف أيضا بأنّها المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون[2].

ترتبط مؤشّرات قياس التنافسية للدّولة بكمّيات التّبادل وسعر صرف العملة الوطنية وارتفاع سعر الصادرات بالمقارنة مع سعر الواردات، وكذا دخل الفرد ومستويات التّجارة المحلّية والخارجية.

بالاستناد إلى مؤشّر التّنافسية الجاري للدّولة الجزائرية المقدّر بـــــ0,21 و مؤشّر التّنافسية الكامنة المقدّر بـــــــ0,36 نجد أنّ مستوى التّنافسية المطلوب غائب[3]، حيث لا

[1] مقابلة مع السيّد حسن أصلان، الملحق التّجاري في السّفارة التّركية بمكتبه، بتاريخ 2015/04/15.

[2] عميّش عائشة، مؤشّرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدّول العربية بتصرّف، ملخّص محاضرة في الملتقى الدّولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التّنافسية للمؤسّسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدّول العربية

[3] نفس المصدر.

تحقّق المؤسّسات الوطنية الاكتفاء الذاتي المطلوب في أهمّ المنتجات ولا تستطيع منافسة الشّركات التّركية الرّائدة في قطاعات مختلفة كالبيتروكيماويات وصناعة السّيارات والصّناعات الغذائية، والصّناعات النّسيجية، والآلات والمعدّات والمواد الكهربائية والإلكترونيات وعي أهمّ المنتجات المستوردة من تركيا.

أدّت هشاشة الاقتصاد الوطني المتميّز بضعف نوعية وكمّية المنتج الوطني إلى وجود فراغ كبير في السّوق الوطنية أصبح مناخا خصبا لإغراق السّوق بالمنتجات التّركية في غير مصلحة المنتج الوطني باعتبار السّوق الوطنية ذات ميزة استهلاكية كبيرة تعتبر من أكثر الأسواق استقبالا للمنتجات التركية في المنطقتين العربية والإفريقية في السّنوات الأخيرة.

المبحث الثالث: واقع الشّراكة الاقتصادية بين الجزائر وتركيا.

أخذت الشّراكة بين الجزائر وتركيا منحى تصاعديا في السّنوات الأخيرة من خلال ارتفاع حجم المبادلات التّجارية بين البلدين، بيد أنّ عراقيل عدّة اعترضت الجهود الرّامية لتعميق العلاقات من أجل الوصول إلى مستوى أعلى، حيث يقتضي الموضوع بسطها وطرح البدائل اللاّزمة لحلّها في هذا المبحث.

المطلب الأوّل: عراقيل تطوّر الشراكة الجزائرية–التّركية.

انطلاقا من كون عوامل الجذب الاقتصادية في الدّولة المستضيفة للاستثمار هي التي تحدّد مستوى الشّراكة الاقتصادية بينها وبين باقي الشّركاء فإنّ العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وتركيا تعرف وجود كثير من العراقيل التي تقف أمام تطوّرها، بالنّظر إلى إمكانية تجاوز تلك المعرقلات إذا ما تمّت معالجتها بشكل صحيح وسريع سواء على المستوى القانوني والتّشريعي أو على المستويات ذات العلاقة بالبنية الاقتصادية في حدّ ذاتها، وكذا العراقيل المتعلّقة بآليات المراقبة والمتابعة، ومكافحة مظاهر الفساد.

1– التشريعات والقوانين: ركزت العديد من الدّراسات على أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار خصوصا والشراكة الاقتصادية بين الدّول على وجه العموم وكانت النتائج متضاربة، فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاءات الضريبية أثر إيجابي على جذب الاستثمار بينما انتهى البعض الآخر إلى أنّ الإعفاءات الضريبية تكون مؤثرة ايجابيا إذا كانت العوامل الأخرى متوافرة، وهناك بعض الدّراسات ترى أن الشّركات متعدّدة

الجنسيات تفضل بشدّة سعرا معقولا وثابتا من الضرائب يتيح لها إعداد خطة مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية عالية ولا يمكن التيقن منها[1].

وتكون الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي عادة في صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة، قصير أو طويل الأجل، وتأخذ هذه الحوافز عادة صورة إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات كالأصول الرأسمالية والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج، أو إعفاء المشاريع الاستثمارية التي يكون المستثمر الأجنبي طرفا

فيها من الضرائب على الأرباح بعد انطلاق مرحلة التشغيل على وجه الخصوص، كما قد يستفيد المستثمر الأجنبي من إعفاء عن الصادرات الموجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية بعد انطلاق مرحلة التشغيل[2]، غير أنّ الملاحظ للتّشريع الجزائري يمكن أن يستشفّ وجود هذه الحوافز في بعض المجالات فقط كالاتّصالات وهي القطاع الذي لا يستثمر فيه المتعاملون الأتراك في الجزائر، في حين تغيب الحوافز في القطاعات المنتجة التي يكاد ينعدم فيها الاستثمار التّركي من أساسه، كما يعرقل قانون الاستثمار الجزائري خاصّة القاعدة التي تنصّ على ملكية الشّريك الوطني نسبة 51 بالمئة وملكية الشّريك الأجنبي لـــــ49 بالمئة من رأس المال الشراكة الجزائرية–التّركية، حيث تراجعت عديد الشّركات التّركية الرّاغبة عن الاستثمار في الجزائر في السّنوات الأخيرة بسبب هذه القاعدة حسب ما أوضحه الملحق الاقتصادي بالسّفارة التّركية في الجزائر[3].

---

[1] بيّوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر والمغرب، مذكّرة ماجستير، كلّية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص38.

[2] بيوض محمد العيد، نفس المرجع، ص 38.

[3] مقابلة مع السيّد حسن أصلان، الملحق التّجاري في السّفارة التّركية بمكتبه، بتاريخ 2015/04/15.

2–العراقيل المتعلّقة بالاقتصاد الوطني: تؤثّر طبيعة الاقتصاد الوطني القائم على التّبعية للمحروقات على الشّراكة الجزائرية–التّركية بشكل سلبي، إذ تفتقد الجزائر إلى مؤسّسات اقتصادية في قطاعات الزّراعة والصّناعة والخدمات يمكنها المساهمة مع المؤسّسات التّركية في إنجاز مشاريع مشتركة، كما تتأثّر الشّراكة بين البلدين بضعف المنتج الوطني غير القادر على منافسة المنتجات الآتية من تركيا وهو ما حذا بالدّولة إلى التأخّر في تفكيك التّعريفة الجمركية على السّلع التّركية خشية إغراق السّوق الجزائرية بها وهو ما يؤدّي إلى إفلاس الشّركات الجزائرية التي تنتج نفس الموادّ نظرا إلى عجزها عن مواكبة المنافسة في هذا المجال بسبب عدم تطابقها مع المعايير الدّولية وعجزها عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم توفّر القدرة التقنية والتكنولوجية لديها التي تمكّنها من المنافسة.

كما يعرقل عدم توازن الاقتصاد الوطني الشراكة مع تركيا، فالتوازن المرتبط أساسا بالنمو المستقر واستقرار الأسعار وتحقيق العمالة، وعلاج التقلبات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي الذي يعنى بتحقيق ثلاثة أمور هي: التشغيل الكامل، استقرار الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات و تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدّلات المرتفعة لها[1] شبه غائب في الجزائر بسبب ارتفاع نسبة البطالة، وزيادة التضخّم وتقلّب الأسعار ارتفاعا وانخفاضا بشكل سريع وعشوائي إضافة إلى ارتفاع قيمة الواردات السّلعية وعجز ميزان المدفوعات بـــــ88,50 مليار دولار سنة 2014 [2]، كلّ هذا أدّى إلى نفور الشّركاء الأتراك وتخوّفهم من وضعية الاقتصاد الوطني ممّا يعرقل مسار الشّراكة بين البلدين.

[1] مولاي، لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدّول النّامية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلّية العلوم الاقتصادية وعلوم التّسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص 130.

[2] موقع بنك الجزائر، تاريخ الاطّلاع، 17 فيفري 2015 : www.bna.dz

تساهم العراقيل الإدارية، البيروقراطية، الرشوة، وغياب رقابة الدّولة، والفساد وآثاره على الاستثمار المحلي والأجنبي على حدّ السواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر و بالتالي امتصاص جزء من أرباحه وذلك لتسهيل الإجراءات وتحسين الخدمات العمومية وكذا ثقل إجراءات الموافقة على الانطلاق في إنجاز المشاريع بسبب غياب هيئة مكلفة بإدارة و تنظيم الاستثمارات الأجنبية، كلّها معرقلات للشّراكة لاسيما إذا علمنا أنّ المستثمر الأجنبي ينتظر أزيد من أسبوعين للحصول على تأشيرة مع طول الإجراءات القضائية لدى المحاكم الجزائرية في حالة حصول أي نزاع وطول المدّة اللازمة لمراقبة سلعة معنية والتي قدرت بـــــــــــ16 يوما و قد تصل إلى 35 يوما في بعض الحالات زيادة على ارتفاع أسعار الشّحن، يضاف إلى هذه العراقيل أخرى تتعلقّ بعدم توفر ثقافة اجتماعية تتلاءم مع ثقافة المستثمر الأجنبي، صعوبة الوصول إلى العقار ونقص في خدمات الجمارك، بروز السوق الموازية والأسواق الفوضوية والسّوداء.

المطلب الثاني: سبل تطوير الشّراكة الجزائرية-التركية.

تسعى الجزائر وتركيا من خلال العلاقات الاقتصادية بينهما إلى الرّفع من مستوى المبادلات التّجارية من 4,5 مليار دولار إلى 10 مليار دولار في غضون السّنوات الخمس المقبلة، وهو ما عبّر عنه الرّيس التّركي أثناء زيارته للجزائر في نوفمبر 2014، غير أنّ بلوغ هذا المستوى من التّبادل يجعلنا نطرح تساؤلات حول جدوى هذه الشّراكة بالنّسبة للجزائر إن كانت في مصلحة الاقتصاد الوطني بدرجة أولى أم أنّها تخدم الطّرف التّركي أكثر باعتبار الجزائر لا تساهم في هذه الشّراكة إلا من خلال تصدير النّفط ومشتقّاته في حين تغزو السّلع التّركية على اختلافها وتنوّعها الأسواق الجزائرية، وحتّى لا تبقى السّوق الجزائرية سوق استهلاك فقط للمنتجات التّركية ينبغي تطوير الشّراكة مع تركيا في اتّجاه يخدم الاقتصاد الوطني من خلال السّبل والآليات التّالية:

1/تكييف التّشريعات والقوانين مع متطلّبات الشّراكة:

يرتبط تطوير الشّراكة الاقتصادية بمدى مرونة القوانين الخاصّة بتنظيم الاستثمار، وتسوية المنازعات التي قد تطرأ بين المتعاملين الاقتصاديين وطنيين كانوا أو أجانب، وتسهيل إنجاز المشاريع المشتركة من صناعة مناخ ملائم لتنفيذها، لذا فإنّ الحفاظ على استقرار التّشريعات الوطنية يعتبر عامل جذب للمستثمرين الأتراك وهو ما يلزم الدّولة الجزائرية بتكييف النّصوص القانونية مع متطلّبات الشّراكة من خلال الانفتاح على الأسواق الأجنبية، وإزالة العراقيل البيروقراطية وتسريع إجراءات دراسة والموافقة على الملفّات المقدّمة لتسريع الإنجاز، ومكافحة الفساد والرّشوة والغشّ في الإنجاز، وكذا تعديل قانون الاستثمار لاسيما القاعدة التي تمنح الشّريك الأجنبي نسبة 49 بالمئة من رأس المال حيث يجب أن تبقى سارية المفعول في القطاعات الإستراتيجية مثل قطاع المحروقات وتلك التي تمسّ بشكل مباشر السّيادة الوطنية والمصلحة العليا للدّولة فقط حتّى لا تبقى حاجزا أمام الشّراكة مع تركيا في باقي القطاعات كالسّياحة، الصّناعة، والخدمات حيث يشتكي المتعاملون الأتراك من هذه القاعدة المعرقلة لنشاطهم[1].

2/تحديث الاقتصاد الوطني وتطويره:

في إطار الشّراكة والتّعاون مع الأتراك ينبغي أن تستغلّ الجزائر قوّة الاقتصاديات التّركية وتقدّمها في بعض القطاعات من النّاحية التكنولوجية والتّقنية من أجل دعم

[1] مقابلة مع السيّد حسن أصلان، الملحق التّجاري في السّفارة التّركية بمكتبه، بتاريخ 2015/04/15.

الاقتصاد الوطني وتطويره بما يعزّز المصلحة الوطنية في ظلّ هذه الشّراكة من خلال ما يلي:

- ✓ الاستفادة من الخبرات التّركية في المجالات التسييرية والتسويقية والتكنولوجية.
- ✓ إصلاح القطاع العام و توسيع الخصخصة بما يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد.
- ✓ تفعيل خصخصة المؤسسات الأقل كفاءة بما في ذلك البنوك.
- ✓ تعزيز المنافسة في النظام المصرفي و استخدام أنظمة متطورة لأسواق المال و الأوراق المالية.
- ✓ تغيير الذّهنيات لدى المسؤولين في جميع المجالات خاصة تلك التي تتعامل مع الأجانب.
- ✓ توفير الظروف الملائمة لتنمية الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ تعزيز الاستقرار المالي و انضباط الميزانية مع تبني سياسة مرنة لأسعار الصّرف، لتحقيق سعر صرف يتميّز بالاستقرار و قدرة الحقيقية على المنافسة.

3/تأهيل المؤسّسات الجزائرية:

يقصد بالتأهيل اتّخاذ مجموعة من الإجراءات قصد تحسين أداء المؤسسة في ظل المنافسة الدولية وتكييفها مع التحولات الاقتصادية الدّولية قصد الاندماج في الاقتصاد الدولي، والاستعداد للمنافسة التي ستنتج عن الّدخول الحر للسلع الأجنبية تركية كانت أو غيرها نحو السوق الجزائري، وبذلك تصبح المؤسسات تنافسية على مستوى

الأسعار والجودة وقادرة على مواكبة تطوّر الأسواق[1]، وفي هذا المجال يجب مراعاة ما يلي:

- الإنتاج بالمواصفات الدولية.
- اعتماد المنافسة الشديدة كمتغير ضمن إستراتيجية المؤسسة.
- الاهتمام بتصدير المنتجات الجزائرية خارج المحروقات وزيادتها وتطويرها. ويعتبر التأهيل عملية مستمرة تتركّز على التجديد، التطوير والبحث، ولتنفيذ برنامج التأهيل يجب توفر إرادة قويّة للتغيير، بالإضافة إلى إمكانية تحسين الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة، أي يجب أن يكون تقرير الخبير الخاص بتشخيص المؤسسة إيجابيا، بالإضافة إلى ذلك يتوقف نجاح التأهيل على اتخاذ عدة إجراءات تتمحور حول العناصر التالية:
- تجديد أساليب التنظيم والإنتاج، الاستثمار التسويق، كذلك التحكم في التكاليف والجودة وفق قواعد السوق مع إقرار برنامج وهياكل كفيلة بتنفيذ التأهيل، والتركيز على الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالتكوين الذي يعمل على الإنتاج بالمقاييس الدولية، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة، وتحسين عناصر المؤسسة في ظل التّسيير اللّامركزي، تكملة لمشروع تأهيل المؤسّسات العامومية والخاصّة الذي بدأته الحكومة عام 2000 إلى غاية 2008[2].

[1] زايري، بلقاسم ، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، جامعة الشلف ، العدد 3، ، 2005، ص 49.

[2] كربالي بغداد ، المرجع السابق، ص 66.

خلاصة الفصل الثّاني:

شهد الاقتصاد الوطني تطوّرا ملحوظا منذ عام 2000 إلى غاية 2014 بعد ارتفاع أسعار النّفط حيث ارتفع احتياطي الصّرف بارتفاع عائدات البترول ما فتح الباب واسعا أمام المستثمرين الأتراك في قطاعات الصناعات الغذائية والأشغال العمومية والميكانيكية والإلكترونية خاصّة، غير أنّ مظاهر الفساد والتّبعية الاقتصادية للمحروقات إضافة إلى التّشريعات الوطنية المتعلّقة بالاستثمار تعرقل مسار الشّراكة ممّا يفرض على الجزائر إصلاح اقتصادياتها وتنويعها من أجل الاستفادة من تطوّر الاقتصاديات التّركية تقنيا وخبراتيا.

الفصل الثالث

أثر النّهضة الاقتصادية التّركية على تطوّر العلاقات مع الجزائر.

يتناول هذا الفصل تأثيرات العلاقات الاقتصادية المتنامية بين الجزائر وتركيا على العلاقات السياسية بينهما، وكيفية توسّعها لتشمل شتى المجالات، حيث يعالج المبحث الأوّل ديناميكية تطوّر هذه العلاقات بداية من عام 2004 وتصاعد مستواها ليبلغ درجة عالية مع نهاية العام 2014 مع التطرّق إلى تأثيرات المرحلة والاستقرار الذي استعادته الجزائر بعد سنوات الإرهاب على علاقاتها الخارجية، بالإضافة إلى دور حزب العدالة والتنمية في التقارب الجزائري–التّركي، كما يبرز المبحث الثاني نماذجا عن اتّفاق الرّؤيتين الجزائرية والتّركية بخصوص بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل الحركات العربية الرّاهنة ونقاط الاختلاف بينهما، في حين يُجمل المبحث الثالث رؤية استشرافية لآفاق ومستقبل العلاقات الثنائية.

المبحث الأول: ديناميكية التطوّر في العلاقات الجزائرية-التّركية في الفترة 2004-2014.

يعتبر تغيّر النّظام السّياسي في بلد ما تغيّرا جذريا سببا في تغيير اتّجاهات السّياسة الخارجية بطريقة آلية سواء بالسّلب أو الإيجاب وهو ما حدث في الحالة التّركية، كما أنّ للوضع السّياسي والأمني في الجزائر بعد مرحلة العزلة التي طبعت علاقات الجزائر الخارجية دور في عودة الحركية لسياستها الخارجية، فكان بهذا التقاء الطرفين في نقطة التقارب انطلاقا من العامل الاقتصادي ثم توسّع ليبلغ مستويات أعلى وأبعاد أخرى كما سيتّضح من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول:دور حكومة حزب العدالة والتنمية في التقارب التّركي-الجزائري.

تعتبر تجربة حزب العدالة والتّنمية في تركيا تجربة فريدة من نوعها، نظرا إلى مجموعة من الأسباب والظّروف التي جعلت منه أنموذجا قائما بحدّ ذاته في العمل السّياسي الحزبي في العالم العربي والإسلامي، فقد أصبحت النّهضة التّركية بقيادته حالة مميّزة تسعى أحزاب مختلفة في العالم الإسلامي لاستنساخ تجربتها لاسيما تلك الأحزاب ذات التوجّه الإسلامي على غرار حركة الإخوان المسلمين ممثّلة في حزب الحرّية والعدالة المحلّ بعد سجن الرّئيس محمّد مرسي في 30 جوان 2013، وكذا حزب العدالة والتّنمية في المغرب الذي يترأس الحكومة منذ 2012 ، و حركة النّهضة في تونس، فتجربة حزب العدالة والتّنمية التّركي أضحت مثالا للنّجاح السّياسي في بلد علماني سيطرت المؤسّسة العسكرية والتيّار العلماني على حكمه وفق المبادئ الأتاتوركية لمدّة قاربت الثّمانين عاما.

لقد ساهمت الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2002 في تغيّر السّياسة الخارجية التّركية بعد فوز حزب العدالة والتّنمية بها بنسبة 34 بالمئة من الأصوات حيث سمحت

هذه الانتخابات للحزب بتسلّم مقاليد السّلطة بمفرده، بقيادة طيّب رجب أردوغان الذي كان ممنوعا من دخول البرلمان سابقا بسبب حكم قضائي ضدّه بعد فترة قصيرة ترأّس فيها القيادي الآخر في الحزب عبد الله غول الحكومة بعد أن أقرّ البرلمان تعديلات على دستور البلاد أتاحت لأردوغان قيادة الحكومة[1]، فكانت بذلك الحكومة والبراءة الممنوحة لأردوغان بفضل نتائج الانتخابات بداية لمرحلة جديدة في تاريخ تركيا في الألفية الجديدة، جسّدتها عودة تركيا إلى عمقها الإسلامي، وهي العقيدة التي يحملها حزب العدالة والتّنمية وتجسّدها كاريزما رئيس الحزب، وهنا لا يمكن الفصل بين سياسات حكومة العدالة والتّنمية وشخصية رئيسها طيّب رجب أردوغان الذي يعتبر موجّه دفّة القيادة باتّجاه العلاقات مع شركاء تركيا خاصّة في العالمين العربي والإسلامي.

يرى السيّد حسين العتلي مدير أوربا الوسطى والشّرقية بوزارة الشّؤون الخارجية أنّ العلاقة بين الجزائر وتركيا تميّزت على مرّ السّنوات بكونها علاقة حسنة، غير أنّ وصول حزب العدالة والتّنمية إلى الحكم ساهم في زيادة وتيرتها وكثّف من عمليات تبادل الزّيارات بين مسؤولي البلدين في السّنوات العشر الأخيرة، حيث جاءت زيارة وزير الخارجية عبد العزيز بلخادم إلى أنقرة عام 2006 لتجسّد نموّ العلاقات البينية بين الطّرفين وتظهر رغبتهما في مزيد من التّقارب السّياسي، ثمّ تلتها زيارة وزير خارجية تركيا في تلك الفترة أحمد داوود أوغلو لترسم ملامح علاقة أكثر صلابة بينهما، حيث تمّ توقيع اتّفاقية صداقة وتعاون بين البلدين في ذات السّنة التي جاءت لاستكمال وتكريس مساعي الدّولتين من أجل تدشين عهد جديد من التّعاون والوفاق من خلال إقامة إطار دائم وشامل لتحقيق التّنمية والتطوّر لفائدة شعبي البلدين وشعوب المنطقة المتوسّطية بصفة عامّة، هذا التطوّر يراه مدير أوروبا الوسطى والشّرقية نتيجة لعقيدة حزب العدالة والتّنمية الذي يسعى لجعل تركيا دولة قائدة في العالم الإسلامي، والجزائر التي تسعى لاستغلال

[1] كمال حبيب، تركيا ومستقبل التّدافع الإسلامي العلماني، مجلّة البيان، التّقرير الاستراتيجي الخامس ، 2010.

فرصة توجّه تركيا نحو إفريقيا من أجل الحفاظ على السّوق التّركية في مجال النّفط، حيث تمّ بناء على هذه الزّيارات توقيع مجموعة من الاتّفاقيات للتّعاون في مجالات متعدّدة[1].

إنّ الرّؤية التي يتبنّاها حزب العدالة والتّنمية الحاكم في تركيا تمثّل أهمّية بالغة من أجل فهم دور الحكومة المنبثقة عنه في إدارة العلاقات الجزائرية–التّركية وأسباب اختيار الجزائر لتكون بوّابة امتداد لتركيا داخل القارّة الإفريقية والمنطقة المغاربية، ذلك أنّ الأبعاد الإيديولوجية والعقائدية والخلفيات الفكرية لقادة حزب العدالة والتّنمية تشكّل عنصرا مؤثّرا في رسم سياسات الحكومة التّركية منذ عام 2002، وفي الفترة التي تلت توقيع اتّفاقية الصّداقة والتّعاون مع الجزائر، وفي هذا الصّدد يمكن اعتبار أسس السّياسة الخارجية التّركية تجاه الجزائر جزء من تصوّر شامل للإستراتيجية التّركية في سعيها لتوسيع نفوذها لتطبيق العبارة التي انتشرت في تركيا منذ العام 1990 التي تقول بضرورة "امتداد العالم التّركي من الأدرياتيكي إلى سور الصّين العظيم"[2].

منذ وصول العدالة والتّنمية إلى الحكم تغيّرت اتّجاهات السّياسة الخارجية التّركية وانتقلت من مرحلة ردّ الفعل التي كانت سمة بارزة لها إلى مرحلة الفعل فيما يعرف بعملية تغيير التوّجهات بتغيير المناخ الدّبلوماسي المتّسم بكونه مناخا دفاعيا في المرحلة السّابقة، ومن هنا كان تحدّي تكييف التوجّهات الإستراتيجية لتركيا مع أدوات تحقيقها محورا أساسيا في الشقّ المتعلّق برسم السّياسة الخارجية في برنامج العدالة والتّنمية، وكان الأساس الجيوسياسي عاملا محدّدا في هذا الخصوص، ومن هنا جاءت فكرة الامتداد في منطقة شمال إفريقيا ضمن حسابات الاستراتيجيين الأتراك على رأسهم وزير الخارجية السّابق أحمد داود أوغلو، ورئيس الحكومة السّابق والرّئيس الحالي لتركيا طيّب رجب أردوغان الذي يستخدم كلّ الأساليب من أجل تلميع صورة تركيا لدى الرّأي العام

[1] مقابلة مع السيّد حسين العتلي مدير أوربا الوسطى والشّرقية ، وزارة الشّؤون الخارجية، الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية، 16 فيفري 2015.

[2] أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 247.

ولدى صانع القرار السّياسي في الجزائر على حدّ السّواء، إذ استعان بموضوع حرب الجزائر والجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر أثناء فترة الاحتلال في خطابه الذي ردّ فيه على اتّهامات الرّئيس الفرنسي لتركيا بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية في حقّ الأرمن عام 2008.

كما ساهمت الخلفية الإيديولوجية لحزب العدالة والتّنمية باعتباره حزبا ذا مرجعية إسلامية لكن بمفهوم جديد ومظهر مدني في التّقارب بين تركيا والجزائر، فقد أدّى نجاح تركيا في تحسين موقعها الاقتصادي وتطوّر صناعتها بفضل حكومة العدالة والتّنمية إلى تعزيز موقعها في علاقاتها مع الجزائر، خاصّة مع حاجة هذه الأخيرة لتنويع شركائها ورغبتها في اكتساب سوق جديدة في مجال النّفط، وهو العامل الذي تستغلّه تركيا من أجل توسيع ورفع مستوى التّبادل مع الجزائر، فهذا النّجاح الاقتصادي للحزب الإسلامي كان له دور مؤثّر في زيادة عوامل التّقارب وتنمية العلاقات بين البلدين.

يركّز حزب العدالة والتّنمية على الدّبلوماسية المرنة مثل العامل الثّقافي لتحقيق أهداف السّياسة الخارجية التّركية تجاه الجزائر، وتتجلّى السّياسات التّركية في هذا المجال في المؤشّرات التّالية:

- ✓ قامت وزارة التّعليم العالي في الجزائر في إطار تنفيذ بنود اتّفاقية الصّداقة والتّعاون مع تركيا بفتح قسم لتدريس اللّغة التّركية في الجامعات الجزائرية منذ عام 2012.
- ✓ دأبت تركيا منذ سنوات على منح عدد معتبر من المنح الدّراسية للطّلبة الجزائريين لمواصلة دراستهم في الجامعات التّركية، وهو الأمر الذي تنفرد به تركيا وماليزيا فقط من بين باقي دول العالم الإسلامي[1].

[1] موقع السّفارة التّركية بالجزائر: (تاريخ الاطلاع:12 فيفري 2015).
algiers.emb.mfa.gov.tr

- ✓ تشارك تركيا بصفة دورية في التّظاهرات الثّقافية والفكرية التي تقام في الجزائر مثل الصّالون الدّولي للكتاب والمهرجانات الموسيقية، آخرها مهرجان الرّقص الشّعبي الذي أقيم في تيزي وزو عام 2014 بفرق متنوّعة هدفها التّعريف بالثّقافة التّركية، كما تشارك تركيا كضيف شرف في مهرجان وهران للفلم السينمائي في طبعته لسنة 2015.
- ✓ تقوم عديد المؤسّسات الإعلامية التّركية بالتّرويج للمنتوج السّينمائي التّركي من أفلام ومسلسلات للتّأثير على المشاهد الجزائري وفق ما يتناسب مع وجهة النّظر التّركية.
- ✓ فتحت تركيا قناتين تلفزيونيتين موجّهتين للمشاهد العربي ناطقتين باللغة العربية، وتحظى القناتان بنسبة مشاهدة عالية في الجزائر لاسيما البرامج الحوارية والمسلسلات التّركية التي تبثّها.

من خلال ملاحظة النّشاط المتزايد للدبّلوماسية التّركية تجاه الجزائر في فترة حكم حزب العدالة والتّنمية يمكن التأكيد على أنّ العلاقات الجزائرية التّركية لم تشهد طيلة تاريخها تناميا متزايدا وتوطّدا للعلاقات مثل المرحلة الأخيرة ما ينبئ بمستقبل متميّز لهذه العلاقات إذا ما استمرّ الحزب في سدّة الحكم.

المطلب الثاني: استعادة الاستقرار السّياسي في الجزائر ودوره في تعزيز التّقارب التّركي-الجزائري.

إنّ التّرابط بين التّنمية والاستقرار السّياسي يحظى بأهمّية قصوى ضمن مسار تطوّر الدّولة الحديثة انطلاقا من مقاربة باري بوزان في مجال الأمن التي تقسّم الأمن إلى مجموعة من الأمون المتكاملة كالأمن الإنساني والصحّي والغذائي والبيئي، لذا كان الأمن بمختلف أبعاده أهمّ لبنة في بناء الدّولة وعاملا أساسيا تقوم عليه التّنمية في كلّ مظاهرها لاسيما إن كانت دولة سائرة ي طريق النموّ مثل الجزائر.

شهدت الجزائر في التّسعينات مرحلة من اللااستقرار وانعدام الأمن بسبب انتشار الجماعات المسلّحة والأعمال الإرهابية، وعانى الاقتصاد الوطني من الرّكود فأفلست عديد المؤسّسات وتمّ تسريح العمّال، ولجأت الجزائر إلى الاستدانة من صندوق النّقد الدّولي وما تلا ذلك من تأثير على السّياسات المالية للجزائر في إطار المشروطية السّياسية إذ تمّ تخفيض سعر صرف الدّينار مقابل العملات الأجنبية وتأثّرت السّياسات العمومية بشروط الصّندوق، وخسر الاقتصاد الوطني ما يقارب 20 مليار دولار في تلك الفترة، ممّا وضع الاقتصاد الوطني في حالة عجز وركود، ووضع الدّولة الجزائرية في حالة عزلة خانقة أثّرت سلبا على صورة البلاد وأغلقت الباب أمام المؤسّسات ذات رؤوس المال الأجنبية الرّاغبة في الاستثمار في الجزائر تحت مبرّرات غياب الأمن وانعدام مناخ مناسب له.

بعد تطبيق سياسة الوئام المدني عام 1999 استكمالا لتطبيق ما جاء في قانون الرّحمة عام 1995 وعودة الاستقرار نسبيا للجزائر ثمّ تطبيق قانون المصالحة الوطنية بعد استفتاء شعبي عام 2006، شرعت في تطبيق سياسة خارجية متجدّدة لاستعادة دور الجزائر إقليميا ودوليا من أجل فكّ العزلة المفروضة على الجزائر طيلة مرحلة الإرهاب من جهة، وتنويع الشّركاء من جهة ثانية بعد أن تغيّر ميزان القوى في العلاقات الدّولية وأضحي الرّهان على الشّريك الواحد رهانا مستحيل التّطبيق وعديم الفائدة، فالعالم في

الفترة التي سبقت سقوط الاتّحاد السّوفياتي وتفكّك المنظومة الاشتراكية انقسم إلى فسطاطين؛ الأوّل أخذ باتّباع نظام اقتصاد السّوق وانتهج سبل الدّيمقراطية والتعدّدية السّياسية، والثّاني اتّجه إلى اتّباع نظم التّخطيط المركزي وغلبة أنواع من نظم الحكم الشّمولي والحزب الواحد عموما[1]، وكانت الجزائر من الصّنف الثاني الذي اكتشف بعد تفكّك المعسكر الغربي ضرورة تغيير نظم الحكم والاقتصاد لمواكبة التحوّلات الجديدة في ظلّ العولمة التي مسّت كافّة أوجه الحياة سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا، وحتّى قيميا، ومن هنا برز تحدّ أساسي للجزائر بعد سنوات الاضطراب الأمني حين وجدت نفسها في بيئة دولية شديدة التّعقيد والتّرابط في كلّ المجالات خاصّة بعد توقيع اتّفاقية إنشاء المنظّمة العالمية للتّجارة عام 1994، وتراجع مفهوم السّيادة الوطنية بسبب تأثيرات العولمة وغلبة نمط السّوق والدّيمقراطية في النّظم السّياسية والاقتصادية.

سعت الجزائر في بداية الألفية بداية إلى استعادة استقرارها الأمني والسّياسي ونجحت في ذلك نسبيا، ممّا حذا بها إلى انتهاج سياسة خارجة تهدف إلى نسج علاقات سياسية ذات ركيزة اقتصادية مع دول كانت لوقت قريب شريكا سياسيا أكثر منه شريكا اقتصاديا، وهي بالضّبط وضعية تركيا التي لم تكن المبادلات بينها وبين الجزائر عام 2001 تتجاوز 1,3 مليار دولار[2]، وهو مبلغ ضئيل إذا ما قسناه إلى حجم الدّولتين وقوّة الاقتصاد التّركي المتنامي.

ساهمت سياسة الانفتاح على الشّركاء الأجانب من خلال الرّهان على عودة الاستقرار السّياسي في إقناع المؤسّسات التّركية بالاستثمار في الجزائر، حيث ارتفع عدد المؤسّسات الاقتصادية التّركية بالجزائر إلى 60 مؤسّسة تستثمر ما يقارب 6 مليار دولار

[1] البيلاوي حازم، الإصلاح السّياسي وإدارة الحكم، تقرير مقدّم لصندوق النّقد العربي، وقائع النّدوة المنعقدة في أبو ظبي في ديسمبر 2006، ص 235.

[2] نصّ خطاب الرّئيس التّركي طيّب رجب أردوغان الذي ألقاه في وهران بتاريخ 19 نوفمبر 2014.

في مشاريع اقتصادية هامّة مثل الأشغال العمومية، السّكن والعمران، الصّناعات التّحويلية، والصّناعات النّسيجية.[1]

يمكن ملاحظة تأثير عودة الاستقرار السّياسي والأمني في الجزائر على علاقاتها مع تركيا من خلال عدد زيارات المسؤولين الأتراك إلى الجزائر في الفترة الممتدّة من 2004 إلى 2014 وعدد الاتّفاقيات الموقّعة بين البلدين في نفس المدّة؛ حيث كانت عودة الدّفء للعلاقات بين البلدين من خلال زيارة لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لأنقرة في فبراير 2005 ثم زيارة رئيس الحكومة التّركي طيّب رجب أردوغان للجزائر بعد سنة من هذا التاريخ، ثمّ زيارة رئيس مجلس الأمّة عبد القادر بن صالح لتركيا بدعوة من رئيس المجلس الوطني التّركي الكبير في ذات السّنة، كما قام وزير الخارجية التّركي أحمد داود أوغلو بزيارة إلى الجزائر عام 2006 ، بعد سنتين ردّ وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي بزيارة مماثلة في نوفمبر 2008، وهكذا توالى النّشاط الدبلوماسي المكثّف بين البلدين على أعلى مستوى ليبلغ ذروته بزيارتين لأردوغان وهو رئيس حكومة في جوان 2013 ثمّ رئيس جمهورية في نوفمبر 2014، هذه الحركية الدبلوماسية في العقد الأخير غابت عن العلاقات بين البلدين منذ استقلال الجزائر وهو ما يبرز رغبة البلدين في توطيد التعاون بينهما في الفترة الأخيرة بعد استقرار الجزار نسبيا ونهضة تركيا اقتصاديا.

كما تمّ توقيع اتّفاقية الصّداقة والتّعاون بين البلدين عام 2006 وحوالي 400 اتّفاقية في مجالات مختلفة أهمّها التّجارة والصّناعات.

[1] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع:09 فيفري 2015:
www.andi.dz

المبحث الثاني:مظاهر التّقارب السّياسي بين البلدين.

يرتبط تقارب المواقف السياسية أو اختلافها وتنافرها بمدى تقاطع المصالح بين الدّول، حيث يشكّل تحقيق المصلحة الآنية أو المستقبلية عاملا محدّدا للعلاقات السّياسية بين دولة ما وأخرى بناء على حسابات إستراتيجية معيّنة، تتجلّى مظاهر التّقارب بين الجزائر وتركيا في مجموعة من المؤشّرات والمواقف على الصّعيد العربي خاصّة، وهي نفسها تلك المواقف الثابتة التي تتبنّاها الجزائر منذ استقلالها مع مقاربتها بالموقف التّركي الدّيناميكي والفعّال في آن واحد لاسيما في السنوات الأخيرة.

المطلب الأول:الموقف من قضيّة فلسطين وقضايا تصفية الاستعمار كنموذج للتقارب.

يهدف هذا المطلب للإجابة عن سؤال: هل استثمرت الجزائر علاقاتها الاقتصادية مع تركيا لكسب الموقف التّركي إلى جانبها في قضايا التحرّر وتصفية الاستعمار؟

لطالما كانت القضايا السّياسية محور توافق واختلاف في وجهات النّظر بين فواعل المجتمع الدّولي لاسيما وإن كانت هذه القضايا ذات أهمّية جيوسياسية واستراتيجية وحتّى دينية، غير أنّ غلبة التوجّه البراغماتي المصلحي على باقي الاعتبارات يعدّ حدّا فاصلا بين ما هو مبدأ مسلّم به وبين ما هو مصلحة يجب التّعامل معها وفق سياسات معيّنة تتغيّر بتغيّر موازين القوى واتّجاهات المصلحة، وديناميكية الظاهرة السّياسية بشكل عام.

إنّ القضيّة الفلسطينية شكّلت منذ وعد بلفور عام 1917 ثمّ قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وبعدها إعلان قيام إسرائيل في 14 ماي 1948 وما سمّي وقتها بالنّكبة ثمّ الحروب العربية–الإسرائيلية على امتداد ما يفوق 60 عاما واحدة من بين القضايا المركزية التي تتّخذ منها الجزائر موقفا ثابتا لا يتغيّر من حيث المبدأ لكنّه يتكيّف وفق ظروف المرحلة، غير أنّ الموقف التّركي من القضيّة الفلسطينية لم يكن مشابها للموقف

الجزائري حيث شهد كثيرا من التحوّلات والانقلابات الفارقة طيلة تاريخ الدّولة التّركية الحديثة، بيد أنّ وصول حزب العدالة والتّنمية إلى السّلطة في تركيا منذ 2002 أدّى إلى تغيّر الموقف التّركي بصفة شبه جذرية على الصّعيد الدّبلوماسي تحديدا وإن كان من حيث التّطبيق والممارسة ذا وجه آخر، وعلى هذا الأساس فإنّ القضيّة الفلسطينية يمكن اعتبارها أنموذجا تلتقي فيه الرّؤية الجزائرية مع نظيرتها التّركية في نقاط عديدة مشتركة يمكن البناء عليها مستقبلا إذا تواصل التّقارب الجزائري-التّركي في بعديه الاقتصادي والسّياسي.

يقتضي فهم الموقف التّركي من القضيّة الفلسطينية العودة إلى تاريخ العلاقات بين تركيا وإسرائيل انطلاقا من أنّ الموقف السّياسي لابدّ أن يدرس في سياقه التّاريخي ثمّ الجغرافي بدرجة أولى؛ فالسّياسة الخارجية التّركية ارتبطت منذ قيام تركيا الحديثة عام 1924 بخضوعها لتأثير اللّوبي اليهودي متمثّلا في يهود "الدونمه" الذين دعموا تأسيسها من البداية خاصّة إذا علمنا أنّ هذه الطّائفة اليهودية متغلغلة في المجتمع التّركي وتملك بفضل ثرواتها نفوذا كبيرا داخل مختلف قطاعات الدّولة التّجارية والاقتصادية والإعلامية، كما ازداد يهود الدّونمه قوّة بعد قيام إسرائيل واعتراف تركيا رسميا بها كدولة في 28 مارس 1949 خاصّة بعد تمدّدهم في البرلمان التّركي وتأثيرهم على قراراته لدرجة سمحت لعضو البرلمان التّركي اليهودي جاك قمحي بالتّصريح أنّ اليهود أسّسوا وطنا قوميا لهم في تركيا من دون الإعلان عنه[1].

كانت المرحلة مابين 1948 و1967 بمثابة الحقبة الذّهبية للعلاقات بين تركيا وإسرائيل حيث شهدت توجّه تركيا نحو العالم الغربي عموما وإسرائيل على وجه الخصوص نظرا لكون تركيا عضوا في حلف شمال الأطلسي ورغبتها في لعب دور

[1] الشرطي طارق زياد ، السياسة الخرجية التركية تجاه القضيّة الفلسطينية عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة؟، عمان، مؤسسة الوراق للنشر، ص179.

إقليمي في منطقة الشّرق الأوسط ضمن الإطار العام للحلف وخدمة لمصالحه، فقد بدأت العلاقات الدّبلوماسية بين تركيا وإسرائيل عام 1950 حيث تمّ تبادل السّفراء بينهما، وتوطّدت العلاقات الثّنائية اقتصاديا وسياسيا بعد ذلك ما أدّى إلى تأييد إسرائيل لتركيا في مرحلة التّوتّر الذي شاب علاقاتها مع سوريا عام 1957 بشأن الحدود بين البلدين، وتجلّت متانة هذه العلاقات في ارتفاع حجم التّجارة بينهما ووصولها إلى حدود 29 مليون دولار عام 1986 ثمّ 140 مليون دولار عام 1990، كما استفادت تركيا من التّعاون التّكنولوجي الزّراعي مع إسرائيل طيلة هذه المرحلة[1]، التي كانت فيها فلسطين قضيّة ثانوية بالنّسبة للأتراك.

لم يكن للموقف التركي بعد الحرب العربية-الإسرائيلية الثالثة عام 1967 المتعاطف مع العرب أيّ أثر على علاقات التّعاون التي تجمعها بإسرائيل إذ واصلت مسار تطوير هذه العلاقات لتبلغ مستوى عاليا من التّنسيق الأمني والاستراتيجي حتّى حين كانت تدعو حليفتها للانسحاب من الأراضي العربية المحتلّة وموقفها الإيجابي من القرار 242 الصادر عن الأمم المتّحدة الذي ينصّ صراحة على الانسحاب، غير أنّ مسار التعاون التّركي-الإسرائيلي شهد محطات من التوتّر الدّبلوماسي على مراحل مختلفة أبرزها تجميد علاقاتها الثقافية والاقتصادية وغلق قنصليتها في القدس بعد انقلاب 12 أيلول 1982 في تركيا[2]، ومع هذا تواصل التّنسيق على أعلى المستويات بين الشّريكين في المرحلة الممتدّة بين 1992 و2008 التي اتّسمت بأقصى درجات التّعاون ووصلت إلى حدّ التّحالف الاستراتيجي بينهما بعد جمود عملية السّلام في الشّرق الأوسط، وتوقّف التّسوية بين سوريا وإسرائيل التي كانت ترعاها تركيا، وما تلاها من ارتفاع للعمليات الفدائية الفلسطينية الموجّهة ضدّ إسرائيل فيما يعرف بالانتفاضة، وهو ما انعكس سلبا على العلاقات بين تركيا ومختلف القوى السّياسية وفصائل المقاومة الفلسطينية، خاصّة وأنّ

[1] طارق زياد الشّرطي، مرجع سابق، ص 181.

[2] نفس المرجع، ص 181.

الجانب العربي والفلسطيني خصوصا كان ينظر بقلق إلى التّعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل لاسيما صفقات السّلاح من دبّابات وصواريخ والمناورات العسكرية التي تجمع جيشيهما، ولم يقتصر الأمر على الجانب الأمني فقط وإنّ ما تعدّاه ليبلغ حدّ إبرام اتّفاق عام 1997 يقضي بزيادة التّبادل التّجاري ليصل 500 مليون دولار إلى ملياري دولار عام 2000، إضافة إلى مشاريع تطويرية مشتركة زراعية ومائية[1].

الجدول 6: يمثّل حجم التّجارة التّركية-الإسرائيلية في الفترة بين 1960 و2008 بالمليون دولار.

السّنة	الصادرات التركية إلى إسرائيل	الواردات التّركية من إسرائيل	المجموع
1960	7,7	8,9	16,6
1970	3,7	2,6	6,3
1980	7,9	37,8	45,7
1990	36,2	88,7	124,9
1995	26,2	184,3	,446
2000	750	450	1200
2002	813,7	383,1	1196,8
2003	951,5	470,3	1421,8
2004	1166,9	813,5	1980,4
2005	1221,1	903,2	2124,3
2006	1272,7	821,2	2093,9
2007	1606,9	1195,8	2802,7
2008	1825,3	1609,9	3435,2

المصدر: طارق زياد الشرطي، مرجع سابق، ص 183.

من خلال تحليل معطيات هذا الجدول يمكننا الخروج بخلاصة فحواها أنّ القضيّة الفلسطينية لم تكن في الفترة التي سبقت وصول حزب العدالة والتّنمية إلى السّلطة في تركيا تشكّل أهميّة في السّياسة الخارجية التّركية حيث لم تنل سوى بعض بيانات التّنديد بالممارسات الإسرائيلية في حدود أراضي فلسطين وبعض ردّات الفعل الدّبلوماسية في

[1] الشّرطي، زياد، مرجع سابق، ص 182.

وقت استفادت إسرائيل من التّعاون التّركي والدّعم الاقتصادي ضمن شراكة استراتيجية امتدّت لأكثر من أربع عقود بينهما.

مع وصول حزب العدالة والتّنمية إلى السّلطة عام 2002 وتبنّيه خطابا منفتحا على العالم العربي الإسلامي بدأت ملامح العلاقات بين تركيا وإسرائيل تتغيّر شيئا فشيئا باتّجاه الفتور حتّى في وجود اتّفاقيات مشتركة تلزم الجانب التّركي بتنفيذها، حيث تبدّلت الديناميات الإقليمية وبدأت تتفكك الشّراكة الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل وهي من المكوّنات البنيوية لميزان القوى الإقليمية وحلول الشّراكة الإستراتيجية بين تركيا وسوريا والعراق محلّها[1]، وبذلك دخلت العلاقات بين تركيا وإسرائيل مرحلة جديدة تميل إلى الصّدام أكثر منها إلى التّوافق في مقابل اقتراب الموقف التّركي إلى المواقف العربية في اتّجاه الالتزام بالقضيّة الفلسطينية في سياق سعي تركيا للعودة إلى مجالها الإسلامي الذي ابتعدت عنه قبل حلول الألفية.

جاء العدوان الإسرائيلي على غزّة نهاية ديسمبر 2008 وإهانة السّفير التّركي في تل أبيب من طرف وزير الخارجية الإسرائيلي لتكون بداية للخلافات بين تركيا وإسرائيل التي تجلّت في ردّ الفعل الغاضب الذي قام به رئيس الحكومة التّركية طيّب رجب أردوغان تجاه الرّئيس الإسرائيلي شمعون بيريس في مؤتمر دافوس الاقتصادي حين انتقد أعمال القتل والتّدمير التي تمارسها إسرائيل في غزّة ثمّ رفض وزير الخارجية التّركي استقبال نظيرته الإسرائيلية تسيبي ليفني لتبدأ منذ ذلك الحين موجة انتقادات لاذعة يشنّها كل طرف ضدّ الآخر، ليأتي الاعتداء الإسرائيلي على سفينة مرمرة التي اتّجهت ضمن أسطول الحرّية نحو غزّة لتقديم مساعدات إنسانية لسكّانها والتّضامن معهم لمحاولة رفع الحصار المفروض على القطاع لتكون بذلك منعرجا في العلاقات الثّنائية بين تركيا

[1] نوفل، ميشال، عودة تركيا إلى الشّرق:الاتّجاهات الجديدة للسّياسة التّركية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 104.

وإسرائيل على المستويين الرّسمي والشّعبي، حيث ألغت تركيا ثلاث مناورات عسكرية مشتركة كان مقرّرا إجراؤها سابقا واستبدلتها بمناورات مع الصّين ، كما أصدر البرلمان التّركي الذي يحوز حزب العدالة والتّنمية على أغلبية أعضائه قرارا بمراجعة العلاقات الاقتصادية والسّياسية بين الطّرفين مع استمرار الشّد والجذب في العلاقات بينهما وإن كانت في مجملها تصريحات وردود فعل دبلوماسية أكثر منها أفعالا ذات تأثير ميداني.

يعتبر التحوّل في السّياسة الخارجية التّركية تجاه إسرائيل بمثابة التّقارب شبه الكلّي مع الموقف العربي إذا اعتبرنا مبادرة السّلام الصادرة عن الجامعة العربية عام 2002 مرجعا لهذا الموقف، وبهذا يمكن ملاحظة التّقارب في الرّؤيتين بين تركيا والجزائر كطرف في الجامعة العربية بخصوص قضيّة فلسطين في بعض النّقاط المحدّدة التي تشكّل جوهر الموقفين، فالجزائر وإن كانت لا تعترف بإسرائيل كدولة ولا تجمعها بها أيّ علاقات من أيّ نوعا لا اقتصادية ولا دبلوماسية منذ إعلان قيام إسرائيل عكس تركيا إلاّ أنّ وقوف تركيا إلى جانب الفلسطينيين يمكن اعتباره مدخلا للتّوافق بين الجزائر وأنقرة يمكن أن يرتقي في ظلّ التحوّلات الدّولية الرّاهنة مع تزايد النّفوذ التّركي في الشرق الأوسط إلى مستوى أفضل على الأقلّ على صعيد الخطاب الرّسمي الذي تتبنّاه تركيا بخوص القضيّة الفلسطينية.

من الجانب الجزائري يعتبر مدير أوربا الوسطى والشّرقية التّابعة للمديرية العامّة لأوربا بوزارة الشّؤون الخارجية الجزائرية أنّ التّقارب الحاصل بين الجزائر وتركيا بخصوص القضيّة الفلسطينية هو تقارب نسبي فقط، حيث تمتلك الجزائر موقفا ثابتا من القضيّة دأبت عليه منذ الاستقلال، في وقت تنادي تركيا بحلّ الدّولتين لكنّها تعترف بإسرائيل كدولة وتربطها علاقات دبلوماسية واقتصادية وحتّى عسكرية بها فكأنّها تقول للفلسطينيين" نحن معكم لكن نتعاون مع عدوّكم"[1]، هذه الازدواجية في الموقف وإن كانت

[1] مقابلة مع مدير أوربا الوسطى والشّرقية، وزارة الشّؤون الخارجية، 16 فبراير 2015.

تشكّل عقبة في اتّجاه الاتّفاق الكلّي بين الجزائر وتركيا إلاّ أنّها تعبّر عن بادرة تقارب بينهما في قضيّة مركزية ظلّت على مدى عقود مقياسا للعلاقات بين الجزائر وشركائها لاسيما القوى المؤثّرة على القضيّة الفلسطينية.

تعدّ تصفية الاستعمار في الصّحراء الغربية ثاني أهمّ النّماذج التي تتقارب فيها السّياسة الخارجية للجزائر مع نظيرتها التّركية بشكل نسبي أيضا، حيث تتّخذ تركيا موقفا وسطا في الصّراع بين الصّحراويين والمملكة المغربية؛ فهي تدافع عن مبدأ حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها لكنّها لا تعترف بجبهة البوليزاريو كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الصّحراوي كما تفعل الجزائر، فتركيا لا تريد أن تخسر علاقاتها مع المغرب لذا تمسك العصا من الوسط، وهو الموقف الذي يشكّل الفرق بينها وبين الجزائر التي تملك رؤية صريحة بضرورة حلّ القضيّة الصّحراوية وفقا لقرارات هيئة الأمم المتّحدة بحسبانها منطقة محتلّة من طرف المملكة المغربية.

إنّ ملاحظة موقفي الجزائر وتركيا بخصوص القضيّتين الفلسطينية والصّحراوية تمكّننا من استخلاص مجموعة من النّتائج المعبّرة عن تقارب البلدين من حيث المواقف السّياسية مع إمكانية تطوّر هذه المواقف أكثر مستقبلا باتّجاه تجسيد الرّؤية الجزائرية لهاتين القضيّتين إذا تمّ استثمار المصالح الاقتصادية لتركيا في الجزائر كمدخل للضّغط عليها باتّجاه دعم الموقف الجزائري، ذلك أنّ اعتماد تركيا على الجزائر بغية تحقيق النّفوذ المرجو في القارة الإفريقية وتميّز سياستها الخارجية بكونها تميل إلى المرونة والتحوّل استنادا إلى المصلحة الاقتصادية أكثر من الالتزام السّياسي، حيث أنّ كسب الموقف التّركي إلى جانب الجزائر يساهم في استرجاعها لدورها في المنطقة المغاربية ويقوّي موقفها في مقابل إضعاف الموقف المغربي كما يفتح الباب أمام عودة الجزائر للعب دور دبلوماسي مؤثّر في منطقة الشّرق الأوسط من خلال التّعاون مع تركيا في ظلّ ضعف القوى الإقليمية التّقليدية هناك مثل مصر والعراق بفعل الحراك الشّعبي في دول المنطقة

والفراغ الذي تركه تراجع الدّور الأمريكي بعد الانسحاب من العراق، في مقابل بروز قوى أخرى تطمح لتحقيق النّفوذ والتوسّع في المنطقة مثل إيران وروسيا، لذا سيكون استغلال هذه الظّروف لمصلحة الجزائر عاملا مهمّا يساهم في خلق التّوازن داخل المنطقة والعالم عموما قياسا إلى ما يمكن أن تقدّمه بالنّظر لما تحوز عليه من إمكانيات اقتصادية وديمغرافية وتاريخية.

المطلب الثاني:إختلاف الرؤي حول الحركات العربية الرّاهنة.

إنّ دراسة الموقف التّركي من الحركات العربية الرّاهنة التي انطلقت منذ بداية العام 2011 تقتضي فهم أسباب ودوافع السّياسة الخارجية التّركية في المنطقة بشتى تجلّياتها ومحدّداتها، فتركيا التي تحتلّ موقعا مركزيا في منطقة الشّرق الأوسط وتعتبر لاعبا أساسيا ومؤثّرا في المنطقة رفقة إيران وباقي القوى الدّولية ذات النّفوذ التّقليدي مثل الولايات المتّحدة وروسيا تملك من الإمكانيات والمصالح ما يجعلها تنتهج سياسات توصف أحيانا بكونها تدخّلا في الشّؤون الدّاخلية للدّول باعتبارها تركّز على حفظ الأمن الإقليمي والوطني لتركيا في منطقة تتميّز بعدم الاستقرار الدّائم وبكونها بؤرة للتوتّرات والصّراعات بين مختلف القوى الدّولية والإقليمية على مدار تاريخها، لذا فإنّ أهداف السّياسة الخارجية التّركية في الشّرق الأوسط تشكّل المدخل الرّئيس للمهتمّين بدراسة الواقع الأمني والسّياسي والاقتصادي في اسيا الوسطى وبلاد الشّام ومنطقة الخليج العربي.

تدخل تركيا بالنّظر إلى وضعيتها الجغرافية ضمن مجموعة دول المركز التي لا يمكن أن تبقى منحصرة في منطقة بذاتها، لأنّها تملك القدرة على النّفوذ إلى مناطق أخرى

متعدّدة في آن واحد بسبب امتلاكها سمات تجعل من تمدّد نفوذها وتوسّع نطاق تأثيرها ضرورة إستراتيجية تتماشي مع عمقها الجغرافي واستمراريتها التّاريخية وتأثيرها الثّقافي وترابطها الاقتصادي المتبادل مع دول الجوار، لذا يأخذ تحليل الموقف التّركي من الحراك العربي في تونس ومصر وسوريا واليمن وليبيا اتّجاهات مختلفة تبدو في ظاهرها غير متناسقة بل ومتناقضة أحيانا من دولة إلى أخرى حيث تصل حدّا العداء مع القيادة السّياسية في سوريا مثلا، لكنّها تأخذ مظهر التّجاهل عندما يتعلّق الأمر باليمن، وهذا بالضّبط ما يتناقض مع الموقف الجزائري من هذه الحركات الذي يعتبر ثابتا تقريبا ويأخذ نفس الخطاب على اختلاف البلدان، وهو ما يجسّد حالة اختلاف في وجهات النّظر والمواقف بين الجزائر وتركيا في بعض دول الحراك العربي، ويشكّل من جهة أخرى حالة توافق في دول أخرى وإن كانت نسبية ومتعلّقة بالموقف التّركي المتغيّر وليس الموقف الجزائري الثابت والتّقليدي.

تتضافر مجموعة من العوامل لتخلق عوامل القوّة في المشروع الإقليمي التّركي من عناصر القوّة الصّلبة من قدرات عسكرية وبشرية ضخمة، واقتصاد قويّ ومتجانس يحتلّ المركز السّادس عشر عالميا، وكذلك أدوات القوّة النّاعمة مثل جاذبية المشروع الذي تقدّمه وما تظهره من تجربة نادرة في التّناوب السّلمي على الحكم في منطقة أصبحت فريسة للتّناحر بين الأصولية والدّكتاتورية[1]، بناء على تلك العوامل تقوم تركيا باتّخاذ مواقفها من الحركات العربية في دول مصر وسوريا وليبيا على وجه الخصوص.

الموقف من الأزمة السّورية:

تعود الخلافات بين تركيا وسوريا إلى مجموعة من العوامل التي تصنع سياسات البلدين أحدهما تجاه الآخر، أهمّها لواء الاسكندرون الذي انتزعته تركيا عام 1938 من

[1] مجموعة مؤلّفين، تركيا بين تحدّيات الدّاخل ورهانات الخارج، ، الدوحة، مركز الجزيرة للدّراسات والدّار العربية للعلوم ناشرون ، 2010 ، ص 215.

سوريا بعد أن كان تابعا لها إداريا منذ العام 1920 لما كانت تحت سيطرة الانتداب الفرنسي، إضافة إلى مشكلة المياه التي تأتي لسوريا من نهار دجلة التي تتحكّم تركيا فيها وفي الكمّيات المتدفّقة منها، كما أنّ المشكلة الكردية تعتبر هي الأخرى ثالث عنصر يدفع نحو العداء بين البلدين[1]، حيث تتّهم الحكومة التّركية منذ القدم النّظام السّوري بدعم حزب العمّال الكردستاني المتمركز في جنوبها على الحدود التّركية-السّورية.

تميّزت العلاقات بين البلدين بالتوتّر المستمرّ منذ قيامهما إلى سنة 2002 بعد وصول حزب العدالة والتّنمية إلى السّلطة، فتمّ منذ ذلك التّاريخ فتح آفاق جديدة تسير نحو التّقارب بينهما خاصّة بعد تصويت البرلمان التّركي ضدّ دخول أنقرة الحرب إلى جانب واشنطن ضدّ العراق عام 2003 وهو ما أدّى إلى تحسّن علاقات الدّولتين بسبب اقتراب الموقف التّركي من نظيره السّوري المعارض لغزو العراق[2]، وتدعّمت هذه العلاقات بتوقيع اتّفاق للتّجارة الحرّة بينهما عام 2004 فاستمرّ بذلك التّقارب السّوري-التّركي حتى بداية الاحتجاجات الشّعبية ضدّ نظام الرّئيس بشار الأسد في مارس 2011 التي جاءت لتجعل من التوازنات الاستراتيجية في منطقة الشّرق الأوسط رهانا أمنيا وسياسيا لمختلف القوى الدّولية والإقليمية على رأسها تركيا.

اتّخذت تركيا في بداية الأحداث موقفا متوازنا من أحداث سوريا طيلة الأشهر الثلاث الأولى لكنّ توسّع نطاق المظاهرات وسعي مختلف الفواعل في المنطقة للتأثير على اتّجاه الأحداث هناك دفع بالمسؤولين الأتراك إلى اتّخاذ موقف تصعيدي ضدّ الرّئيس السّوري بشّار الأسد، حيث بدأت وسائل الإعلام تتداول أخبارا عن عزم تركيا إقامة منطقة أمنية عازلة على الحدود بين البلدين وتواصلت الضغوط التّركة على النّظام السّوري من أجل إجباره على التخلّي عن السّلطة، ووصلت حدّ تهديده باللّجوء إلى التدخّل

[1] طارق زياد الشّرطي، مرجع سابق، ص 156.

[2] موريال ميراك فايسباخ وجمال واكيم، السّياسة الخارجية التّركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، شركة المطبوعات للتّوزيع والنّشر، بيروت، 2014، ص 179.

العسكري من خلال استصدار قرار من مجلس الأمن الدّولي لإسقاطه، ثمّ توالت المواقف في هذا الاتّجاه المعادي للنّظام السّوري لحدّ السّاعة.

يستند الموقف التّركي من الأزمة السّورية إلى حسابات أمنية باعتبار سوريا تمثّل امتدادا للأمن التّركي، إضافة إلى كونها منطقة للصّراع التّركي-الإيراني على النّفوذ في المنطقة، فتركيا التي خسرت النّفوذ في العراق لمصلحة إيران لا تريد خسارة تركيا من خلال تبنّيها مقاربة قوامها مراعاة المصلحة الوطنية مع التجرّد من كلّ الالتزامات الأخلاقية حتّى وإن كان الخطاب الرّسمي التّركي يروّج لفكرة مفادها وجوب إسقاط نظام الأسد لأنّه يرفض التّداول على السّلطة ويقوم بانتهاكات لحقوق المدنيين السّوريين ويدعم الإرهاب، كما أنّ صراع الزّعامة بين تركيا وسوريا جعل من تركيا طرفا في الأزمة أكثر منها جارا يريد أن يتدخّل لضمان الاستقرار.

إذا تمّت مقارنة الموقف الجزائري مع الموقف التّركي من الأزمة السّورية فإنّنا نجده يختلف عن الموقف التّركي اختلافا جذريا فالجزائر لها رؤيتها الخاصّة للأزمة السّورية حيث تعارض التدخّل في الشّؤون الدّاخلية للدّول وتملك من خلال ذلك موقفا ثابتا وتقليديا من كلّ الأزمات المشابهة[1]، عكس تركيا التي تخضع سياستها الخارجية لتغيّر الأوضاع والتّنافس الإقليمي على قيادة المنطقة.

الموقف من الأزمة المصرية:

اتّخذت تركيا منذ انطلاق المظاهرات الشّعبية ضدّ نظام الرّئيس المصري حسني مبارك موقفا صريحا، حيث راهنت على سقوطه بعد مرور ستّة أيام على بداية الاحتجاجات في 25 جانفي 2011 وأعلن رئيس الوزراء طيّب رجب أردوغان تأييده لها وطالب مبارك بالتّنحّي عن السّلطة وهو ما حدث بعد أيّام من ذلك.

[1] مقابلة مع مدير أوربا الوسطى والشّرقية، وزارة الشّؤون الخارجية، بتاريخ 16 فبراير 2015.

يكشف الموقف السّريع لتركيا من الحراك الشّعبي في مصر عن وجود رغبة تركية للاستثمار في العلاقات مع مصر بعد سقوط نظام الرئّيس مبارك، حيث أدّى ذلك إلى تأييد نظام الرّئيس محمد مرسي فيما بعد لدواع سياسية وأخرى إيديولوجية حيث ينتمي الاثنان إلى إيديولوجية دينية وسياسية واحدة ممثّلة في حركة الإخوان المسلمين كتنظيم عالمي له نفس المبادئ والأهداف في مختلف الأقطار، كما سعت تركيا إلى ربط علاقات وطيدة مع النّظام الجديد من خلال دعوة أردوغان إلى عرض اجتماع دولي لوضع الإسهامات الممكنة لمساعدة مصر على تخطّي أزمتها الاقتصادية[1]، واستمرّ الدّعم التّركي للحكومة المصرية بقيادة مرسي حتّى سقوط هذا الأخير في 30 جوان 2014 حيث بدات مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين اتّسمت بالتوتّر في غالب الأحيان ولا تزال كذلك، وهو ما تبرزه تصريحات المسؤولين الأتراك التي تعتبر ما حدث انقلابا عسكريا لحدّ السّاعة.

أما الجزائر فكان لها موقف مماثل من الأزمة المصرية من خلال مناداتها بعدم التدخّل في الشّأن المصري واعتباره قضيّة داخلية تحترم فيها إرادة الشّعب المصري سواء أثناء فترة حكم مبارك أو خلفه مرسي وحتّى بعد وصول عبد الفتاح السّيسي إلى السّلطة.

الموقف من الأزمتين التونسية واليمنية:

يمكن اعتبار الأزمتين التونسية واليمنية ميدانا للتّقارب في المواقف بين الجزائر وتركيا، حيث كان للجزائر كعادتها موقف ثابت من الأزمة وسعت بعد انتخاب الرّيس المرزوقي ثمّ باجي قايد السّبسي لدعم الحكومة التّونسية اقتصاديا عن طريق تقديم قروض مالية وإعانات وحتّى أمنيا قامت بمدّ يد العون للأمن التّونسي باعتبار تونس تمثّل امتدادا طبيعيا للأمن الوطني الجزائري، وهو الأمر نفسه الذي قامت به تركيا مع حكومة تونس حيث وقّع البلدان أربع اتفاقيات تعاون بينهما تقضي بتقديم قروض مالية لتونس بقيمة

[1] طارق زياد الشرطي، مرجع سابق، ص 168.

نصف مليار دولار خصّصت للإنعاش الاقتصادي والاتّفاق على إلغاء التأشيرة أيضا من أجل تشجيع قطاع السّياحة.

أما الموقف من الأزمة اليمنية فقد شكّل حالة من التّطابق بين الرّؤيتين الجزائرية والتّركية اللّتان تجاهلتا الأزمة تقريبا واكتفت كلّ واحدة منهما بخطابات رسمية تدعو لحلّ الأزمة سلميا.

الموقف من الأزمة اللّيبية:

كانت الأزمة اللّيبية بمثابة الاختبار الحقيقي للسّياسة الخارجية التّركية حيث كشفت عن تناقضها وانتقائيتها تجاه الحركات العربية، حين سعت تركيا إلى إيجاد توافق بين نظام القذّافي والمعارضة اللّيبية من خلال خريطة طريق نصّت على وقف إطلاق النّار بين الطّرفين وإنشاء لجنة للإعداد لمرحلة ما بعد القذّافي غير أنّ المعارضة اللّيبية رفضتها، وحدث التحوّل الجذري في الموقف التّركي بعد قرارات الجامعة العربية المناهضة للقذّافي وقرارات مجلس المن فيما بعد التي اتّخذت منحى تصاعديا لإسقاط نظامه، وبذلك انخرطت تركيا في ذات المسعى وشاركت في فرض الحظر الجوّي على ليبيا بعد أن صادق البرلمان التّركي على مذكّرة تمنح الحكومة التّركية رخصة للتدخّل العسكري في ليبيا بتاريخ 24 مارس 2011 بناء على قرار الأمم المتّحدة في ذات الشّأن والذي صدر في 26 فبراير 2011[1]، كما أتت زيارة الوزير الأوّل التّركي إلى ليبيا مباشرة بعد سقوط نظام القذافي لتبيّن رغبة تركيا في لعب دور قيادي في منطقة الشرق الأوسط، حيث تنافس حتّى الاتّحاد الأوربي وباقي القوى العالمية المؤثّرة[2]، خاصّة في

[1] طارق زياد الشّرطي، المرجع السابق، ص 171.

[2] CHARALAMBOS PETINOS ,Où va la Turquie ?Néo-ottomanisme et islamo-conservatisme , Paris,L'Harmattan, 2013,p81.

دولة تعدّ مصدّرا للنّفط الجيّد في العالم تتنافس عليها كلّ الدّول التي تسعى للنّفوذ لاسيما دول الاستعمار القديم مثل فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وكذا الولايات المتّحدة الأمريكية.

الموقف الجزائري من الأزمة اللّيبية لم يختلف عن مواقفها السّابقة حيث اكتفت بالدّعوة لحلّ سلمي كما عارضت التدخّل العسكري في ليبيا وهو ما يناقض الموقف التّركي تماما، ويضع الموقفين في مواجهة بعضهما، حيث كان بإمكان الجزائر استنادا إلى علاقاتها الوطيدة مع تركيا وموقف هذه الأخيرة في البداية الذي تلاءم مع الموقف الجزائري قبل أن ينقلب في اتّجاه معاكس.

المبحث الثالث: رؤية استشرافية للعلاقات الجزائرية-التّركية.

بالنّظر إلى مسار تطوّر العلاقات بين الجزائر وتركيا في السنوات العشر الأخيرة، فإنّ الحديث عن آفاقها ومآلاتها يضعنا أمام احتمالات مختلفة تصبّ جلّها في تصوّرين اثنين يمكن أن نجمل من خلالهما ما يمكن أن تسير عليه علاقات الدّولتين بناء على معطيات تمّ التطرّق إليها سلفا.

المطلب الأوّل: سيناريو تطوّر العلاقات الجزائرية-التّركية.

من المتوقع أن تشهد العلاقات الجزائرية-التّركية تطوّرا خلال المرحلة القادمة على كافّة المستويات لوجود عدة عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية وكذا إرادة قادة البلدين في تطويرها، فالعلاقات بين الجزائر وتركيا مرشّحة للتطور أكثر مستقبلا لعدة اعتبارات أهمها الحاجة المتبادلة للبلدين لبعضهما البعض حيث أن هناك طرف جزائري محتاج لاستثمارات لتسريع وتنويع اقتصاده وهناك طرف تركي بدأ سياسة للتوسع الاقتصادي وحتى السياسي في المنطقة، كما أنّ هناك أيضا عامل الاستقرار في

البلدين وحجمهما فضلا عن عدم وجود رواسب تاريخية أو سياسية سيّئة قد تعيق هذا التطور والعلاقات بين الدولتين هادئة وتقوم على الاحترام المتبادل[1].

إنّ المعطيات المتوفّرة حول واقع العلاقات بين الجزائر وتركيا تشير إلى إمكانية توجّهها نحو الارتفاع والتّزايد من أجل بلوغ درجة يمكن من خلالها إنشاء سوق حرّة بين البلدين، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا حاليا 5 مليار دولار، كما يبلغ حجم الاستثمارات التركية في الجزائر 7 مليار دولار حسب السّفارة التّركية في الجزائر، وتسعى الدّولتان إلى بلوغ حجم 10 مليار دولار من المبادلات في غضون السّنوات الخمس القادمة وهو ما يرشّح الجزائر لن تكون الشّريك الأوّل لتركيا في القارّة الإفريقية سنة 2020.

تعتبر الباحثة فاطمة بقدي أنّ العلاقات بين الجزائر وتركيا لا تزال في مرحلة التّعاون ولا يمكن أن نطلق عليها تسمية الشّراكة إذ لم ترق بعد إلى هذا المستوى، وتستند في ذلك إلى أرقام التّبادل التّجاري بين البلدين باعتبار أنّ اتّفاقية الصّداقة التي تمّ التوقيع عليها عام 2006 لا تزال بنودها قيد التّنفيذ غير أنّ الرّاجح أن تتطوّر العلاقات في السّنوات المقبلة نظرا إلى وجود إرادة مشتركة لدى قيادة البلدين للوصول إلى مرحلة الشّراكة الحقيقية[2].

تكمن مصالح الجزائر مع تركيا في تعزيز موقعها الاقتصادي في الساحة العالمية وافتكاك الدّعم لدخول منظمة التجارة العالمية، ومن جهتها تسعى تركيا للسّيطرة على السّوق التي تربطها 70 بالمائة من المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوربي، بغية إضعاف هذا الأخير للضغط عليه لقبول انضمام تركيا له، حيث أنّ الواقعية والمصلحة التي تجمع

[1] عمّار جفال، واقع وآفاق العلاقات الجزائرية–التركية، ملتقى بعنوان:العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل، مركز البحوث والدّراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015/01/12.

[2] بقدي فاطمة، أهمّية الاستثمار البنّاء في العلاقات الجزائرية–التّركية، ملتقى بعنوان:العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل، مركز البحوث والدّراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015/01/12.

البلدين تجعلهما حريصين على الاستفادة من علاقاتهما لتحقيق مصالح استراتيجية لكلّ طرف منهما في محيطه الإقليمي والقارّي وحتّى على المستوى الدّولي، وهو ما يوضّحه إعلان الرّئيس التّركي أردوغان في زيارته الأخيرة مساندة تركيا لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، والرفع من حجم المبادلات التجارية بين البلدين، مثمّناً الاتفاق المبرم بين البلدين الذي يسمح بالقبول المتبادل للوثائق المصادق عليها حول المواد الغذائية، والذي من شأنه تشجيع التجارة الثنائية، مضيفا أن البنوك المركزية للبلدين ستدرس إمكانية قبول أوراق الضمان التي تصدرها البنوك التركية في الجزائر.

من ناحية أخرى يعتبر الاتّفاق المبرم لتزويد تركيا بأربع ملايير متر مكعّب من الغاز الجزائري وتمديده لمدّة عشر سنوات أخرى بداية من عام 2014 بادرة تدلّ على رغبة الطّرفين في تطوير علاقاتهما أكثر حيث من المنتظر أن يتمّ التوقيع على اتفاق التبادل الحر وأن تعطى تعليمات للوزارات للشروع في المفاوضات حسب تصريحات أردوغان في زيارته الخيرة للجزائر في نوفمبر 2014.

إنّ أهمّية تركيا في منطقة الشّرق الأوسط والقارّة الآسيوية تجعل منها شريكا استراتيجيا للجزائر يجب تعزيز العلاقات الاقتصادية والسّياسية معه من أجل التخلّص من التّبعية لدول الاتّحاد الأوروبي التي تساهم بنسبة عالية في تزويد السّوق الجزائرية بالسّلع والاحتياجات المطلوبة، لذا تحاول فرنسا خاصّة عرقلة مسار تطوّر العلاقات بين الجزائر وتركيا من أجل احتكار السّوق الجزائرية بعيدا عن دخول سلع خارج نطاق الاتحاد الأوروبي، ومنه يمكن اعتبار السّوق الجزائرية منطقة تنافس بين السّلع الأوروبية من جهة والسّلع التّركية من من جهة أخرى وكذا نطاق صراع مرن بين هذين الطّرفين لافتكاك السّيطرة على السوق.

من أجل الاستفادة من الشراكة مع تركيا وتطويرها في الاتّجاه الذي يخدم المصلحة الوطنية ينبغي على الجزائر أن تطوّر بنيتها الاقتصادية وتنوّع إنتاجها مع مطابقته مع المعايير الدّولية المعروفة بغية تفادي تكرار تجربة الشّراكة مع الاتّحاد الأوروبي التي لا تزال متعثّرة إلى اليوم بحكم أنّ الطّرف الأوروبي يتعامل مع الجزائر كسوق لسلعه لا

كشريك يتعامل معه بندّية وتكافؤ في العلاقات، ذلك أنّ فكرة إنشاء منطقة تبادل حرّ وتفكيك التّعريفة الجمركية بن الجزائر وتركيا تعتبر في حدّ ذاتها مغامرة غير مأمونة العواقب الاقتصادية في الظّرف الحالي نظرا إلى واقع الاقتصاد الوطني، كما أنّ تحقيق المصلحة الوطنية من الشّراكة تقتضي أن تحلّ الجزائر مشاكلها السّياسية والاقتصادية أوّلا وعلى رأسها مكافحة الفساد وتعديل قوانين الاستثمار بما يصبّ في اتّجاه تطوير الشّراكة والحفاظ على المصلحة الوطنية ومكافحة الفساد في القطاعات الاقتصادية والسّياسية إضافة إلى تحقيق الشفافية والنّزاهة وتخفيف الإجراءات البيروقراطية، ووضع استراتيجية شاملة ومخطّطا زمنيا يسمح بتحقيق نموّ طبيعي للعلاقات مع الطّرف التّركي.

المطلب الثاني: سيناريو تراجع العلاقات بين الجزائر وتركيا.

ينبني سيناريو التّراجع في العلاقات بين الجزائر وتركيا على المستويين السّياسي والاقتصادي على عاملين أساسيين أحدهما سياسي والآخر اقتصادي من خلال الاستناد إلى الاختلاف في المواقف السّياسية بين البلدين حول عديد القضايا العربية والدّولية، واحتمال تغيّر الأوضاع السّياسية في أحد البلدين بحكم أنّ تأثير حكومة العدالة والتّنمية في إطار سياستها الخارجية القائمة على استعاد النّفوذ في إفريقيا قد يتراجع في حالة انهزام الحزب في الانتخابات القادمة وتغيّر القيادة السّياسية في تركيا كما أنّ تغيّر الأوضاع السّياسية في الجزائر التي تشهد حركية متزايدة قد تؤدّي إلى تغيير النّظام القائم يمكن أن تعيد العلاقات إلى نقطة الصّفر مرّة أخرى، أي إلى مرحلة مشابهة لمرحلة التّسعينات، إضافة إلى ارتكاز العلاقات بين البلدين على البعد الاقتصادي وهو ما يجعل من أيّ أزمة اقتصادية قد تضرب أحدهم وسيلة لتقويض مسار التّعاون المتنامي.

تشكّل القضيّة الصّحراوية والأزمة السّورية والقضيّة الفلسطينية والأزمة اللّيبية نقاط خلاف جوهرية بين الموقفين الجزائري والتّركي، فموقف الجزائر الواضح من القضيّة الصّحراوية التي تعتبرها قضيّة تصفية استعمار يجب حلّها وفق قواعد القانون الدّولي وضمن هياكل منظّمة الأمم المتّحدة تتعامل معها تركيا بنوع من اللاّمبالاة حيث

تمسك العصا من الوسط وتماطل في الاعتراف بجبهة البوليزايريو كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الصّحراوي حيث تقترب أكثر من الموقف المغربي، كما أنّ تعامل تركيا مع الأزمة السّورية ووقوفها ضدّ النّظام السّوري وكذا مشاركتها عسكريا في تدخّل حلف شمال الأطلسي في ليبيا وباقي المواقف المتشدّدة في كلّ دول ما أطلق عليه تسمية "الرّبيع العربي"[1] يجعل منها تبتعد بشكل واضح عن الموقف الجزائري وهو اختلاف قد يؤدّي إلى تراجع التّعاون بين البلدين خاصّة إذا علمنا أنّ القضيّة الفلسطينية ورغم المواقف المتقدّمة التي سجّلتها تركيا لمصلحتها إلاّ أنّ تعاونها مع إسرائيل اقتصاديا وعسكريا يجعل منها شريكا لا يمكن الاعتماد عليه في هذا الشّأن، وهو ما يضع العلاقات بين البلدين في مواجهة احتمال المواجهة إذا ما اتّخذ احدهما موقفا متشدّدا حول إحدى هذه القضايا يوما ما مع أنّ هذا الاحتمال ضئيل الحدوث نظرا لترجيح المصلحة اقتصادية المشتركة على الخلافات السّياسية في استراتيجية كلا البلدين.

من النّاحية الاقتصادية، يشكّل ضعف الاقتصاد الوطني وتبعيته للمحروقات مهدّدا لمسار تطوّر العلاقات بين الجزائر وتركيا، حيث يؤدّي تراجع أسعار النّفط وانخفاض احتياطي الجزائر من الثّروة البترولية، وكذا تذبذب الإنتاج في ظلّ وجود منافسين وممونّين كبار لتركيا في منطقة الشرق الأوسط إلى إمكانية تفضيلها لهؤلاء والتقليل من الاعتماد على النّفط الجزائري، ما يرهن الصّادرات الجزائرية نحو تركيا ويُبقي على الجزائر مجرّد سوق مفتوحة للمنتجات التّركية ما يؤدّي إلى إغراق السّوق الجزائرية في مقابل عجزها عن الاستثمار في السّوق التّركية.

---

[1] Ismail Numan Telci, Why is Algeria important for Turkey?

تاريخ الاطلاع 2015/05/05

www.aljazeera.com

إنّ احتمال تراجع العلاقات بين البلدين يعتبر في الواقع احتمالا غير راجح لكنّه ممكن، انطلاقا من التّسليم بديناميكية العلاقات الدّولية وتقلّبها وفقا لحسابات المصلحة والبراغماتية، لذا يجب وضعه في الحسبان على الأقلّ ضمن قائمة المخاطر التي يمكن أن تنجرّ عن تغيّر البيئة الدّولية ووضع خطط ملائمة لإيجاد الشّريك البديل في هذه الحالة.

خلاصة الفصل الثالث:

أدّت عودة الاستقرار المني والسياسي في الجزائر ووصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى سدّة الحكم إلى تقارب ملحوظ بين الجزائر وتركيا، دعمه تقارب وجهات النّظر بخصوص القضيتين الفلسطينية والصّحراوية بدرجة أقل، في حين كان للأزمات المتتالية في بعض الدول العربية والشّرق أوسطية على وجه الخصوص أثر على اختلاف السّياسة الخارجية لكلّ من الجزائر وتركيا باعتبار التباين في المبادئ ولأهداف والمصالح، غير أنّ ذلك لم يؤثّر كثيرا على مجريات العلاقات الثنائية على الصعيد الاقتصادي وحتى السياسي بسبب تغليب المصلحة المشتركة على القضايا الخلافية لكلّ من الطرفين، وهو ما يشير إلى إمكانية بلوغ العلاقات مستوى أفضل ي السنوات المقبلة إذا تواصلت بهذه الوتيرة.

الخـــاتمـــة

الخـــــــــــــــاتمـــــــــــــة:

أدّى تطوّر الاقتصاد التّركي منذ وصول حزب العدالة والتّنمية إلى الحكم عام 2002 إلى تنامي دورها في المنطقة العربية والعالم، فاتّخذت من القاعدة الاقتصادية مرتكزا لعلاقاتها مع الجزائر إذْ تزايد حجم التّبادل وارتفع التّنسيق السّياسي إلى أعلى مستوياته طيلة الفترة الممتدّة بين 2004 و2014 حيث كانت ولا تزال العلاقات الجزائرية–التّركية علاقات ذات أساس اقتصادي بدرجة أولى ممّا يقود إلى اعتبار البعد الاقتصادي مدخلا رئيسيا ساهم في تطوّر العلاقات ولا يزال أهمّ عامل في العلاقات الجزائرية–التّركية.

تستند تركيا إلى البعد الحضاري بما يحتويه من موروث ثقافي تختزله الذاكرة الجزائرية في اعتبار الحكم العثماني للجزائر فتحا وليس احتلالا، ويتجلّى ذلك في الخطاب الذي يتبنّاه المسؤولون الأتراك من أجل تعميق النّفوذ التّركي في الجزائر حيث يظهر ذلك في طغيان السينما التّركية على نظيرتها الغربية في السّنوات الأخيرة لدى الفرد الجزائري، كما أنّ الاتّفاقيات المبرمة بين البلدين والتي أتت مكمّلة لاتّفاقية الصداقة تتركّز كثير منها على الجانبين الثّقافي والتّعليمي.

ساهم الموقع الجغرافي للجزائر باعتبارها دولة محورية في شمال إفريقيا وتوفّرها على ثروات باطنية كبيرة، وكذا مكانتها ضمن الاتّحاد الإفريقي والجامعة العربية في جعلها الدّولة التي تضمن التوسّع التّركي في القارة الإفريقية ومنطقة المغرب العربي من أجل الانطلاق نحو إفريقيا جنوب الصّحراء، ضمن استراتيجية شاملة يتبنّاها حزب العدالة والتّنمية في فلسفته السّياسية تحاول إعادة وزن تركيا ومكانتها السابقة للمناطق التي شهدت هيمنة الدّولة العثمانية من أجل استعادة الأمجاد التاريخية للإمبراطورية التّركية إبّان القرون من 14 إلى بداية القرن 18 لمنافسة القوى الكبرى في الفترة الحالية.

استطاعت تركيا أن تتّخذ من الجزائر سوقا لمنتجاتها المصنّعة محلّيا في القطاعات الصناعية كما تعتبر الأشغال العمومية والصّناعات الميكانيكية والإلكترونية والصناعات النّسيجية إضافة إلى القطاع الثقافي أهمّ القطاعات التي يتمّ على مستواها التّعاون بين البلدين.

إنّ عودة الاستقرار الأمني في الجزائر بعد مرحلة الإرهاب ودخول الجزائر مرحلة جديدة بعد قانون الوئام المدني ثمّ المصالحة الوطنية بداية من عام 2004 ساهمت في جلب الاستثمارات التركية إلى الجزائر، وتوافق ذلك مع رغبة الجزائر في تنويع الشّركاء الاقتصاديين دون الاقتصار على باقي الشّركاء التّقليديين، كما كان للنّشاط الدّبلوماسي الذي انتهجته الجزائر بهدف فكّ العزلة ولعب دور محوري في المنطقة الإفريقية والشّرق الأوسط دور في تعميق العلاقات وتطويرها مع تركيا، ويرجع ذلك إلى أهمية عامل الاستقرار في تطوير الاقتصاد الوطني وجلب الاستثمارات الأجنبية لتجاوز المخاطر التي يمكن أن تنجرّ عن وضع أمني غير مستقرّ.

إنّ العلاقات بين الجزائر وتركيا غير تكافئية سواء في الشقّ الاقتصادي أو السّياسي، فقد كان لضعف الاقتصاد الوطني وتبعيته للمحروقات أثر بالغ في جعل الجزائر سوقا للمنتجات التّركية في مقابل عجز اقتصاديات الجزائر على منافسة نظيرتها التّركية، بالإضافة إلى لعب تركيا لدور محوري ومؤثّر في دول الحراك العربي الأقرب جغرافيا للجزائر سواء كعضو فاعل في حلف شمال الأطلسي أو بناء على إيديولوجية الحزب الحاكم ذو المرجعية الإخوانية ما أبعد الجزائر أكثر عن التأثير المطلوب في المنطقة لحماية أمنها الوطني خاصة في ليبيا وتونس.

لم يكن لاختلاف المواقف السّياسية لكلّ من الجزائر وتركيا بخصوص الأزمات في الدّول العربية التي تتّسم بالتّباين والتّعارض أيّ أثر على مستوى التّعاون الاقتصادي، حيث تنتهج الحكومتان سياسات ثنائية قائمة على أساس المصلحة المشتركة بعيدا عن

الحسابات السّياسية للطّرفين، فتغليب النّزعة البراغماتية لديهما جعلت من إمكانية تأثّر التّعاون الاقتصادي بالاختلافات في المواقف السّياسية غير محتملة.

إنّ مستقبل العلاقات بين الجزائر وتركيا مرهون باستثمار الطّرفين لإمكانياتهما من أجل المصلحة المشتركة، فسعي تركيا لرفع حجم التّبادل التّجاري يجب أن تواكبه نفس الرّغبة من الطّرف الجزائري مع حرص الطّرفين على تعزيز التّعاون الاقتصادي بتقارب سياسي يمكن أن يجعل من الجزائر وتركيا حليفين استراتيجيين في المستقبل.

يقتضي تطوّر العلاقات الجزائرية–التّركية انتهاج جملة من السّياسات الاقتصادية من طرف الجزائر من أجل الاستفادة من التّجربة النّهضوية في تركيا، إذ يجب أن تستغلّ الجزائر تفوّق تركيا في بعض القطاعات الاقتصادية من أجل الاستفادة من خبرات التقنيين الأتراك وتحويل التّكنولوجيا وتكوين الإطارات الجزائرية لدى الشّركاء الأتراك، كما ينبغي أن تمسّ الشّراكة بين البلدين قطاعات أخرى تعتبر تركيا من البلدان الرّائدة فيها مثل النّقل والسّياحة والتّعليم والصّناعة السّينمائية والإعلام، زيادة على ضرورة الاستثمار في الطّاقات المتجدّدة بمرافقة الطرف التّركي وكذا التّعاون في قطاع الزّراعة من أجل شراكة ندّية تستفيد منها الجزائر كما تستفيد تركيا في المرحلة الحالية حتّى لا تبقى الفائدة ذات اتّجاه واحد كما هو الحال مع دول الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة إذ يتمّ التّعامل مع الجزائر باعتبارها سوق استهلاك لمنتجاتهم لا غير.

الفهارس

فهرس الجداول:

الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطوّر احتياطي الصرف الجزائري من ديسمبر 2012 إلى ديسمبر 2014	55
02	تطور قيمة الصادرات الجزائرية بين 2000 و2014	58
03	تطور قيمة الصادرات الجزائرية إلى تركيا بين 2004 و 2014	69
04	قيمة الصادرات الجزائرية إلى تركيا خارج قطاع المحروقات بين 2004 و2011	70
05	أهم المنتجات المستوردة من تركيا عام 2012	73
06	حجم التجارة التركية–الإسرائيلية في الفترة 1960–2008	98

فهرس الأشكال:

الشـــكل	العـــــنوان	الصـــفحة
01	قيم ونسب المنتجات المستوردة عامي 2013 و 2014	57
02	الزبائن العشرة الأوائل للصادرات الجزائرية	68

فهرس الموضوعات:

شكر

إهداء

الملخّص

الخطّة:

مقـــــــــــــــــــــدّمة

الفصل الأول: العلاقات الجزائرية–التّركية: مقاربة معرفية.....ص 19

المبحث الأول: البعد التاريخي والحضاري للعلاقات الجزائرية التركية

المطلب الأوّل: مرحلة الحكم العثماني

المطلب الثاني: مرحلة الفتور مابين 1830 و1962.

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد استقلال الجزائر.

المبحث الثاني: البعد الجيوسياسي للعلاقات الجزائرية التركية

المطلب الأول: الجزائر من المنظور الاستراتيجي التركي.

المطلب الثاني: مكانة الجزائر ضمن قمّة تركيا–إفريقيا.

المبحث الثالث: التّحليل السوسيو اقتصادي للعلاقات الجزائرية التركية.

المطلب الأوّل: استثمار الموروث الثّقافي والاجتماعي في العلاقات الجزائرية–التركية.

المطلب الثاني: المخزون الاستراتيجي من الثّروة الطبيعية كركيزة للعلاقات الجزائرية التركية.

الفصل الثاني: مجالات الشراكة الجزائرية–التركية .....ص 52

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: الإمكانات الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الثاني: تأثير الفساد على مناخ الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثاني: الاقتصاديات التركية الواعدة ومجالات الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: قطاعات الشّراكة الاقتصادية بين الجزائر وتركيا.

المطلب الثاني: أهمّية السوق الجزائرية في إطار الشراكة بين البلدين.

المبحث الثالث: واقع الشراكة الاقتصادية بين الجزائر وتركيا

المطلب الأول: عراقيل تطوّر الشراكة الجزائرية التّركية.

المطلب الثاني: سبل تطوير الشّراكة الجزائرية–التركية .

الفصل الثالث: أثر النّهضة الإقتصادية التّركية على تطوّر العلاقات مع الجزائر....ص 86

المبحث الأول: ديناميكية التطوّر في العلاقات الجزائرية التّركية في الفترة 2014/2004

المطلب الأول: دور حكومة حزب العدالة والتنمية في التقارب التّركي–الجزائري.

المطلب الثاني: استعادة الاستقرار السّياسي في الجزائر ودوره في تعزيز التّقارب التّركي–الجزائري.

المبحث الثاني: مظاهر التّقارب السّياسي بين البلدين.

المطلب الأول: الموقف من قضيّة فلسطين وقضايا تصفية الاستعمار كنموذج للتقارب.

المطلب الثاني: إختلاف الرؤي حول الحركات العربية الرّاهنة.

المبحث الثالث: رؤية استشرافية للعلاقات الجزائرية التّركية.

المطلب الأول: سيناريو تطوّر العلاقات الجزائرية–التّركية

المطلب الثاني: سيناريو تراجع العلاقات بين الجزائر وتركيا.

الخاتمـــــــة

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

قائمة الكتب بالعربية:

1. أوغلو أحمد داود، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدّولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
2. جلّول محمد زاهد، **التّجربة النّهضوية التّركية: كيف قاد حزب العدالة والتّنمية تركيا إلى التقدّم**، بيروت، مركز نماء للبحوث والدّراسات، 2013.
3. الجميل سيّار ومجموعة مؤلّفين، **الحوار العربي–التّركي بين الماضي والحاضر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،2010.
4. الجميل سيّار، **العرب والأتراك الانبعاث والتّحديث من العثمنة إلى العلمنة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
5. الشّرطي طارق زياد، **السياسة الخرجية التركية تجاه القضيّة الفلسطينية عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة؟**، عمان، مؤسسة الوراق للنشر،2014.
6. مجموعة مؤلّفين، **تركيا بين تحدّيات الدّاخل ورهانات الخارج**، الدوحة، مركز الجزيرة للدّراسات والدّار العربية للعلوم،2010.
7. موريال ميراك فايسباخ وجمال واكيم، **السّياسة الخارجية التّركية تجاه القوى العظمي والبلاد العربية منذ العام 2002**، بيروت، شركة المطبوعات للتّوزيع والنّشر،2014.
8. ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشّرق:الاتّجاهات الجديدة للسّياسة التّركية**، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
9. النّعيمي أحمد نوري، **النّظام السّياسي في تركيا**، عمان، دار زهران للنّشر والتوزيع،2011.

10. الهلالي الميلي مبارك بن محمّد، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النّهضة الجزائرية،الجزائر،دون تاريخ نشر.

11. وليام سبنسر، **الجزائر في عهد "رياس" البحر**، ترجمة: عبد القادر زبادية، الجزائر، دار القصبة للنشر،2007.

قائمة المراسيم والقوانين:

12. القانون رقم 06-01 المؤخ في 21 محرّم 1427 هجرية الموافق 20 فبراير 2006 المتعلّق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

قائمة الدّوريات والمجلاّت:

13. خليل عبد القادر، **الحوكمة وثنائية التحوّل نحو اقتصاد السّوق وتفشّي الفساد (دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر)**، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 46، 2009.

14. زايري بلقاسم، **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، جامعة الشلف، 2005.

15. عبد الغني عكّة، **الفساد وآثاره على الاقتصاد الوطني**، حوليات جامعة الجزائر، العدد 19، الجزء الثاني، ديسمبر 2010.

16. كربالي بغداد، **نظرة عامّة على التحوّلات الاقتصادية في الجزائر**، مجلّة العلوم الإنسانية، جامعة محمّد خيضر، العدد 8، من دون تاريخ نشر.

17. كمال حبيب، **تركيا ومستقبل التّدافع الإسلامي العلماني**، التّقرير الاستراتيجي الخامس لمجلّة البيان ،2010.

قائمة المذكّرات:

18. بيّوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر والمغرب**، مذكّرة ماجستير، كلّية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

19. خالدي عبد الرحمان ، **إستراتيجية التعاون الاقتصادي التّركي–العربي 2014/2002 دراسة حالة تركيا–الجزائر**، مذكّرة لنيل شهادة الماستر تخصّص شؤون اقتصادية ودولية، الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السّياسية، 2014/2013.

20. مجيدي فاطمة الزهراء، **أثر الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري**، مذكّرة ماستر،الجزائر،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2012/2011.

21. مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدّول النّامية: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلّية العلوم الاقتصادية وعلوم التّسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009.

الملتقيات:

22. جفال عمار، **واقع وآفاق العلاقات الجزائرية–التركية**، ملتقى بعنوان:العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل، مركز البحوث والدّراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015/01/12.

23. عميّش عائشة، **مؤشّرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدّول العربية بتصرّف**، ملخّص محاضرة في الملتقى الدّولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التّنافسية للمؤسّسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدّول العربية.

24. بقدي فاطمة، **أهمّية الاستثمار البنّاء في العلاقات الجزائرية–التّركية**، ملتقى بعنوان:العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل، مركز البحوث والدّراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015/01/12.

التقارير:

25. البيلاوي حازم، **الإصلاح السّياسي وإدارة الحكم**، تقرير مقدّم لصندوق النّقد العربي، وقائع النّدوة المنعقدة في أبو ظبي في ديسمبر 2006، ص 235.

26. تقارير الديوان الوطني للإحصاء للسّنوات: 2002–2014.

27. التّقرير السّنوي للجمارك الجزائرية لعام 2014.

28. تقرير منظمة شفافية دولية لسنة 2013 بعنوان: " **global corruption barometer**".

29. نصّ خطاب الرّئيس التّركي طيّب رجب أردوغان الذي ألقاه في وهران بتاريخ 19 نوفمبر 2014.

المواقع الإلكترونية:

30. موقع الديوان الوطني للإحصاء: www.ons.dz

31. موقع الديوان الوطني للتعليم عن بعد: www.onefd.edu.dz

32. موقع السفارة التّركية في الجزائر: algiers.emb.mfa.gov.tr

33. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.dz

34. موقع بنك الجزائر: www.bna.dz

35. موقع قناة الجزيرة: www.aljazeera.com

36. موقع وزارة الخارجية التّركية: www.mfa.gov.tr

المقابلات:

37. مقابلة مع السيّد حسين العتلي مدير أوربا الوسطى والشّرقية ، وزارة الشّؤون الخارجية، الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية، بتاريخ 08 و 19 فبراير 2015.

38. مقابلة مع السيد حسن أصلان الملحق التجاري، السفارة التّركية في الجزائر، بتاريخ 15 أفريل 2015.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

باللغة الفرنسية:

39. CHARALAMBOS PETINOS,**Où va la Turquie? Néo-ottomanisme et islamo-conservatisme**, L'Harmattan, Paris, 2013.

40. Gilles Dorronsoro, **Que veut la Turquie ? Ambitions et stratégies internationales**, Editions, Autremet, Paris, 2009.

المجلات والدّوريات:

41. Benarab Nassima ;une dimension africaine pour la coopération algéro-turque, la revue Éco news, 19 nov 2014

42. Luc MICHEl.La revue Alter info, 27 nov 2014.

باللغة الإنجليزية:

43. Fernand Brudel, **a history of civilisations**, Translated by: RICHARD MAYNE, Les Editions Arthaud, Paris, 1987.

44. HakanYavus, **secularisum and Muslim Democracv in Turkey** , Cambridge UniversityPress, New York ,2009.